

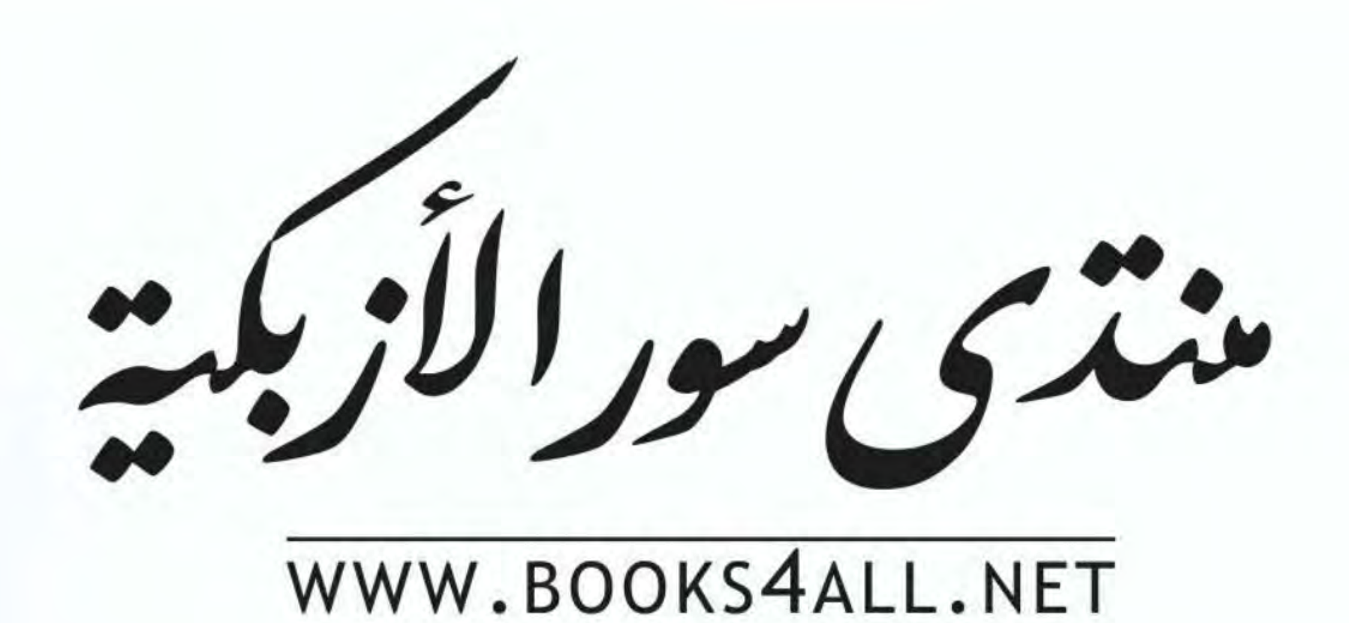
أزهى عصور الكلام



د. عبد الحميد الغزالى

أستاذ الاقتصاد السياسى كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

إرهاصات التغيير

أزهى عصور الكلام

دكتور/ عبد الحميد الغزالى
أستاذ الاقتصاد السياسى كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة القاهرة

الطبعة الأولى للناشر

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

بطاقة الفهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

الغزالى، عبد الحميد.

أزهى عصور الكلام/ عبد الحميد الغزالى. - ط ١. - القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، ٢٠٠٦.

١٥١ص؛ ١٤×٢٠سم.

تدمك ٣ ٦٩٧ ٢٦٥ ٩٧٧

١- العالم العربى - الأحوال السياسية

٢- العالم العربى - الأحوال الاجتماعية

أ- العنوان ديوى: ٣٢٠,٩٥٦

رقم الإيداع: ٤٧٩٦ / ٢٠٠٦

الترقيم الدولى: I.S.B.N

977 - 265 - 697 - 3

دار التوزيع والنشر الإسلامية

مصر - القاهرة - السيدة زينب ص. ب ١٦٣٦

٢٥١ ش بورسعيد ت: ٢٩٠٠٥٧٢ - فاكس: ٢٩٢١٤٧٥

مكتبة السيدة: ٨ ميدان السيدة زينب ت: ٢٩١١٩٦١

www.eldaawa.com

email:info@eldaawa.com



* يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢، ٣].

* عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه قال: إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه»، رواه أبو داود والترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة.

* «القهر كل القهر أن تقول ما تشاء بينما يفعل النظام فيك وبك ما يشاء»، مواطن مقهور.

* «لا تسل الظالم لما ظلمت وتظلم، وسل المظلوم لما تحملت وتتحمل كل هذا الظلم»، حكيم ثائر.



مقدمة الكلام

* بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ، أما بعد: فهذه الصفحات تمثل الجزء الثالث حول «التغيير» تحت عنوان: «إرهاصات التغيير- أزهى عصور الكلام». ولقد صدر الجزء الأول تحت عنوان «سُنة التغيير والحل الإسلامى» فى عام ١٤١٢هـ (١٩٩٢م)، وتلاه الجزء الثانى تحت عنوان: «حول الأحداث- مصطلحات فى قاموس تخلف الأمة»، فى عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).

* فالجزء الأول قدم تحليلاً لواقعنا المتخلف، وأكد على ضرورة إحداث تغيير جذرى وشامل، ممكن ومأمول ومطلوب، لتحقيق حياة أفضل، وذلك وفق ضوابط وأحكام إسلامنا العظيم، حتى نخرج من ظلام وضنك الدنيا إلى نور وسعة الدنيا والآخرة، وحتى نستطيع أن نلحق بركب التقدم، وننافس بحق وبخير الآخر، بارتفاعنا وتقدمنا إلى المستوى الرفيع لحضارتنا وثقافتنا ومنهجنا وفكرنا وسلوكنا الإسلامى.

* ثم جاء الجزء الثانى ليشدد على ضرورة إحداث تغيير جذرى وحقيقى فى شتى جوانب حياتنا، وبالذات الجانب السياسى، فأكد على تخلف الأمة، وسلط الضوء على الأسباب الرئيسة لهذه الحالة بهدف فهمها وتحديدها، ثم اقتراح سبل معالجتها، ومن ثم الخروج من هذه الحالة الضنك، إلى رحاب «الخيرية» والإعمار والتقدم، تحقيقًا لحياة طيبة كريمة، وفقًا لهويتنا، تليق بهذه الأمة.

* وأخيرًا، اكتـملت «ثلاثية» التغيير بهـذا الجزء الثالث، والذى يرصد إرهاصات التغيير فى مصرنا وفى أمتنا، ويحذر بوضوح شديد من شكلية هذه الإرهاصات فى جـملتها، ويشدد على حـقيقة أننا فى مـصر، وعلى مستـوى الأمة، مازلنا بعيدين عن التـغيير الحقـيقى الممكن والمأمول، وأن الفجوة بين ما تقوله الأنظمة ومـا يتحقق على أرض الواقع مازالت شديدة الاتساع، وأن وحش الاسـتبداد وغـول الفساد مـازالا قائمين بيننا. كـما يسجل هذا الجزء بوضوح تام حرية الـكلام بلا خطوط حمراء تذكر. وقد يبدو هذا تقدمًا فى الطريق الصحيح لـلتغيير، ولكن فى واقع الأمر يشكل هذا الوضع قـهرًا حـقيـقيًـا. فالإنسـان، أى إنسان يتكلم، بل يـصرخ، بضرورة التغـيير، ولا يحدث شىء على أرض الواقع. فالجـميع يتكلم بما يريد من تغيـير لحياة أفضل، والأنظمـة تفعل ما تريد لبقـاء الوضع القائم كما هو. ثم يأتى التـدخل الأجنبى السافر لمحاولة معـالجة أزماتنا بالقطع ليس لخيرنا، وإنما لمزيد من السيطرة على أنظمتنا، والهيمنة على مقدراتنا، والتدخل فى تـشكيل مستـقبلنا. والمخـرج من كل ذلك، كمـا يشدد هذا الجزء، يتـمثل فى مصالحـة حقيـقية بين الأنظمة والـشعوب وفقًـا لهويتنا وأجندتنا حتى نحقق ما نصبو إليه من حياة طيبة كريمة من ناحية، ونحافظ على سيادتنا وكرامتنا من ناحية أخرى.

* وعليـه، يتكون هذا الجـزء من مدخل للكـلام يؤكد على ضـرورة إنصـات الأنظمة لكلام الشـعوب والعـمل وفقًـا له، ثم قسـم أول حول

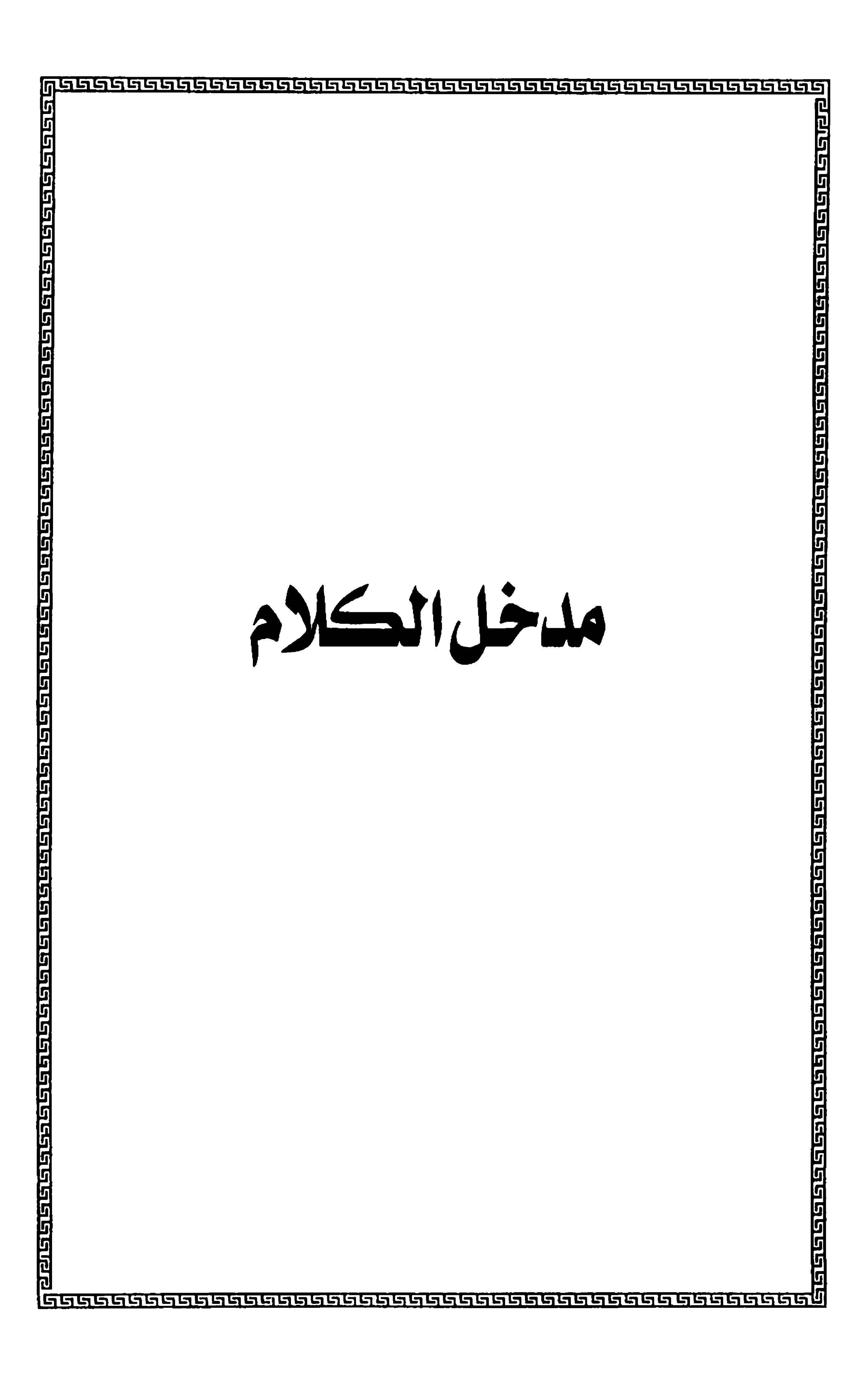
الكلام فى شئون وشجون مصر، ثم قسم ثانى حول الكلام فى شئون وشجون الأمة، ثم كلمة أخيرة كخاتمة للكلام.

* وبعد، فإنى إذ أقدم هذا الجهد المتواضع إلى القارئ الكريم، والذى صدر كمقالات فى جريدة «آفاق عربية»، غطت الفترة من ٢٦ من المحرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٠ من مارس ٢٠٠٥م إلى ١٧ من رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠ من أكتوبر ٢٠٠٥م، لأدعو الله تعالى أن يكون عاملاً مساعداً فى دفع أبناء مصرنا وأمتنا على المشاركة الجادة والفاعلة فى محاربة الاستبداد والفساد، ومن ثم يتحقق التغيير الممكن والمأمول بإذن الله تعالى، وتوفيقه سبحانه. وهو وحده جل وعلا من وراء القصد، والهادى إلى سواء السبيل.

عبد الحميد الغزالى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

فى ١٩ من المحرم ١٤٢٧هـ الموافق ١٨ فبراير ٢٠٠٦م



مدخل الكلام

المقالة الأولى:

بيدنا.. وبيدنا فقط!(*)

* التغيير إلى الأفضل أو التطوير أو التنمية أو التحديث أو الإصلاح هو سنة الحياة، بل هو فرض على الأمة الإسلامية، إعمارًا للنفس قبل الأرض، وتنميةً للعقول قبل الحقول، ولصالح البشرية جمعاء ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

* فالتغيير بهذا التحديد سُنة كونية منذ أن خلق الله -سبحانه وتعالى- الأرض ومن عليها، فرسالات السماء جميعًا نزلت لتصب تحديدًا في هذا الاتجاه ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، عبادة تشمل الإعمار ورفع الظلم وإشاعة العدل والحرية وحقوق الإنسان.

* والحركات الإصلاحية جميعًا منذ الحضارات القديمة وحتى ما يطلق عليه النهضة أو التنوير، مرورًا بالحركات الاشتراكية وانتهاءً بالليبرالية الجديدة والحداثة وما بعد الحداثة ادعت الهدف نفسه، بل إن استعمار (استخراب) القرن التاسع عشر، والاستعمار (الاستخراب) الجديد من خلال التبعية السياسية والسيطرة الاقتصادية والإلحاق الاجتماعي رفع الراية

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٨ من صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٧ من أبريل ٢٠٠٥م.

ذاتها، ثم جاءت العولمة الشرسة أو الأمركة المتوحشة لفرض تنميط العالم وبسط هيمنة القطب الأوحد باسم التغيير إلى الأفضل، أى: بادعاء الغاية نفسها!

* وكانت -ومازالت- أمتنا تزخر بدعاوى التطوير والإصلاح والتجديد وفقًا لهويتنا ومن منطلق ثوابتنا، من محمد عبده والأفغانى ورشيد رضا وابن باديس ومالك بن نبى.. وحتى حسن البنا، والذى قدم من خلال دعوته المباركة واستنادًا إلى الكتاب والسنة ومن خلال رسائله وكتاباته، وحركية جماعته الناهضة، مشروعًا حضاريًا لنهضة الأمة، كان لكاتب هذه السطور شرف تلخيصه فى إصدار بعنوان «حول أساسيات المشروع الإسلامى لنهضة الأمة» (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

* كما كان للكاتب نفسه إصدار آخر بعنوان «سنة التغيير والحل الإسلامى» (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، يشدد فيه على ضرورة التغيير نحو الأفضل من خلال إسلامنا الذى جاء ليخرجنا من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة، والذى لن يقوم بيننا، ولن يحكم حياتنا، إلا إذا أقمناه فى أنفسنا، خاصةً أن عالمنا الحاضر يعيش طوفان التغيير وإعصار رفض الواقع وزلزال إعادة البناء وبركان التحول إلى القطاع الخاص وتطبيق «الديمقراطية». أو قل: «تسونامى» صراع الحضارات أو على الأقل تواصلها وتلاقحها!

* ثم كان الإصدار الثالث بعنوان «مصطلحات فى قاموس تخلف الأمة» (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) ليقدم صرخات بضرورة التغير الجذرى فى



حياتنا، وبالذات السياسية، حتى نستطيع أن نواجه هذه الهجمة الشرسة من الإدارة الأمريكية المتصهينة على مقدراتنا ومعتقداتنا، ونوقف هذا القتل والتدمير والسلب والنهب فى فلسطيننا وأفغانستاننا وعراقنا.. وغيرها من ديارنا، التى يعربد فيها الإمبراطور بوش الصغير، كذبًا وافتراءً وغطرسةً، باسم القضاء على أسلحة الدمار الشامل تارةً، ومحاربة الإرهاب تارةً أخرى، وإشاعة السلام والإصلاح والديمقراطية تارة ثالثة!

* ولقد أكد هذا أحد الكتاب الغربيين، وهو نيكولا جويات، فى كتابه «قرن أمريكى آخر» (٢٠٠٥م)، بالقول «مرض العظمة» وأنا أقول جنونها، جعل «بوش» يعتقد أن البديل المطروح فى وجه الهيمنة الأمريكية على العالم هو «الفراغ» أو «الفوضى». ومن ثم، فالخضوع لأمريكا طواعيةً، أو جبرًا، هو أفضل البدائل المطروحة!

* وهذا يفسر لنا تمامًا -وبوضوح شديد- التدخل السافر لخلق وإدارة أزماتنا بعيدًا عنا، بل فى شبه غيبة منا، بالقطع ليس لصالحنا وإنما تنفيذًا دقيقًا لمخطط هذه الإدارة للهيمنة على مقدراتنا وتشكيل مستقبلنا، ويفسر لنا بالوضوح نفسه، وكجزء من هذا المخطط، عملية خطف أو سرقة دعاوى الإصلاح الداخلية الفطرية والقديمة والمستمرة، وصبغتها بالصبغة الأمريكية.. إنها حقًا السرقة على الطريقة الأمريكية!

* فبعد فشله فى العراق، والمأزق الذى هو فيه بسبب المقاومة الضارية للشعب العراقى، تصور أن مجرد إجراء انتخابات تحت الاحتلال، قام بها

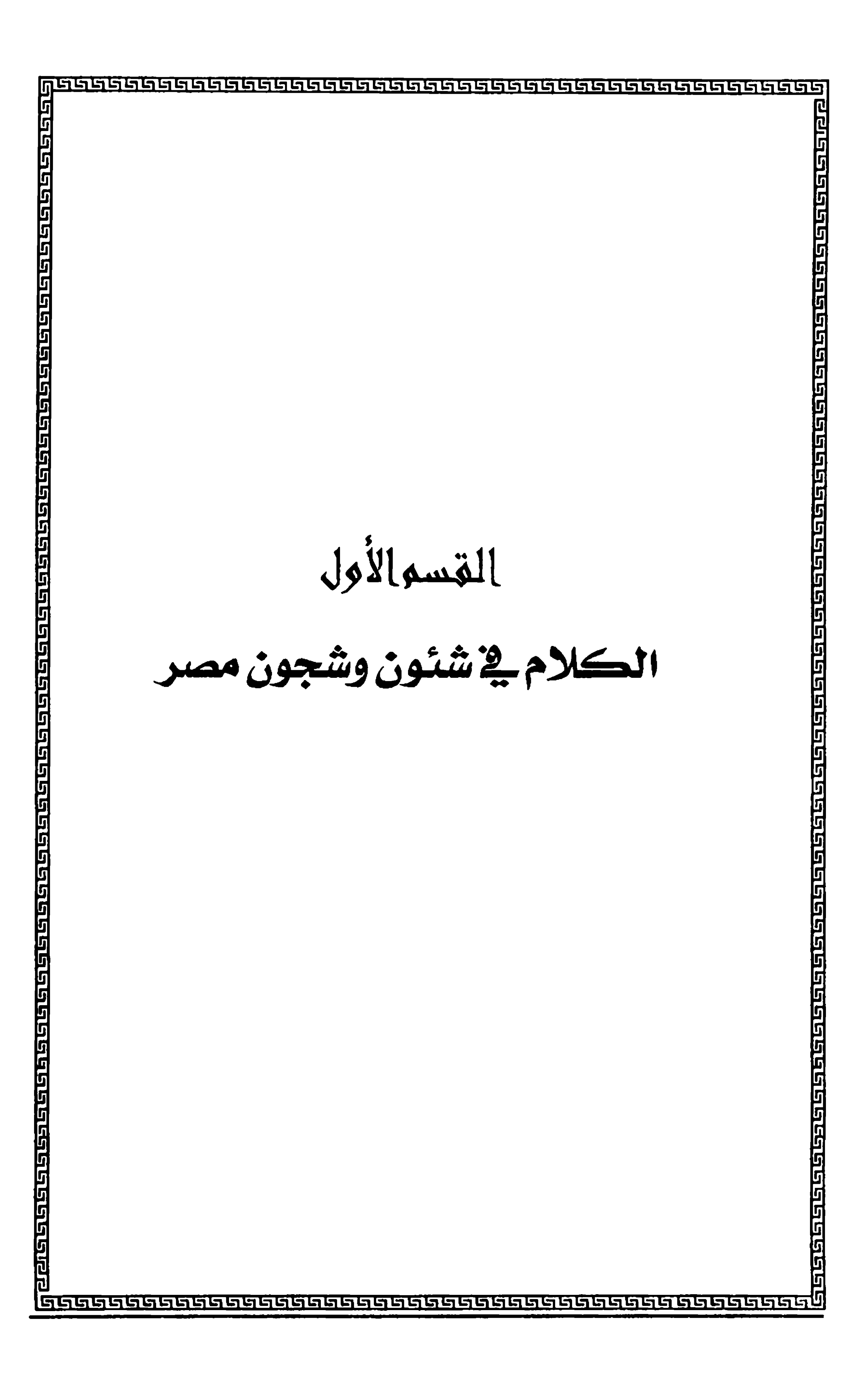
جزء من الشعب العراقى لأغـراض داخلية، أعطاه الفرصة لكى يدّعى أن حـركـات ودعاوى الإصـلاح فى ربوع الأمـة، من البـحـرين، فـقطر، فـالأردن، فلبنان، فـالسعـودية، فـمصـر.. من بنات أفكاره، وثمـرات ضغوطه، لدرجة أنه أمام هشاشة الأنظمة وضعفها المهين أصبح يتدخل هو ووزيرة خارجـيتـه بصورة تكاد تكـون شبه يومـية لحث هذه الأنـظمة أو لأمرها بالقيام بإصلاحات «ديمقراطية»!

* وهنا، لتفيق أنظمتنا من سباتها وتتخلص من ضعفها -غير المبرر.. فأمامـها مثال «كوريا الشـمالية»، وتتعظ بحـقيقة أن معـاداة الشعوب هو السبب الرئيس لامتهـان الاستقلال واختراق السيـادة من الآخر. ولتسارع بعقد تصالح حـقيقى مع شعوبها بإجـراء إصلاحات حقيقيـة وفورية وفقًا لهويتها وأجندتها، حتى نستطيع جـميعًا -أنظمة وشعوبًا- أن نحافظ على سيادتنا واستقلالنا، وأرضنا وعرضنا، وعزتنا وكرامتنا.

***

خير الكلام:

﴿ وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٥٤].



القسم الأول

الكلام في شئون وشجون مصر

تمهيد:

* يحتوى هذا القسم على تسع عشر مقالة حول شئون وشجون مصر، ويتضح جليًا من هذه المقالات مدى التفاف النظام حول التغيير الممكن والمأمول. والمثال الصارخ على ذلك تعديل المادة (٧٦) من الدستور، والذى لم يكن فى حقيقة الأمر تعديلاً، بل ترسيخًا للوضع القائم. إذ فُرغت عملية التعديل تمامًا من المضمون الذى هدفت إليه، والذى كان الجميع يصبو إليه. ثم جاءت انتخابات الرئاسة، فكانت بسبب هذا التعديل المعيب دستوريًا وسياسيًا، استفتاء فى ثوب انتخاب.

* وعليه، أكدت هذه المقالات على ضرورة إحداث إصلاح دستورى شامل كشرط لإصلاح سياسى لضمان تحول ديمقراطى حقيقى كمدخل لإحداث التغيير الممكن والمأمول فى شتى المجالات. ومن ثم، يشمل هذا القسم المقالات التالية:

المقالة الثانية: تعديل المادة (٧٦) من الدستور.

المقالة الثالثة: الموافقة على مبدأ التعديل وسؤال برئ.

المقالة الرابعة: التعديل الدستورى وإحياء السياسة.

المقالة الخامسة: سيناريوهات جريمة الأزهر.

المقالة السادسة: التعجيز للتفريغ.

المقالة السابعة: ماذا بعد الاستفتاء؟

المقالة الثامنة: الوحدة فى التنوع من أجل التغيير.

المقالة التاسعة: كوندى والتغيير.

المقالة العاشرة: اقتراح لإحداث تغيير حقيقى.

المقالة الحادية عشر: قراءة فى إحصاءات الاستفتاء.

المقالة الثانية عشر: تفجيرات شرم الشيخ والتغيير.

المقالة الثالثة عشر: التغيير الحقيقى والحب فى الله.

المقالة الرابعة عشر: التغيير وأزهى عصور الكلام.

المقالة الخامسة عشر: استنبات تكنولوجياتنا المحلية والتغيير.

المقالة السادسة عشر: قراءة صادقة لخطاب ترشيح صادق.

المقالة السابعة عشر: مثال صارخ للتخريب: هدم مدرسة.

المقالة الثامنة عشر: ماذا قالوا عن الانتخابات الرئاسية؟

المقالة التاسعة عشر: ماذا بعد الانتخابات الرئاسية؟

المقالة العشرون: التغيير ودعوة الرئيس المنتخب «للعمل معًا» لصنع المستقبل!

--- - ---

المقالة الثانية:

تعديل المادة (٧٦) من الدستور(*)

* لا شك أن الشعوب الحية الناهضة، ذات الحراك الديمقراطى، هى التى لا تقف عند الحدث تهلل له أو تشجبه، وفقًا لإرادة القيادة السياسية، وإنما هى تلك الشعوب التى تسارع بالتفاعل مع الحدث من خلال الدراسة والبحث والتحليل، لتحدد آثاره على مسيرة العمل الوطنى وعلى تشكيل حياتها فى الحاضر والمستقبل، بهدف الاستفادة من هذا الحدث لدفع المسيرة لخيرها، بل لخير البشرية جمعاء.

* أما الشعوب التى تعيش حالة حادة من الاحتقان الديمقراطى والكبت السياسى، ولا أقول الديكتاتورية المطلقة والفردية المستبدة، فإنها تقف عند الحدث ولا تتجاوزه.. منتظرةً أن يولد الحدث نفسه، أو يقدم من تسبب فيه، تداعيات تشكل فى النهاية حياتها.

* وهذا ما حدث بالضبط عند اقتراح السيد الرئيس تعديل المادة (٧٦) من الدستور. فلقد هلل وامتدح الجميع، وبحق، هذه الخطوة «المفاجئة» والإيجابية على طريق الإصلاح الدستورى وإرساء الديمقراطية فى مصر.

(*) نشرت باختصار من هيئة التحرير بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٩ من المحرم ١٤٢٦هـ الموافق ١٠ من مارس ٢٠٠٥م.



ولم يتم حتى الآن تناولها التناول المطلوب والمأمول من جل من تعرض لها بالتعليق.

* بل إن مجلس الشعب (وكذلك مجلس الشورى) الذى يفترض أن يشارك فى مثل هذه الاقتراحات الخاصة بالتحول الديمقراطى، بل يفترض أن تنبع أيضًا منه، طبقًا لنص المادة (١٨٩) من الدستور، سار فى ركب الإشادة نفسه، وكأنه هيئة محايدة أشادت بالخطوة واستحسنتها، ثم شمرت عن ساعدها لتنفيذ ما طُلب منها حرفيًا وبالضبط لتنفيذه!

* بدايةً، أود التوكيد أن هذه الخطوة من أهم وأخطر الخطوات فى تاريخ مصر، وإن كانت مجرد خطوة فى طريق إصلاح دستورى شامل وكامل، خاصةً فيما يتصل باختصاصات رئيس الجمهورية. ولعل التهليل والترحيب من الكافة، وأنا منهم، كان يرجع إلى الأهمية المحورية للخطوة فى عملية تحول ديمقراطى حقيقى، وإلى الفجائية التى تمت بها، خاصةً بعد أن كان الموقف الرسمى قبل أيام قليلة هو رفض أى تعديل للدستور فى الوقت الراهن.

* وإسهامًا منى -كمواطن- لتفعيل هذه الخطوة الإيجابية على طريق الإصلاح الدستورى المطلوب والتحول الديمقراطى الممكن والمأمول، أود أن أشير، مشددًا، على النقاط التالية:

* **أولاً:** أحذر من خطر الالتفاف حول هذا الاقتراح لتفريغه من مضمونه، وذلك بوضع ضوابط تعجيزية لمن يحق له الترشيح للرئاسة.

فبالرغم من أن الاقتراح يؤكد «كفالة الوسائل اللازمة لضمان جدية الترشيح»، إلا أن حصر هذه الجدية فى المؤسسات الدستورية «القائمة» وفى المجالس الشعبية المحلية -ونحن جميعًا نعلم كيف تم انتخاب أعضائها، كما أن الحزب الوطنى الديمقراطى يستحوذ على أكثر من (٩٠٪) من أعضائها- يشكل عقبة كأداء أمام التنفيذ الدقيق والأمين والحقيقى لهذا الاقتراح.

* وعليه، واستنادًا إلى بعض التجارب المعاصرة، يمكن أن يكون معيار الجدية الأساسى هو حصول المرشح على عدد معين من التوقيعات لمن لهم حق التصويت سواء على مستوى الجمهورية، أو على مستوى كل محافظة من محافظات الجمهورية، على أن يوضع معيار لضبط هذه التوقيعات مثل تحقيق الشخصية، على ألا يقل عدد التوقيعات -مثلاً- عن خمسين ألفًا، على مستوى الجمهورية.

* ثانيًا: أشدد على ما جاء فى اقتراح الرئيس نفسه من ضرورة المساواة بين أفراد وفئات الشعب وقواه السياسية فى هذا المجال؛ حيث أكد أن «المساواة تتحقق بالحرية والتعددية وفتح الأبواب لمختلف القوى السياسية» دون تمييز أو إقصاء. ومن ثم، لا يستثنى من هذا الاقتراح أى فرد أو هيئة أو حزب أو قوة سياسية. وعليه، فإن النص على «إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية أن ترشح أحد قادتها» لخوض أول انتخابات رئاسية، يعد حصرًا واستثناءً لا مبرر له. وقد يضر بهذا التعديل ويفرغه من مضمونه.

* **ثالثًا:** لكى تكون هذه الخطوة جادة وحقيقية، يتعين أن يصحبها إلغاء كل معوقات التحول الديمقراطى من قوانين استثنائية، وعلى رأسها قانون الطوارئ، وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان حرية ونزاهة العملية الانتخابية، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وحرية إصدار الصحف، وضمان حرية العمل النقابى والأهلى والمدنى دون تدخل من السلطة التنفيذية، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسجناء الرأى، وألا يحاكم المواطن إلا أمام قاضيه الطبيعى.

* **رابعًا:** أن يكون رأى الرئاسة بالنسبة لتفاصيل هذا الاقتراح رأيًا من بين الآراء، محترمًا بكل تأكيد، ولكنه ليس ملزمًا. . فإذا رأى الشعب ضرورة تحديد مدد الرئاسة بمدتين متتاليتين، كل منهما أربع سنوات، فيتعين الأخذ بهذا التعديل. وعليه، على ممثلى الشعب (مجلس الشعب) إعمالاً للمادة (١٨٩) من الدستور أن يقترحوا تعديل المادة (٧٧)، والتى كانت أصلاً تحدد المدد بمدتين، وفقًا لهذا الاتجاه. . ومن ثم، يُعرض هذا التعديل على الاستفتاء الشعبى مع تعديل المادة (٧٦). فالتدرج لا شك أنه أمر مفيد ومستحب، ولكن فى الحالة المصرية، بعد عشرات السنين من احتكار السلطة، يعد التدرج أمرًا لا محل له، ومعوقًا بالتأكيد لمسيرة التحول الديمقراطى.

* خامسًا: الحرص على عدم تفريغ الاقتراح من مضمونه، خاصةً فيما يتصل باللجنة العليا التى ستشرف على الانتخابات. إذ جاء فى الاقتراح:

«تشكيل لجنة عليا يتوافر لها الاستقلال الكامل والحيدة وتُعطَى كل الصلاحيات، وتقوم بالإشراف على العملية الانتخابية من يوم التقدم للترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخابات». وهنا، يتعين التشديد على ألا يكون أحد من بين أعضاء اللجنة، ناهيك عن رئيسها، من السلطات الثلاث -التنفيذية والتشريعية والقضائية- وإنما تتكوّن من رجال القضاء السابقين والشخصيات العامة، بالعدد المناسب، بحيث تبتعد عن أية شبهة ارتباط مع السلطة التنفيذية أو الرئاسة، على أن تستعين فى أعمالها بإشراف قضائى كامل.

* سادسًا: لضمان جدية العملية الانتخابية، وضمان «إشراف قضائى كامل» وحقيقى، يُقترح أن يكون الانتخاب على يومين أو ثلاثة، أى جغرافيًا مرحلتين أو ثلاث، بدلاً من يوم واحد كما جاء فى الاقتراح الرئاسى.

* سابعًا: الحرص التام، ووضع الضوابط الكفيلة، على عدم تدخل رجال الأمن والشرطة فى العملية الانتخابية، وأن يكون عملهم منحصرًا فى تأديتهم لمهمتهم الأساسية وواجبهم الوطنى المتمثل فى حفظ الأمن والمحافظة على النظام العام، صيانةً لأمن الوطن والمواطن بإنجاح هذا التحول.

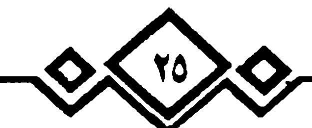
* ثامنًا: أن هذا الاقتراح، وما قوبل به من إشادة وترحيب من جميع أفراد وفئات الشعب ومؤسساته وقواه السياسية، هو حقيقة مطلب

مصـرى خالـص وأصيل، وقـوى وثابت، وممكن ومأمـول منذ سنوات طويلة، لإعادة مصـر لدورها الريادى والرائد لتقود بحق مسـيرة الحداثة والتقـدم فى العالمين العربى والإسلامى، ولـيس بالقطع نتيجة لضـغوط خارجـية، رغـم وجودها، والتى نرفـضهـا شكلاً ومضـمونًا، وجـملةً وتفـصيلاً، من حـيث المبدأ والـواقع فى أى مجـال، احترامًـا لسيـادتنا واعتزازًا بكرامتنا.

* **تاسعًا**: لضمان نجاح تطبيق هذا الاقتراح، يتـعين ألا تقتصر عملية وضع ضوابط الترشيح على مـجلسىّ الشعب والشورى، بل يجب حث جميع أفراد الشـعب وفئاته على المشاركة الجادة والواعـية فى مناقشة هذا الاقتـراح وتفـاصيل تفـعيله وضـوابط تنفيـذه، رفعًـا للوعى السيـاسى للمواطن واحتـرامًا لإرادته، وحتى يخرج عن صمته وسلـبيته، ويحس فعلاً وعـملاً أن التحول الديمـقراطى هذه المرة عمليـة جادة وحقيـقية، وأيضًا آمنة.

* **عاشرًا**: ضرورة أن تحدد الضوابط الخاصة بالدعاية الانتخابية، خاصةً الجانب الإعلامى منها، وأن تُعطَى فرص متـساوية للمرشحين فى وسائل الإعلام المخـتلفة المقروءة والمسـموعة والمرئيـة، خاصةً أنهـا مازالت تحت سيطرة وملكية الدولة.

* هذه هى بعض النقاط المرتبطـة بهذه الخطوة التاريخيـة، والتى أشدد عليها، وأتمنى أن تكون محور اهتمامنا ومناقشاتنا ومحاوراتنا خلال الأيام



المصيرية المقبلة.. حتى لا تضيع هذه الفرصة الذهبية لإشاعة الديمقراطية من يدنا، وتستمر -لا قدر الله- الحال غير المقبولة على ما هى عليه، وتنتهى هذه الخطوة الجريئة والرائعة كخطوة شكلية وتجميلية فقط!

***

خير الكلام:

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

المقالة الثالثة:

الموافقة على مبدأ التعديل وسؤال برىء(*)

* بدايةً ليسمح لى القارئ العزيز بكلمة: فبعد غيبة عن الكتابة لـ«آفاق عربية» كان لها ما يبررها، وبعد تسارع الأحداث فى وطننا وأمتنا وعالمنا، وبعد إلحاح مشكور ممن أعتز بهم، عدت للكتابة تحت عنوان: «إرهاصات التغيير» ورغم القِصر النسبى للمقالة الأولى، التى نُشرت فى العدد الماضى، فقد أدت اعتبارات فنية إلى إعمال الكثير من الاختصارات، مما عرض المقالة فى نظرى إلى تشوهات فى الشكل، وتشويش فى المضمون، وعمومية كادت تمس جوهر الفكرة المطروحة، وتصيب البناء المنطقى لها بضرر واضح. وبالرغم من حرصى على التشديد لمن ينشر لى ألا يغيّر «كلمة» مما اكتب إلا بعد الرجوع إلىّ، فقد حدث ما حدث، فقدر الله وما شاء فعل.

* تمت موافقة مجلس الشعب على مبدأ تعديل المادة (٧٦) من الدستور وسط تهليل متوقع وإشادة مبالغ فيها، وبعض تحفظات جاءت على استحياء مرتبطة بضوابط التعديل وتوفير مناخ ديمقراطى، وإجراء تعديلات دستورية أخرى تخص فلسفة النظام.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٧ من صفر ١٤٢٦هـ الموافق ١٧ من مارس ٢٠٠٥م.

* فمن قائل بأنها بداية «مرحلة جديدة للتحول من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الديمقراطية». ومن قائل بأنها «نقلة تاريخية ونقطة فارقة فى حياتنا السياسية، ومن قائل بأنها «خطوة تاريخية غير مسبوقة فى تاريخ مصر السياسى». ومن قائل بأنها «صفحة يستعيد فيها الشعب المصرى سيادته». ومن قائل بأنها «مطلب لم يتحقق منذ العصر الفرعونى». ومن قائل بأنها أتاحت «شرفا لهذا المجلس أن يعدل الدستور». ومن قائل بأن الرئيس أبلغه منذ سنة مضت «قناعته بالتعديل». ومن ناشد الرئيس بوصفه «الرجل الديمقراطى الأول فى العالم كله، المزيد من الإصلاحات».

* وواضح أن هذا تهليل أجوف، ونمط ممجوج، وتطبيل معروف، سئم منه المواطن العادى، وتوقع ألا يقف مجلس الشعب عنده، بل يتجاوزه باقتراح إجراءات عملية ووسائل فاعلة لضمان نجاح هذه الخطوة. كما توقع من المجلس أن يقدم بدوره المزيد من التعديلات الدستورية الضرورية، وهذا حقه ومسئوليته، إعمالا لنص المادة (١٨٩) من الدستور.

* والسؤال البرىء هو: أين كان مجلس الشعب، وما سبقه من مجالس، طوال هذه المدة التى تزيد عن نصف قرن؟ فطالما أن أعضاءه جميعا (٤٢٨) متفقون على ضرورة وأهمية هذا التعديل، فلماذا لم يقوموا به، أليس هذا من صميم مسئوليتهم؟!

* ومع ذلك، لا نريد أن نقف عند شكلية وسلبيات هذه المجالس، وإنما نشدد القول لهم بأن هذه هى فرصتهم الأخيرة لممارسة مهمتهم

والعمل الجاد لتدعيم هذه الخطوة، وذلك من خلال العديد من الإجراءات. لعل من أهمها: إلغاء كافة القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الطوارئ، حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف، حرية العمل النقابى والمدنى، إلغاء المحاكم الاستثنائية وإطلاق سراح المسجونين السياسيين، خصصة جميع وسائل الإعلام، ضمانات عدم تدخل أجهزة الأمن فى العملية الانتخابية.

* بعد ذلك، يُعدل قانون الانتخابات بما يضمن الحرية والنزاهة، وألا توضع شروط «مانعة» للترشيح للرئاسة، وأن تُعدل المادة (٧٧) لتحديد فترة الرئاسة بمدتين متتاليتين كل منهما أربع سنوات، وأن يكون الانتخاب على يومين أو ثلاثة؛ لضمان الإشراف الفعلى والكامل للقضاء تحت رئاسة لجنة عليا محايدة تمامًا وبعيدةً عن أجهزة النظام التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتتكوّن كليةً من قانونيين سابقين وشخصيات عامة، وأخيراً يتم تعديل مواد الدستور الخاصة باختصاصات رئيس الجمهورية.

* بهذا، وبهذا وحده نكون قد قمنا بواجبنا، وأنجحنا هذه الخطوة الإيجابية، وبدأنا حقًا وفعلاً مسيرة الديمقراطية الحقيقية.

***

خير الكلام:

﴿ فَاسْتَخَفَّ قَوْمَهُ فَأَطَاعُوهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [الزخرف: ٥٤].

المقالة الرابعة:

التعديل الدستورى وإحياء السياسة(*)

* لا شك أن التدرج سنة من سنن الحياة. وبالقطع، ليس السنة الوحيدة. ولا شك أن السلامة فى التأنى. ولكن أيضًا خير البر عاجله. وإذا عزم المرء أو المجتمع بأسره فليتوكل على الله. هذه المبادئ ترتبط مباشرةً بمسألة تعديل المادة (٧٦) من الدستور، والتى حازت قبول الكافة، كخطوة إيجابية.

* ولكنى أسارع وأقول بأنها متواضعة. ويتعين أن يصحبها ويتلوها بسرعة العديد والعديد من الخطوات، حتى تدب الحياة فعلاً فى الممارسة السياسية، والتى ماتت عملاً منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢، وحتى الآن.

* فبالرغم من الخطوات التجميلية والإضافات الديكورية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضى من سياسة انفتاح ومنابر، ثم أحزاب شكلية بجانب الحزب الواحد الحاكم، ظل المواطن المصرى منعزلاً متقوقعًا بعيدًا بالفعل عن ممارسة الحياة السياسية.

* فمع تنامى الديكتاتورية وتوحش الفردية والممارسة السلطوية فى إدارة المجتمع، تآكلت مصداقية النظام لدى المواطن، وضعف إحساسه

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٤ من صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٤ من مارس ٢٠٠٥م.



بالانتماء، خاصةً بعد اتساع الفجوة المستمرة بين ما يقوله النظام وما يفعله على أرض الواقع. فأمن وأمان المواطن كان يقابله إهدار خطير ومتزايد، ولا أقول متعمد، لأبسط حقوقه، يصل إلى زجه فى غياهب السجون. وحرية الانتخابات ونزاهة العملية الانتخابية كان يقابلهما التزييف والتزوير والبلطجة بأشكال غير مسبوقة وغير معقولة.

* ومن هنا، كانت السلبية شبه تامة من قِبل المواطن تجاه المشاركة فى العمل العام بعامة، والعمل السياسى بخاصة. ومن ثم، تحول المواطن فى النهاية من مواطن له حق أصيل ودور أساسىّ فى الممارسة السياسية إلى مجرد كائن سلبى، ولا أقول مجرد «رعية» فى ضيعة فردية.

* حدث هذا الجمود الاجتماعى والشلل السياسى، بعد أن كان المواطن يعيش قبل انقلاب يوليو ١٩٥٢، وعلى مدى ما يقرب من ثلث قرن، خاصةً منذ دستور ١٩٢٣، تعددية فكرية وحياة سياسية وممارسة ديمقراطية، رغم كل سلبياتها وتجاوزاتها، لا يمكن أن تقارَن بهذا الوضع القاتل لأى حياة عامة، لدرجة أن بعض المفكرين المعاصرين اقترح ضرورة «اختراع» السياسة فى مجتمعنا، أى إعادة بناء أو إحياء مناخ فكرى وسياسى وديمقراطى حر، يشمل المجتمع ككل دون تمييز أو إقصاء أو وصاية. وذلك للخروج من مأزق التخلف الحضارى الذى نئن تحت وطأته -سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. ببساطة، نريد أن «تُخصخص» السياسة، بعد أن «أُممت» مع تأميم المصانع!

* من هنا، تأتى أهميـة خطوة التعديل، والتى تولد فـرصة لن تتكرر للخروج من التخلف الذى نعيشه، وتحدد مسئـولية حقيقية واضحة، لابد أن يتحـملها الجـميع، ابتـداءً من الرئاسة، فـالسلطات الأربع: التنفـيذية والتشـريعية والقـضائية والصـحفيـة، وبالذات مجلسا الشـعب والشورى والأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدنى.

* وتتمـثل هذه المسئولية فى إعـادة الحياة العـامة للمجتـمع المصرى، وتوفـير المناخ الـصحى لمـارسـة هذه الحيـاة، أو قل إن شـئت «إحيـاء السياسة». ومن ثم، يعود الإحساس الحقيـقى للمواطن بالانتماء، فيشترك فعـلاً فى العمل العـام. ومتطلبـات هذا الإحياء -الدسـتورية والقـانونية والقضائية والتنفـيذية- معروفة تمامًا وبالتفصـيل للكافة. وعليه، يتعين أن نشمـر جميعًا عـن سواعدنا لتوفـيرها، بعيدًا عن ترزية القـوانين وحاملى مباخر النظام ومبررى الوضع القائم، لأن هذا بديهيًا فى صالح الجميع.

* بهذا، وبهذا فقط، نكون قد نجحنـا فى إخراج مجتمعنا، وفى إقناع المواطن المصرى أن يخـرج، من غرفة الإنعاش، ولا أقـول ثلاجة الموتى، إلى حياة إنسانية حقيقية، تتسم بكل ما يرتبط بإنسانية الإنسان!

***

خير الكلام:

﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٦].

المقالة الخامسة:

سيناريوهات جريمة الأزهر(*)

* لست فى حاجة إلى تأكيد ثابت من ثوابت ديننا العظيم، وهو نبذ الإرهاب وإدانة الإرهابيين، انطلاقًا من أن الدعوة لهذا الدين الخاتم «بالحكمة والموعظة الحسنة»، وتأسيسًا على مبدأ من مبادئه الرئيسة وهو «القوام» أو «الوسطية»، واتساقًا مع الاتجاه الأساسىّ فى التاريخ الإسلامى، الذى اتسم بالتسامح والاعتدال واحترام إنسانية وكرامة و«حقوق» الإنسان.

* وعلى ذلك، أشدد على شجب حادثة الأزهر الإجرامية، التى شجبها الجميع فى الداخل والخارج.. تلك الجريمة التى لا تخدم هدفًا ولا تحقق غاية، وإنما تروع الآمنين وتقتل الأبرياء، ولا تستند فى ذلك إلى مبدأ أو شريعة أو دين.

* وبالرغم من محدودية المعلومات المتاحة عن هذه الجريمة النكراء، التى تهدف بالأساس إلى زعزعة أمن المواطن واستقرار الوطن، يدور فى أذهاننا جميعًا التساؤل عمن قام بهذا العمل الجبان!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٥ من ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ من أبريل ٢٠٠٥م.



وللإجابة عن هذا التساؤل، يمكن التفكير فى أربعة سيناريوهات:

* **الأول**: السيناريو الرسمى الذى جاء فى بيان وزارة الداخلية، ومؤداه: أن هذا الحادث يعد تصرفًا إجراميًا «فرديًا»، وهذا التفسير السريع غير مقبول؛ لأن الإنسان المصرى بأصالته وشهامته، مهما كان ساخطًا، لا يُقدم عادةً على مثل هذه الأعمال الآثمة -إلا إذا كان مخبولاً! هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، رغم قسوة الظروف التى يعيشها، بل بسببها، لا ينشغل فى الغالب الأعم بمثل هذه الأعمال التخريبية، وهو فى قواه العقلية، ومن ناحية ثالثة، يعد المواطن المصرى كريمًا ومضيافًا، يحب حقيقةً الغرباء والأجانب، ويعمل على راحتهم، لا ترويعهم وقتلهم، فى بلادنا.

* **الثانى**: هو أن تكون هذه الجريمة من عمل تنظيم من تنظيمات «العنف» فى مصر (الجهاد أو الجماعة الإسلامية).. وهذا أيضًا سيناريو مرفوض لسبب بسيط، وهو: أن هذه التنظيمات قد أعلنت بتحديد ووضوح، من خلال مراجعاتها، نبذها للإرهاب. ومن ثم، تقيد قادتها وأعضاؤها -عن اقتناع- بهذا الالتزام، هذا بالاضافة إلى المتابعة اليقظة واللصيقة لتحركاتهم من قبل أجهزة الأمن المختلفة!

* **الثالث**: هو أن يكون النظام نفسه قد تبنى هذا العمل الإجرامى حتى يستمر الوضع القائم، وما ينطوى عليه من قوانين استثنائية، وبالذات قانون الطوارئ، وما يتضمنه هذا الوضع من ترسيخ للسلطة والتسلط،

وترهل وتخبط فى السياسات، وسوء فى الإدارة، ورداءة فى الأداء، وانتشار للفساد والإفساد. وأعتقد -جازمًا- أن هذا السيناريو مرفوض عقلاً ومنطقًا؛ إذ إن مثل هذا العمل قد يسىء إساءة بالغة إلى النظام، ويعقد بشكل أعمق المشكلات المعقدة أصلاً فى شتى المجالات، فى ظل الاحتقان الداخلى المتزايد والضغوط الخارجية المتصاعدة!

* الرابع: استنادًا إلى التحليل «التآمرى» -فالمؤامرات الفجة والواضحة قائمة ومستمرة علينا- فالسيناريو الرابع هو: أن تكون هذه الجريمة من «صناعة» الموساد والمخابرات المركزية الأمريكية؛ لكى يظل النظام -فى تصورهم- منبطحًا مستسلمًا لمخططات الكيان الصهيونى والإدارة الأمريكية، خاصةً أن الاقتصاد المصرى يشهد الآن بدايةً لازدهار حقيقى فى مجال السياحة بعد أن كادت تُغلق الأماكن السياحية فى بقية أرجاء العالم العربى بفعل العمليات الإرهابية؛ فمصر كانت ومازالت -بمشيئة الله- ملاذًا آمنًا ومستقرًا أمام السائح الأجنبى بعامة والعربى بخاصة -حتى بعد أحداث الأقصر وطابا.

* ويؤيد هذا السيناريو إجراءات الإدارة الأمريكية المستمرة لمزيد من إضعاف النظام المصرى، فى تصورهم؛ لكى يقدم المزيد من التنازلات والضغوط على الجانب الفلسطينى لصالح العدو الصهيونى من ناحية، ولتنفيذ سياسة «الفوضى الخلاقة» لإحداث تغييرات وفقًا لمخططاتهم فى مصر -على غرار رومانيا وجورجيا وأوكرانيا وقيرغيستان وغيرها- من

ناحية أخرى، كما لا يفوتنا أن نتذكر، وتتذكر معنا أجهزة التحقيق فضيحة «لافون» فى الخمسينيات من القرن الماضى لزعزعة الأمن والاستقرار فى مصر!

* وعمومًا، تشكل هذه الجريمة إنذارًا واضحًا ودرسًا قاسيًا للنظام؛ حتى يسرع فى عملية الإصلاح الحقيقى، بدايةً بإصلاح دستورى وسياسى كامل وشامل.. وانتهاءً بإصلاحات حقيقية فى شتى المجالات -مطلوبة وممكنة ومأمولة- كسياج واقى من هذه الاحداث. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مصالحة جادة بين النظام والشعب وفقًا لهويتنا الإسلامية.

***

خير الكلام:

﴿ إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ [يونس: ٨١].

المقالة السادسة:

التعجيز... للتفريغ(*)

* أكدت القوى الحية فى مجتمعنا، وعلى رأسها جماعة «الإخوان المسلمون»، إن تعديل المادة ٧٦ من الدستور، لو كان تم بحقه دون عبث العابثين، لكان خطوة إيجابية متواضعة، يتعين أن يتلوها خطوات جادة وسريعة لأحداث إصلاح سياسى شامل كمدخل ضرورى لكافة الإصلاحات المطلوبة بإلحاح فى شتى نواحى حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

* وتتمثل العناصر الرئيسة للإصلاح السياسى المطلوب والممكن والمأمول فى: إلغاء القوانين الاستثنائية وأولها قانون الطوارئ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وحرية إصدار الصحف، وحرية العمل النقابى والمهنى، وحرية العمل المدنى والأهلى، وإطلاق حرية سجناء الرأى، وضمان استقلال القضاء والجامعات، وفصل حقيقى بين السلطات الثلاث، وضمان عملية انتخابية «حرة ونزيهة» على كافة المستويات المحلية والنقابية والنيابية. كل ذلك فى إطار من إصلاح دستورى شامل وحقيقى.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١١ من ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق ١٩ من مايو ٢٠٠٥م.



وبدون ذلك سيتـزايد الاحتقان الداخلى بشكل خطير، وتتفـاقم الضغوط الخارجيـة، التى نرفضها جـميعا، بصـورة مذلة. وتكون النتيـجة المحزنة استمـرار الوضع القائم المرفوض من الجمـيع لشدة تخلفه وشدة اسـتبداده وشدة فساده، بل تدهوره المتزايد خلال الزمن.

* وبالرغم من هذه البـدهيات الإصلاحـية، ومسلمـات التغيـير التى يعيـشها العالم أجـمع، وبالرغم من أن اقتراح الـتعديل قد أطلق حـراكًا سياسـيًا لا يمكن وقفه، نجـد أن ترزية القوانين مازالوا بيننا يعـملون بجد عجـيب وإصرار غـريب، ونجاح منقطع النظيـر. فلقد طالعتـنا الصحف القومية والحزبية بالآداء المبهر، أو قل التخريب المتعمد لحاضر هذا الشعب الأصيل قبل مستقبله، الذى قام به هؤلاء الترزية.

* فلقد أقر مـجلس الشعب التعديلات المقترحـة على المادة ٧٦، كما وافق من قبله مجلس الشـورى وسبقتهما اللجنة البـرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى بمجلسىّ الشعب والشـورى «بالإجماع» على هذه التعديلات، وذلك دون نظر إلى مطالب الأحزاب الأخرى والمسـتقلين وأصحاب الرأى والفكر ممن استمعت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب لآرائهم.

* وتنص هذه التعـديلات على أنه: يلزم لقبـول الترشيح للانتـخابات الرئاسية حـصول المرشح على تأييد (٢٥٠) عضواً منتـخبًا على الأقل من مجلسىّ الشـعب والشورى والمجالس الشعـبية المحلية للمـحافظات، على



أساس ٦٥ عضواً من مجلس الشعب و٢٥ عضواً من مجلس الشورى و١٠ أعضاء من كل مجلس شعبى محلى فى ١٤ محافظة، وأن يتم استكمال باقى المؤيدين من تلك المجالس الثلاثة، مع استثناء مرشحى الأحزاب السياسية القائمة من هذا الشرط، هذه المرة، أى بالنسبة للانتخابات المقبلة فقط، شريطة أن يكون المرشح أحد أعضاء هيئتها العليا. وابتداء من انتخابات عام ٢٠١١م تشترط الصياغة مضى ٥ سنوات متصلة على تأسيس الحزب وممارسته للنشاط، وحصوله على نسبة ٥٪ من مقاعد المنتخبين فى كل من مجلسىّ الشعب والشورى، وأن يكون قد مر عام على الأقل على عضوية المرشح للرئاسة فى الهيئة العليا لحزبه.

* وبدون الدخول فى تفاصيل أخرى لهذه الصياغة الغريبة، فإن شرط الحصول على ٢٥٠ عضوا من المجالس الثلاثة، يعد -دائمًا- شرطًا تعجيزيًا بالنسبة للمستقلين. وهو تعجيزى تمامًا هذه المرة فى ظل استحواذ الحزب الوطنى على معظم مقاعد المجلسين ومجالس المحليات. ومن ثم فقد حدث ما حذر الجميع منه، ونجح ترزية القوانين حقًا فى تفريغ التعديل الدستورى من مضمونه، وضربوا بالمطالب المعقولة والمقترحات المناسبة، خاصة «توقيعات الناخبين» التى نادت بها الأحزاب والقوى السياسية وأساتذة وفقهاء القانون عرض الحائط!

* وعليه، إذا ما تم الاستفتاء على هذا التعديل، فإن هذا يعنى الإصرار على استمرار الوضع القائم، بل إن الوضع الجديد سوف يكون



أسوأ من نظام الاستفتاء. وتكون النتيجة تأجيل الإصلاح الحقيقى إلى أجل غير مسمى، وبالتالى تستمر حالة الاحتقان الداخلى والضغط الخارجى، ويسود جو الأزمة الناتج عن الاستبداد والتخلف والفساد. فهل يعى النظام خطورة المرحلة التى نمر بها؟ نأمل أن تكون الإجابة بالإيجاب، فيبدأ فوراً بالإصلاح السياسى المطلوب دون انتظار لانتخابات الرئاسية، وهنا فقط نكون قد بدأنا السير على الطريق الصحيح بلا صحبة غير مرغوبة من ترزية القوانين!!

***

خير الكلام:

﴿ فَمَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ﴾ [المائدة: ٣٩].

المقالة السابعة:

ماذا بعد... الاستفتاء؟(*)

* تم الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور، وتمت الموافقة على هذا التعديل بنسبة تقرب من (٨٣٪) ممن شاركوا فى الاستفتاء، والذين بلغوا نحو (٥٤٪) من جملة من يحق لهم الانتخاب. ومن ثم، أصبح التعديل حقيقةً دستوريةً واقعة.

* ونجح ترزية القوانين بشروطهم التعجيزية فى تفريغ التعديل من مضمونه على الأقل بالنسبة للمستقلين، وبالذات فى انتخابات الرئاسة المقبلة فى سبتمبر المقبل (٢٠٠٥م). ولقد قاطعت القوى الحية من المجتمع، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب الوفد والناصرى والتجمع، و«فرادى» المستقلين، عملية الاستفتاء. وتشير نسبة من لم يشاركوا (٤٦٪) إلى هذه المقاطعة!

* وبغض النظر عن صحة الأرقام المعلنة، وبغض النظر عما يشوب الجداول الانتخابية من عيوب، وبغض النظر عن بعض الممارسات التقليدية «غير السوية» -كتكرار التصويت- فى عملية الاستفتاء، تم

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٥ من ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق ٢ من يونية ٢٠٠٥م.

التصديق على تعديل الدستور، وأضيفت المادة «١٩٢» مكرر إلى الدستور. فماذا بعد؟

* بالقطع، ما حدث ليس نهاية العالم، وما تم ليس نهاية التغيير والإصلاح. فكما أكد الجميع، أن اقتراح التعديل مثّل بداية إيجابية متواضعة لعملية تغيير وإصلاح شامل وكامل، يبدأ بإلغاء القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الطوارئ، فالإصلاح الدستورى، والإصلاح السياسى، وينتهى بتغيير حقيقى شامل وكامل لكل مناحى حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

* وعليه، فالوضع القائم لا يمكن أن يستمر، وعملية التغيير والإصلاح لا يمكن أن تتوقف. صحيح أن التعديل بشروطه التعجيزية قد جعل عملية التغيير والإصلاح أمرًا صعبًا، لكنه بالقطع ليس مستحيلاً. لقد أجل التعديل العملية، أو قل زخمها الجذرى والشامل والسريع، بعض الوقت، ولكنه بالتأكيد لم يلغها، ولن يوقفها.

* ومن ثم، على الجميع -وبالذات القوى الحية فى المجتمع من أحزاب وقوى سياسية ومنظمات المجتمع المدنى- أن يشمروا عن سواعدهم لإنجاح وتسريع عملية التغيير والإصلاح، وشل القدرات العجيبة لترزية القوانين، وذلك بالمطالبة الجادة والحثيثة بإلغاء القوانين الاستثنائية، وإجراء إصلاح دستورى حقيقى يحدد مدد الرئاسة بفترتين

متتاليتين، لا تزيد كل فترة على خمس سنوات، ويحد من سلطات الرئاسة، ويضع الضوابط للفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى آخر الإصلاحات الدستورية الضرورية والمعروفة للكافة.

* ثم المطالبة بإصلاح سياسى حقيقى يتأسس على حرية تشكيل الأحزاب، وحرية إصدار الصحف، وحرية العمل النقابى والمدنى، ويقوم على حياة ديمقراطية صحيحة عمادها انتخابات «حرة» «نزيهة» على جميع المستويات النقابية والمحلية والبرلمانية والرئاسية، تبدأ بتنقية شاملة لجداول الانتخابات وصناديق زجاجية، وتعتمد على الرقم القومى والبصمة للناخب، وتنتهى بتغليظ العقوبة لكل ممارسة خاطئة فى العملية الانتخابية، وتتم من خلال هيئة مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية وتحت إشراف قضائى حقيقى وكامل - فى كل مراحلها.

* بعد ذلك، أو موازٍ له، وبالقطع ليس قبله، يأتى التغيير والإصلاح فى جميع المجالات الأخرى من حياتنا: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالتأكيد، سوف ينعكس كل ذلك من خلال آداء النظام وقوى المعارضة المختلفة على انتخابات (٢٠١١م) المحلية والرئاسية والبرلمانية. ولا يوجد عذر أو مبرر لأى طرف من هذه الأطراف فى ألا يعمل بكل طاقته على إنجاح عملية التغيير والإصلاح. فدعاوى «الاستقرار»، أو «الشروط



التعجيزية للتعديل»، أو «الخصوصية»، أو حتى «العامل الخارجى»، ليست أعذارًا أو مبررات، وإنما هى فى الواقع حوافز دافعة، ودوافع حقيقية لكى يعمل الجميع على إحداث التغيير الممكن والإصلاح المأمول لخير وصالح وطننا الحبيب.

***

خير الكلام:

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة: ١٠٥].

المقالة الثامنة:

الوحدة فى التنوع من أجل التغيير(*)

* تعج الساحة فى مجتمعنا بالجماعات والجمعيات والحركات والأحزاب والقوى السياسية، والمراكز والمجالس والهيئات، بل المهتمين والمهمومين بالشأن العام من الشخصيات العامة والأفراد العاديين، فى حراك مجتمعى لا نظير له، وفى سيولة اجتماعية غير مسبوقة طوال أكثر من نصف قرن، أمام جمود واضح وتحجر فاضح من قِبل السلطة والحكومة والحزب الوطنى «الديمقراطى»، أى: النظام.

* فبينما تصرخ هذه التشكيلات الاجتماعية، منفردة فى أغلب الأحيان، بضرورة التغيير الممكن والمطلوب والمأمول، يصر النظام -بشكل عجيب وغريب، بل خطير- على استمرار الوضع القائم، وعلى أنه ليس فى الإمكان أفضل من هذا الوضع -المأساوى الكئيب، والمستبد والفاسد والمتخلف!

* والشواهد على هذا الإصرار العجيب والغريب والخطير أكثر من أن تُحصى على جميع المستويات، وفى شتى المجالات. هذه الشواهد تشير - بما لا يدع مجالاً لأى شك- إلى التشبث الشديد بالسلطة، وإلى حالة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس غرة جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ الموافق ٧ من يوليو ٢٠٠٥م.

شاذة لشهوة التملك للأشخاص قبل الأشياء، وشهوة التحكم فى الوطن والمواطن، ومن ثم إلى الاغتصاب القسرى المستمر للحكم، مهما كانت النتائج، وأيًا كان الثمن. وهذا هو مكمن الخطر والخطورة.

* ولعل تعديل المادة (٧٦) من الدستور، الذى أصبح -بعد الموافقات الهزلية من المجالس النيابية الصورية ولا أقول: المزورة- المادة (١٩٢ مكرر)، والتعديلات التى أدخلتها هذه المجالس، بأوامر تكاد تكون مباشرة من قيادة النظام، على قوانين: الانتخابات الرئاسية، ومباشرة الحقوق السياسية، والأحزاب، ومجلسّى الشعب والشورى، التى طلبت المحكمة الدستورية العليا تعديل بعض موادها لمخالفتها للدستور، ويجرى الآن تعديلها؛ لعل هذه التعديلات أمثلة صارخة لهذا الإصرار.

* فبينما تطالب جميع فئات المجتمع وتشكيلاته النشطة وقواه الحية -بكل أطيافها ومختلف توجهاتها ومعتقداتها- بتغيير حقيقى ملموس ومحسوس، يقوم النظام بتغييرات شكلية تجميلية أو ديكورية، لا تمس جوهر الوضع القائم، بل تعمقه بكل سلبياته، ولا تعدل لب هذا الوضع بل تثبته، تقريبًا بكل أشخاصه، أى: أن ما قام به النظام هو حقيقة «لا تغيير».

* ومن هنا، تولدت حالة الاحتقان الشديد فى المجتمع، ومن هنا نشأت حالة الغضب العارم لدى معظم أفراده.. فامتهان عقلية المواطن، والاستخفاف بذكائه، بل الإهمال المتعمد والاستهانة المقصودة بمطالبه المشروعة.. أمور جد خطيرة. وعليه، لابد من التصميم المستمر والمنظم

-السلمى- على المطالبة الجادة بتغيير حقيقى -من خلال احترام النظام العام والقانون- حتى يستجيب النظام حقيقةً لا شكلاً، وفعلاً لا مناورةً لهذه المطالب لصالح الجميع: الوطن والمواطن، الشعب بتشكيلاته المختلفة، والنظام، الجيل الحالى والأجيال المقبلة. فتحقيق هذه المطالب فعلاً لصالح الجميع؛ لأن هذه الحالة التى نحن عليها ونئن من وطأتها، إذا ما استمرت أكثر من ذلك، ستضر -لا قدر الله- ليس بحاضر هذا البلد واستقراره وأمنه، بل بمستقبله وتقدمه وازدهاره أيضًا.

* ولا يختلف اثنان على فحوى ومضمون التغيير المطلوب، فالجميع بلا استثناء -سوى الفئة القليلة المستفيدة من الوضع القائم- يطالب بإقامة حياة ديمقراطية سليمة.. حقيقية، وما تتطلبه هذه الحياة من تغيير معروف للكافة.

* وتتمثل هذه المتطلبات الديمقراطية فى: إلغاء القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارئ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب وإصدار الصحف والعمل المدنى والنقابى، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة على جميع المستويات المحلية والنقابية والبرلمانية والرئاسية، من خلال إشراف قضائى كامل وحقيقى على العملية الانتخابية التى يتعين أن توكل لهيئة مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية. ولا يتأتى كل هذا إلا من خلال دستور جديد يفصل حقيقةً بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، ويحدد ويحد من سلطات رئيس الجمهورية ومدد رئاسته.

* وعلى ذلك، يصبح من الضرورى أن تتوحد الجهود المطالبة بالتغيير، حتى لا نكون جميعًا «أغنامًا قاصية»، وأن تجتمع جميع التشكيلات الاجتماعية الحية على هذا القاسم المشترك، الذى لا خلاف البتة عليه، حتى لا تؤكل الثيران جميعًا الأبيض منها والأسود والأحمر! ومن ثم، يتعين تجميع هذه التشكيلات فى «تحالف» أو «توافق» أو «جبهة» أو «تنسيق» وطنى من أجل هذا التغيير المطلوب.. هذا التجميع، أيا كان الاسم الذى سيُطلق عليه؛ إذ «لا مشاحة فى الاصطلاح»، يركز على تحقيق هذا الهدف دون غيره، ودون المساس بطيف كل فصيل أو توجهه أو معتقده أو أجندته أو برنامجه. فحقيقةً، الوحدة فى التنوع، والديمقراطية، أى: الشورى فى التعددية، والانتقال الطوعى للسلطة.. كل ذلك لا يتم إلا عبر «صندوق» الانتخاب. وهنا، يحدث فعلاً وحقًا التغيير المطلوب والمأمول الذى نستحقه، والذى طال انتظاره!

***

خير الكلام:

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

المقالة التاسعة:

كوندى... والتغيير(*)

* فى العلاقات الدولية، من الطبيعى أن تتم زيارات من وزراء أجانب حاملى حقائب وزارية مختلفة بعامة، وحقيبة وزارة الخارجية بخاصة، لبلدنا؛ لمناقشة قضايا مشتركة تهم البلدين: بلدنا وبلد الوزير الزائر، وذلك بهدف تطوير وتعميق العلاقات بين البلدين فى شتى المجالات، على أساس من الندية، والاعتماد المتبادل، والمصالح المشتركة. ولا يشذ عن ذلك الزيارة التى قامت بها وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية منذ أيام قليلة.

* ولكن، بالنسبة لهذه الزيارة، أحس الإنسان حقيقةً بضيق فى الصدر وانقباض فى القلب، ورغبة أكيدة فى النفس تمنت لو أن هذه الزيارة رُفضت أساسًا، ولم تقع أبدًا، والسبب فى ذلك أن هذه الزيارة سبقتها حملة منظمة للهجوم على مصر وسياساتها الداخلية والخارجية، وتدخل سافر فى أخص خصوصياتها السيادية من قِبل السيدة الوزيرة نفسها، وكأن مصر إحدى الولايات الأمريكية المنحرفة، أو إحدى المحميات الأمريكية المارقة!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٣ من جمادى الأولى ١٤٢٦هـ الموافق ٣٠ يونية ٢٠٠٥م.

* وصدق هذا الإحساس وتأكد بعد مجيء رايس، وتفضلها بإتمام الزيارة التى أرجأتها أكثر من مرة، لأنها غير راضية تمامًا عن السياسة المصرية فى الداخل والخارج. هذا، رغم أن نظامنا فعل ويفعل كل شىء ما تريده الإدارة الأمريكية ابتداءً من التدخل فى استقلال القضاء -قضايا سعد الدين إبراهيم وعزام عزام وأيمن نور- مرورًا بالسكوت المشين عما يحدث لدولة شقيقة وهى العراق، وانتهاءً بدور «المحلل» لفرض حلول استسلامية شارونية باسم السلام بالنسبة للقضية الفلسطينية. ولم يبق إلا أن يقوم النظام، إرضاءً لبوش وإدارته، برقصة عجين الفلاحة، والتغنى اليومى بالسياسات الأمريكية الرشيدة فى المنطقة، التى تنضح بكل سمات الحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان فى عراقنا الجريح، أو قل: المقتول. وبالعدل والمساواة والكيل بمكيال واحد بالنسبة للقضية الفلسطينية!

* وجاءت كوندى إلى مصر لكى تعلمنا أنه لا طريق للإصلاح والتغيير إلا من خلال الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان، والثقة فى الشعب، واحترام حريته فى الاختيار، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، والسماح بمراقبة دولية، وإلغاء قانون الطوارئ، والتحقيق فى الأحداث المؤسفة التى وقعت يوم الاستفتاء (٢٥/ ٥/ ٢٠٠٥م). بل أكثر من ذلك؛ أكدت أن الإدارة الأمريكية جرّبت (فينا طبعًا) على مدى الستين عامًا الماضية أن تعطى أولوية للاستقرار على حساب الديمقراطية، ولم يتحقق الاستقرار، ولا الديمقراطية. ومن الآن، ستتخذ الإدارة مسارًا مختلفًا وهو: الديمقراطية من أجل الاستقرار والتنمية!

* بدايةً. . نحن نطالب بكل هذا منذ سنوات وسنوات، ومازلنا نطالب إلى أن يتحقق بمشيئة اللّه تعالى. لكن ما دخل الإدارة الأمريكية فى كل هذا؟ أظن -أخى القارئ. . أختى القارئة- أنه لا يستطيع أحد أن يضيف إلى قائمة التدخلات السافرة من السيدة كوندى فى أخص شئوننا عنصرًا حديثًا جديدًا. لقد تدخلت بشكل واضح وفاضح فى كل شىء، كل شىء. ونظامنا لا يملك سوى الطمأنة والتسليم -أو قل إن شئت: الإذعان- وإن كان شكليًا (كما حدث فى تعديل المادة ٧٦ من الدستور). لكنه يبقى انبطاح ما بعده انبطاحًا، وإهانة ما بعدها إهانةً!

* وزيرة خارجية دولة أجنبية تأتى إلى بلادنا، لا لتناقش العلاقات الثنائية، أو حتى أخذ رأينا فى ورطة الإدارة الأمريكية فى المستنقع العراقى -الذى يصغر أمامه تمامًا المستنقع الفيتنامى- أو حتى تفسير السياسة المنحرفة المتحيزة للإدارة تجاه الشأن الفلسطينى، وإنما جاءت لتفرض علينا ما يجب أن نعمله فى إدارة شئون بلادنا السياسية، وتحاضر فى ذلك، وتجتمع بفئات من مجتمعنا لمناقشة أفضل السبل لتحقيق ما تريده!

* يأتى هذا من وزيرة خارجية إدارة أمريكية غارقة حتى أذنيها فى الشأن العراقى. فقد وعدت العراقيين بالتحرير والديمقراطية والاستقرار والرخاء. وما تحقق على أرض الواقع هو تدمير كل مؤسسات الدولة الحديثة وتفكيك المجتمع وديمقراطية القتل اليومى وفوضى عارمة ورخاء النهب والسلب، بل البؤس والشقاء. يأتى هذا من وزيرة خارجية إدارة

أمريكية تسوّق ليل نهار لمخططات المجرم شارون، بل وتعلن -خلال زيارتها للمنطقة- عن ضرورة القضاء على الفصائل الإرهابية، وتقصد حماس والجهاد، بينما تؤكد أن ما تقوم به العصابة الشارونية هو الدفاع المشروع عن النفس من أجل تحقيق الأمن والسلام.. طبعًا للكيان الصهيونى. ثم لا مانع من أن تقول: ومن أجل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، تقصد كرتونية مقطعة الأوصال بجدار عازل، على جزء ضئيل للغاية من التراب الفلسطينى!

* فى ظل هذه الظروف، كان المنطق الوطنى، والحس العربى والإسلامى هو ألا نستجدى هذه الزيارة، بل نرفض إتمامها، كحد أدنى لمؤازرة شعبنا الجريح فى العراق إلى أن يحدد المحتل جدولاً زمنيًا لانسحاب قواته، ولمؤازرة شعبنا المناضل فى فلسطين إلى أن تقف الإدارة الأمريكية وقفة عادلة ومتوازنة مع حقوقه المشروعة!

* ونأمل أخيرًا أن يعى نظامنا الدرس، ويعلم ألا مخرج من هذا الهوان إلا من خلال مصالحة حقيقية مع شعبنا الأبىّ والصابر والمحتسب، وفقًا لثوابت هويتنا ومبادئ إسلامنا العظيم، يتم من خلالها إصلاح دستورى وسياسى كامل وشامل يضمن إقامة حياة ديمقراطية سليمة فعلاً وحقًا. وليس هذا تنفيذًا لرغبة كوندى أو غيرها من الخارج، وإنما هى رغبة شعبية قديمة ومطالبة مجتمعية مستمرة.. نرددها دائمًا ونصر عليها أبدًا، التقطتها الإدارة الأمريكية ورددتها لمزيد من إضعاف -بل امتهان-



النظام. ونحن إذ نرفض هذا المخطط، نشدد فى الوقت ذاته على الضرورة القصوى لهذا التحول الديمقراطى المطلوب والممكن والمأمول. وبهذا وحده نمتلك إرادتنا المستقلة، ونحفظ سيادتنا، ونمنع أى تدخل خارجى فى شئوننا، ونعيد فعلاً وعملاً لمصر عزتها وكرامتها واستقلالها.. كجزء مهم من عزة وكرامة واستقلال أمتنا العربية والإسلامية.

***

خير الكلام:

﴿وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

المقالة العاشرة:

اقتراح لإحداث تغيير حقيقى(*)

* لا يشك، أو يشكك، أحد فى أن الاقتـراح بتعديل المادة (٧٦) من الدستـور كان بحق خـطوة إيجابيـة، وإن كانت متـواضعـة، على طريق صحـيح وطويل لإحـداث إصلاح ممكن ومـأمول، وتغـيـيـر طال انتظاره ومطلوب فى شتى مـجالات حياتنا السـياسية والاقتـصادية والاجتمـاعية والثقافية.

* ولا يشك، أو يشكـك، أحـد، إلا -بالطبع- المسـتـفـيـدون من استـمرارية الوضع القائم، فى أن تعـديل المادة، الذى أصبح المادة (١٩٢ مكرر)، جاء بشروط تعجـيزية، خاصةً بالنسبة للمـستقلين، ومن ثم فرّغ عملية التـعديل من مضمونهـا، وجردها من غايتهـا، والمتمثلة فى تداول سلمى طبيعى للسلطة.

* ولا يشك، أو يشكك، أحد فى حقيقة أن اقـتراح التعديل قد فجّر بركان الرغبة المشروعة فى الإصلاح والتـغيير، والتى ظلت مكبوتة تعتمل فى صـدور المواطنين -بكل أطيـافـهم وانتـماءاتـهم- لسنوات وسنوات. فحركت الأحزاب، صـغيرها وكبيرها، ابتداءً مـن الحزب الوطنى وانتهاءً

(*) نشرت بجريدة «آفـاق عربية» يوم الخميـس ١٦ من جمادى الأولى ١٤٢٦هـ الموافق ٢٣ من يونية ٢٠٠٥م.

بحزب الأمة. فبدأت الحياة الحزبية تدب على استحياء فى نسيج المجتمع، كما صادف الاقتراح جزءًا مهمًا، وإن كان يسيرًا، من «روشتة» متكاملة للإصلاح والتغيير للقوى السياسية الحية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون.. ثم قامت نخب من أطياف مختلفة بإنشاء وتكوين حركات تنادى بالإصلاح والتغيير، بعضها يُشخصن العملية وبحدة كحركة «كفاية»، وبعضها يدافع عن الوضع القائم بحجة الاستقرار والازدهار كحركة «الاستمرار»، وبعضها يُعقلن عملية الإصلاح والتغيير بالمطالبة بإحداث تغيير حقيقى لصالح بلدنا الحبيب وأجياله المستقبلة، ولتجنب هزات عنيفة -لا قدر الله- من الداخل أو الخارج، ويشترك فى ذلك مع جماعة الإخوان المسلمين، كحركة «التجمع الوطنى للتحول الديمقراطى». وغير هذه الحركات الكثير من التجمعات مثل: نادى القضاة، ونوادى أعضاء وهيئات التدريس بالجامعات، وأساتذة الجامعات، وأطباء من أجل التغيير، ومحامون من أجل التغيير، وصحفيون من أجل التغيير، وأدباء من أجل التغيير.

* ويتفق الجميع، بصفة عامة، مع اختلاف فى بعض التفاصيل، على رفض أى تدخل خارجى فى عملية الإصلاح والتغيير، وعلى اعتبار أن الاستقواء بالخارج يرقى إلى الخيانة العظمى، وعلى أن الحدود الدنيا للعملية تتمثل فى: إلغاء القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارئ، حرية تشكيل الأحزاب، حرية إصدار الصحف، حرية العمل النقابى والأهلى، إقامة حياة ديمقراطية سليمة عمادها انتخابات «حرة نزيهة» حقًا

وفعلاً، على جميع المستويات النقابية والمحلية والنيابية والرئاسية، بإشراف لجنة مستقلة تمامًا عن السلطة التنفيذية.

* ما يحدث الآن، بالقطع، ليس هـو المطلوب. ولا أقول: إنه منتهى الهزل فى ظرف ومـحل لا يتطلبان إلا منتهى الجد. فـالعالم يتغيـر تغيرًا جذريًا فى اتجاه إرساء الديمقراطية الحقة واحترام حقوق الإنسان، ومجتمعنا يعيش حالة من الاحتقان، ولا أقول الغليان، غير مسبوقة. ومع ذلك نجد ترزية القـوانين، ومبـررى الوضع القائم، وقـد شمـروا عن سواعـدهم، ليـقدمـوا لنا إجراءات شكليـة وأدوات تجمـيليـة ووسائل تسكينيـة باسم الإصلاح والتغيير، والغاية هى بقاء الحال على ما هى عليه!

* والشواهد على ذلك كـثيرة، كثـيرة منها التعـديل الذى تم، وأفرز المادة (١٩٢ مكرر) من الـدسـتـور، ومنهــا قـانون «انتـخــابات رئيس الجمهورية»، ومـنها اقتراحات تعديل قـوانين: مباشرة الحقوق السـياسية، ومجلسىّ الشعب والشـورى، والصحافة.. إلخ. فمـثلاً الإغراءات -ولا أقـول: الرشاوى-لمرشـحى الرئاسـة من الأحـزاب، التى تناقَش الآن فى مجلسىّ الشـعب والشورى بالنسبـة لقانون الانتخابات الرئاسـية، هى فى واقع الأمر إجراءات لإيجاد «مُحلل» لاستكمال الشكل، وإضفاء الشرعية على هذه الانتـخابات. وفى الوقت نفـسه، تمثل هذه الإغـراءات -ومنها دفع نصف مليون جنيه مـصرى كنفقات دعاية لكل مـرشح- إزكاءً خطيرًا لثقافة الفساد التى نعيشها، ونئن من آثارها!

* وعليه، أقترح أن تؤجَل انتخابات الرئاسة، وكذلك الانتخابات النيابية، سنة أو حتى سنتين، يتم خلالها -وفوراً- تشكيل لجنة من مائة عضو من جميع أطياف وانتماءات مجتمعنا، ومن الشخصيات العامة المشهود لهم بالحيدة والنزاهة والخبرة القانونية لوضع دستور جديد يتضمن ثوابت عملية الإصلاح والتغيير المعروفة التى ينادى بها الجميع. ويُعرض بعد ذلك مشروع الدستور للاستفتاء العام. فإذا حاز (٧٥٪+١) من الأصوات الصحيحة، أُقر دستوراً للبلاد، بعد ذلك تضع هذه اللجنة قوانين الانتخابات الرئاسية، ومباشرة الحقوق السياسية، ومجلسىّ الشعب والشورى، والصحافة، والنقابات، والجمعيات الأهلية. . ومن ثم، تضع بذلك البنية التحتية والهياكل الأساسية لإرساء حياة ديمقراطية سليمة حقًا، طال انتظارها، ونحن حقيقة أحق بها، ونستحقها، بل أهلها.

***

خير الكلام:

﴿إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ﴾ [يس: ١١].

المقالة الحادية عشرة

قراءة فى إحصاءات الاستفتاء(*)

* طبقًا للنتائج النهائية للاستفتاء حول تعديل المادة (٧٦) من الدستور، التى أعلنها السيد وزير الداخلية، فإن مجموع الناخبين الذين تمت دعوتهم للاستفتاء بلغ (٣٢,٠٣٦,٣٥٣) ناخبًا، وإن عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم -أى شاركوا فى الاستفتاء- بلغ (١٧,١٨٤,٣٠٢) ناخبًا، أى بنسبة (٥٣,٦٤٪) من مجموع الناخبين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة (١٦,٤٠٥,٤٦٦) صوتًا، بينما بلغ عدد الأصوات الباطلة (٧٨٧,٨٥٦) صوتًا. وكانت النتيجة موافقة (١٣,٥٩٣,٥٥٢) ناخبًا من مجموع الأصوات الصحيحة، أى بنسبة (٨٢,٨٦٪)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين (١٧,١٤٪). ومن ثم، تمت الموافقة على التعديل، الذى تجسد فى المادة (١٩٢ مكرر).

* من هذه البيانات، يتضح لنا أن عدد الناخبين الذين لم يشاركوا فى الاستفتاء بلغ (١٤,٨٥٢,٠٥١) ناخبًا، بنسبة (٤٦,٣٦٪)، مما قد يشير إلى عزوف الناخب عن الاشتراك فى مثل هذه الاستفتاءات أصلاً، رغم أهميتها -بل خطورتها- فى تشكيل المستقبل السياسى لبلدنا. ولعل هذا

(*) نشرت فى جريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٩ من جمادى الأولى ١٤٢٦هـ الموافق ١٦ من يونية ٢٠٠٥م.

يرجع بالأساس إلى الممارسات غير السوية، بل الإجرامية، التى شابت العملية الانتخابية فى الاستفتاءات والانتخابات طوال ما يقرب من نصف قرن! هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لعل مقاطعة أحزاب الوفد والتجمع والناصرى، وجماعة الإخوان المسلمين.. قد ساهمت، بشكل كبير، ولو جزئيًا، فى هذه النتيجة.

* وإذا ما اعتبرنا الأصوات غير الصحيحة -بصفة عامة- نوعًا من الاعتراض على التعديل، وأضفناها إلى غير الموافقين، فإن عددهم يصل إلى نحو (٣,٥٩٩,٥٥٠) ناخبًا، أى: بنسبة (٢٠,٩٥٪) ممن شاركوا فى الاستفتاء.. ومن ثم، تنخفض نسبة الموافقين على التعديل لتصبح (٧٩,٠٥٪). وإذا ما اعتبرنا الناخبين الذين لم يشاركوا معترضين على التعديل من حيث التفصيل والشروط -وهذا افتراض منطقى- وعددهم، طبقًا لإحصاءات وزارة الداخلية، بلغ (١٤,٨٥٢,٠٥١) ناخبًا، فإن إجمالى المعترضين على التعديل يصل عددهم إلى (١٨,٤٥١,٦٠١) ناخب، أى: بنسبة (٥٧,٦٠٪) من مجموع الكتلة الانتخابية، أى: أكثر بكثير من النصف!

* وبالتأكيد، سوف يعترض البعض على هذه القراءة، وهذا التناول للإحصاءات -بل قد يدعى البعض- كما ادعى من قبل، كمبرر لتزوير إرادة من لم يحضر من الناخبين (فى انتخابات سابقة) -أن الذين لم يشاركوا هم أساسًا من أنصار ومؤيدى النظام أو الحزب الحاكم.. ومن

ثم، إذا ما سودت بطاقات لهم لا يعد تزويرًا! كما قد يعترض البعض -وهم محقون- بالقول: إن إضافة الأصوات غير الصحيحة إلى الموافقين لا تقل قوة من حيث المبررات والتبريرات عن إضافتهم إلى المعترضين.

* ومع ذلك، تبقى الحقيقة التى تنبثق من هذه الإحصاءات واضحة. ومؤداها ألا أحد يستطيع أن يجزم بأن الموافقة على التعديل -التى أصبحت الآن جزءًا من الدستور- كانت «كاسحة»، بل العكس قد يكون هو الأقرب لإرادة الناخب. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن التصويت بـ«نعم» أو «لا» على التعديل أمر يشوبه عدم الدقة فى التعبير عن الإرادة، خاصةً أن التعديل شذ عن العرف الدستورى فى الصياغة العامة لمواده وترك التفاصيل للقانون. ومن ثم، فإن الناخب قد يوافق على التعديل من حيث المبدأ، كما هى حال جميع الناخبين فى الحقيقة والواقع، ولكنه بالقطع يعترض على شروط وتفاصيل التعديل -التى محلها طبيعيًا القانون!- ومن ثم يوافق الناخب حقيقةً على مضض على هذا التعديل المفصل!

* وعليه، فى مثل هذه الاستفتاءات شديدة الأهمية، التى تحدد شكل المستقبل السياسى للوطن يتعين التركيز أولاً على مبدأ التعديل وترك التفاصيل للقانون. كما يتعين وضع بعض الضوابط الانتخابية، مثال: ضرورة تحقيق أغلبية مطلقة (٥٠٪ + ١٪) من مجموع الناخبين، أى

الـ(٣٢) مليـون ناخب؛ أو (٨٥٪) على الأقـل من مجـمـوع الأصـوات الصحيحة لمن شارك فعلاً فى الاستفتاء.

* وعمـومًا، فقد تمت الموافـقة على التعـديل، ونحن الآن فى مرحلة تطبيق المادة (١٩٢ مكرر)، التى تتطلب من الجمـيع -نظامًا وأحزابًا وقوى سياسية ومنظمات مجتمع مدنى ونـقابات- أن نعمل جميعًا لإنجاح عملية التغيير الممكن والإصلاح المأمول!

***

خير الكلام:

﴿وَلا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]

المقالة الثانية عشر:

تفجيرات شرم الشيخ والتغيير(*)

* فى الساعة الواحدة صباح السبت (٢٣ من يوليو ٢٠٠٥م) ضرب الإرهاب مصر، فى أكثر الأماكن أمنًا وأمانًا، وأشدها تأمينًا وإجراءات أمنية، وهى شرم الشيخ، مما أسفر حتى الآن عن (٨٨) قتيلاً وأكثر من (٣٠٠) جريح، معظمهم من المواطنين، وبعضهم من السائحين الأجانب.

* ولا يوجد عاقل فى مصر، أو فى العالم أجمع لا يشجب بشدة هذه الأعمال الإرهابية التى لا هدف لها سوى قتل الأبرياء، ولا غاية منها سوى ترويع الآمنين، ابتداءً من أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، مرورًا بتفجيرات الرياض ومدريد والدار البيضاء وطابا وبالى وكراتشى ولندن وانتهاء بشرم الشيخ. ولا يوجد مسلم أو مسيحى أو يهودى يقبل إزهاق هذه الأرواح الآمنة، أو المساس بهذه النفوس بالجرح أو الرعب أو الترويع أو تدمير الممتلكات؛ فهذه الأعمال الإرهابية لا تقرها شريعة، ولا يبررها عرف أو دين أو ضمير.

(*) نشرت فى جريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٢ من جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ من يولية ٢٠٠٥م.

* ومع الشجب والرفض، يتعين توكيد بعض الحقائق المرتبطة بهذه الأعمال الإرهابية. لعل أولاها يتمثل فى أن الإجراءات الأمنية مهما كانت شديدة وكثيفة ومحكمة ليست ضمانًا أكيدًا لأمن الإنسان وأمن الوطن. وثانية هذه الحقائق هى أن الظلم بشتى أشكاله -السياسية والاقتصادية والاجتماعية قيمة يتعين أن نقف جميعًا لمحاربتها، وأن الإرهاب لا يحارَب بإرهاب أكبر، وإلا دخلنا فى سلسلة إرهابية رهيبة ومدمرة. وثالثة هذه الحقائق تتركز فى أن التمسك بقيم الحق والعدل والمساواة والحرية وحقوق وآدمية الإنسان وكرامته هو السياج المنيع لضمان الأمن والأمان للإنسان وللوطن وللعالم أجمع.

* أما عن الأسباب، فهناك من يقول إنها أسباب داخلية ترجع بالأساس إلى حالة الاحتقان التى يعيشها المجتمع المصرى نتيجة الثنائى المدمر لكل طموح مشروع فى حياة أفضل على مستوى الفرد والمجتمع، وهو: الفساد والاستبداد. وهناك من يقول أنها أسباب خارجية تعود بالأساس إلى الهجمة الشرسة من قِبل الغرب الرسمى وعلى رأسه الإدارة الأمريكية ومن ورائه الصهيونية الحاقدة المتربصة، والتى أفرزت ممارسات مهينة ومشينة للأمة فى فلسطين وأفغانستان والبوسنة والهرسك وكوسوفا وكشمير والشيشان والسودان، وتوجت إرهابها المنظم فى العراق، ووصلت غطرستها إلى حد غير مسبوق بازدراء أحد أهم المقدسات، بل أهمها جميعًا، وهو المصحف الشريف، كما حدث فى أبو غريب وجوانتانامو!

* وهناك من يقــول إن الأسـبـاب مـزيج من العـوامـل الداخليـة والخارجية. ولعل اختيار شرم الشيخ يؤيد هذا المنحى من التفسير؛ فلقد كانت شرم الشيخ المدينة التى شهدت العديد من الاجتماعات والمؤتمرات واللقـاءات التى تهـدف فى الظاهر -على حـد قول هذا الفـريق- إلى إشاعة السلام فى المنطقة، خاصةً فـيما يتصل بالشأن الفلسطينى والشأن العراقى، وإن كـانت، كما يرى هذا الفريق، تـسويقًا فجًـا للمخططات الأمريكيـة والصهـيونية المرتـبطة بالمنطقة وشكلهـا فى المستقـبل، والتى تهـدف بالأساس إلى تصـفيـة القضـية الفلسطينيـة من ناحيـة، وتمكين الاحتلال الأمـريكى للعراق من نهب ثرواته وبالذات النفطية مـن ناحية أخرى!

* وهناك أخـيرًا مـن يقول إن الأسـبـاب تعد اقـتـصادية بالأسـاس. فالاقـتصاد المصـرى بدأ يخرج من حـالة الركود الطويلة إلى الانتـعاش، بفضل بداية ازدهار السـياحة نتيجـة الاستقرار النسـبى فى مصر، والأمن والأمان اللذين تتمـتع بهما المناطق السياحـية المصرية مقارنةً بمثيلاتها فى المنطقة أو حتى فى كثير من بقيـة دول العالم. والانتعاش الاقتصادى يعنى اقتصادًا يقـوى بالتدريج خلال الزمن، والاقتصاد القـوى يعنى قوة مصر، وقوة مـصر تعنى ببساطة قـوة للعرب. وهذا بالضبط مـا لا تريده القوى المعادية -الأمـريكية والصهـيونية. ومن ثم، فى رأى هذا الفـريق، تعمل هذه القـوى على أن تظل مصـر ضعـيفـة نسـبيًـا، وبالتالى لاتقف أمـام مـخططات هذه القـوى، إن لم تدعـمهـا. ومن هنا، كـان هذا العـمل

الإرهابى، الذى استخدم تخطيطًا وأدوات غريبة على العمليات المحلية السابقة!

* ومع رفضنا القاطع للإرهاب، وتشديدنا على ضرورة المقاومة المشروعة للمحتل، أى الجهاد، فى كل البقاع الإسلامية المحتلة وعلى رأسها فلسطين والعراق، يمكننا أن نُرجع العمليات الإرهابية إلى الظلم «المزدوج» الواقع على شعوب الأمة العربية والإسلامية بصفة عامة، كما أكدت فى مقالة لى بجريدة «آفاق عربية» فى مايو ٢٠٠٣م.

* إذ قلت: «ونقصد بالظلم المزدوج ظلمين: ظلمًا داخليًا وظلمًا خارجيًا. فالظلم الداخلى يوجد فى كل دولة عربية أو إسلامية، إلا ما رحم ربى، ويتمثل فى القهر السياسى والاستغلال الاقتصادى اللذين يتعرض لهما المواطن فى ظل أنظمة طاغوتية مستبدة لا تعرف لفرد حقوقًا، ولا ترقب فيه إلاً ولا ذمة...»، وظلم خارجى يتمثل «فى الهجمة الشرسة من القوة الأمريكية الباطشة وحلفائها وربائبها، والذى ظهر بصورة فجة إجرامية فى أفغانستان وفلسطين والعراق؛ وساعد على ذلك عجز الأمة نتيجة الظلم الداخلى المستشرى فيها»!

* والمخرج من هذه الدوامة الإرهابية، والظلم المزدوج كأسباب لهذه الدوامة، هو أن تتصالح الأنظمة العربية والإسلامية مع شعوبها. فتقوم بتغيير حقيقى فى شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن ثم، تعيد للمواطن حقوقه المشروعة، وعلى رأسها الحقوق

السياسية من خلال تحول ديمقراطى فعلى وفاعل وكامل. ومن ثم، تتوحد إرادتا الأنظمة والشعوب فى إطار من هويتهما الإسلامية على أساس مصلحى مدروس، وبالتالى تفرض طوعًا أو كرهًا على المعتدين على أرضها أن يرحلوا كمستعمرين، ومرحبًا بهم كمتعاونين فى ظل اعتماد متبادل على أساس الند للند وليس التابع للمتبوع!

***

خير الكلام:

﴿ من قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [المائدة: ٣٢]

المقالة الثالثة عشر:

التغيير الحقيقى.. والحب فى الله(*)

* عندما أحصل على نسختى من «آفاق عـربية»، أقرأ عناوين الصفحة الأولى، ثم أسرع بالانتقال إلى الصفحة الثانيـة لأكون حقيقةً مع الأحبة، فأتحسس نبض إخـوانى وأقرأ أخبارهم وأتعرف على شـئونهم، ابتداءً من «كلمتنا»، فكتابات الإخـوة «مع الناس»، فهمومهم، فآفـاق حريتهم، أو بالأصح «عدم حريتهم»، ثم أفراحهـم من زواج ومواليد وتفوق، وانتهاءً بمن انتقل منهم إلى رحـاب الله تقبلهم سبحـانه بمشيئته فـى الصالحين. فأعـيش كما تعـودت وتعلمت وتربيت فى مدرسـة حسن البنا -جمـاعة الإخوان المسـلمين- أفراح إخـوانى فأفـرح حقـيقـةً لأفراحهـم، وأعيش أتراحهم فأحزن فعلاً لأحزانهم، ولا أقول إلا كما علمنا زعيمنا وقدوتنا، رسولنا -صلى الله عليه وسلم- «إنا لله وإنا إليه راجعون».

* وعندمـا تسلمت نسخـة «آفاق عـربية» العدد: ٧٢٢، الـصادر يوم الخـمـيس ١٣ من رجب ١٤٢٦هـ، الموافق ١٨ من أغـسطس ٢٠٠٥م، جزعت حقيقـةً لنبأ انتقال أخين مجاهدين كريمين، أحسـبهما كذلك ولا أزكيهما على الله، وهما الأخ الحـبيب حسن أبو العلا، الذى ضرب المثل

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخمـيس ٢٧ من رجب ١٤٢٦هـ الموافق ١ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

فى الصبر والجلد فى ظروف المحنة الأولى، ثم انتقل إلى ألمانيا مهاجرًا، فكان من الرعيل الأول المؤسس للعمل الإسلامى فى ألمانيا وأوروبا قبل أربعين عامًا، وكان له فضل الرعاية والمسئولية للكثير من المحاضن التعليمية والتربوية والمراكز الإسلامية التى حفظت لأجيال عديدة هويتها الإسلامية من الذوبان فى بلاد المهجر، والأخ الحبيب حامد صباحى الذى خرج من أيام من سجن النظام، تحت نظام الحبس الاحتياطى، ليلقى ربه شهيدًا إن شاء الله تعالى فى حادث أليم وهو فى طريقه لحضور عمل من أعمال الدعوة فى سبيل الله. وما إن قرأت هذين الخبرين الحزينين حتى انسالت دموعى حزنًا على فراق الأحبة، وفرحًا بحسن خاتمتهما إن شاء الله، ولا نملك إلا أن نسترجع، «فإنا لله وإنا إليه راجعون».

* وفى الصفحة نفسها، أقرأ كيف أن أبناءنا النابهين يُقبض عليهم، وهم فى مراحل تعليمهم الجامعى الحساسة دون وازع من دين أو قانون أو ضمير، ودون احترام لمستقبل هؤلاء الأبناء أو مستقبل بلدنا الحبيب، يقبض عليهم لا لجريمة ارتكبوها أو تهمة التصقت بهم، وإنما لأنهم تجرأوا على الاهتمام بقضايا بلدهم وأمتهم مطالبين بالإصلاح والتغيير، وهم فى مرحلة عمرية تتطلب هذا الاهتمام الجاد والتشجيع عليه؛ حتى يتم تكوينهم كمواطنين صالحين. ولكن يأبى النظام إلا أن يقف أمام حقوقهم المشروعة فى التعليم والتفوق والتكوين، بل أكثر من ذلك يفرج عن بعضهم «قبيل» الامتحانات ليضيع عليهم الاستعداد للامتحان وفرصة



التفوق، بل يبقى البعض الآخر، ومنهم من هو فى «نهائى طب»، خلف الأسوار، محرومًا من الامتحان، وبالتالى التخرج «ولا حول ولا قوة إلا بالله».

* وهنا اتذكر الأحبة خلف الأسوار، الذين بلغ عددهم فى أزهى عصور الكلام عن «الحرية» التى نعيشها، أكثر من ثلاثة آلاف بسبب اشتراكهم فى التعبير عن ضرورة الإصلاح والتغيير، بصورة حضارية منضبطة، من هؤلاء الآلاف أكثر من عشرة أساتذة جامعات و٦٠ مهندسًا و٢٨ طبيبًا، و٢٩ محاميًا وعشرة صيادلة، و٢٣ محاسبًا، وعلى رأس هؤلاء الأحبة الأخ الحبيب الدكتور محمود عزت، والأخ الحبيب الدكتور عصام العريان، والأخ الحبيب الدكتور عمرو دراج، والأخ الحبيب الدكتور حمدى شاهين، والأخ الحبيب الدكتور مصطفى الغنيمى، والأخ الحبيب الدكتور حلمى الجزار، والأخ الحبيب النقابى ياسر عبده، والأخ الحبيب المهندس أحمد أشرف، وغيرهم الكثير من خيرة أبناء هذه الأمة. هؤلاء الذين يقف القلم حقيقةً عاجزًا عن التعبير عن مدى حبهم لوطنهم وأمتهم وإخلاصهم فى عملهم وتفانيهم فى خدمة أبناء وطنهم وأمتهم. فهم مدرسة فى الفقه والدعوة والتواضع وحب الناس، فك الله أسرهم وأعادهم إلى مجتمعهم سالمين غانمين إن شاء سبحانه.

* كما أتذكر المئات الآخرين المغيبين خلف الأسوار، على رأسهم الأخ الحبيب الدكتور محمود غزلان، والأخ الحبيب المحاسب طاهر عبد المنعم

وغيرهما. . لا لشيء إلا لأنهم مواطنون صالحون، الوطن فى قلوبهم، ورفعة الأمة هدفهم، والله غايتهم، والرسول -صلى الله عليه وسلم- زعيمهم وقدوتهم، والقرآن الكريم دستورهم، والجهاد سبيلهم، والموت فى سبيل الله أسمى أمانيهم. وأقول لهم: صبرًا آل الإخوان فإن موعدكم إن شاء الله الجنة.

* وإذ أتذكرهم جميعًا قُبيل الغروب، لأدعو الله تعالى وأقول: اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك فاغفر لنا، اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك فاغفر لنا، اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك فاغفر لنا. . اللهم إن هذه القلوب قد اجتمعت على محبتك، والتقت على طاعتك، وتوحدت على نصرة شريعتك، فوثق اللهم رابطتها، وأدم ودها، واهدها سبلها، واملأها بنورك الذى لا يخبو، واشرح صدورها بفيض الإيمان بك، وجميل التوكل عليك، وأحيها بمعرفتك، وأمتها على الشهادة فى سبيلك، إنك نعم المولى ونعم النصير.

* وبعد، سؤال أخير: أى إصلاح يتكلم عنه النظام، وأى تغيير يبتغيه؟ نظامنا -حتى الآن- مصمم على ديكتاتورية كالحة، وشكلية مقيتة، وفردية لا نظير لها. فرّغ البداية الجادة المتواضعة من مضمونها بوضع شروط تعجيزية لتعديل المادة ٧٦ من الدستور. ومن ثم، جاءت ما تسمى بـ«انتخابات الرئاسة» مسرحية هزلية، لا معنى لها. ثم اجترأ النظام على فصيل أساسى فى مجتمعنا فاعتقل أبناءه وأودعهم السجون باسم قانون



الطوارئ، الذى وعد بتغيير اسمه إلى قانون الإرهاب. إن نظامنا يهزل فى موضع الجد، ويُسر فى موضع الكرب، ويلعب فى محل العمل الجاد. إنه الاستبداد الذى لا يأبه بالمطالب الأساسية المشروعة لأفراد المجتمع!

* وإذا أراد النظام -معنا- التغيير حقًا. . فلا مناص من نبذ الاستبداد، وإقامة مؤسسات حقيقية، ومحاربة الفساد، واحترام حقوق الإنسان، وتحول ديمقراطى حقيقى. . من منطلق حب حقيقى فى الله، وفى الوطن، وفى الأمة. وهنا، تحدث المصالحة الحقة بين الشعب والنظام. . وهنا يحدث التغيير الذى نتمناه، وتبدأ النهضة التى طال انتظارها: فهل يسمع النظام؟ ندعو من الله تعالى ذلك.

***

خير الكلام:

﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ (١٣٧) هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ (١٣٨) وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧- ١٣٩].

المقالة الرابعة عشرة

التغيير.. وأزهى عصور الكلام(*)

* حقًا، نحن نعيش أزهى عصور الكلام. نعيش فعلاً عصرًا غير مسبوق من حيث «حرية الكلام» بل أكاد أتحدى أن يكون له مثيل فى أى دولة متخلفة أو نامية مثلنا. بل أكاد أجزم أنه يقرب من أشد الدول تقدمًا وأكثرها حرية وأرسخها ديمقراطية كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة، ودول مجموعة «السبعة» بعامة!

* نتكلم بحرية مطلقة فى كل شىء وأى شىء، من مشكلة رغيف العيش والدعم الذى «لا نستحقه» إلى مسألة انتخابات الرئاسة والتوريث، مرورًا بجميع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى نئن من تحت وطأتها. نتكلم عن ظاهرة وثقافة الفساد والاستبداد على جميع المستويات من الفرد فالمؤسسة فالمحافظة فالوزارة.. وحتى مؤسسة الرئاسة والعائلة الرئاسية. ونركز فى كلامنا على أبشع وأشنع أنواع الفساد والاستبداد، وهو الفساد والاستبداد السياسى بصفته، المسبب لكل أنواع الفساد والاستبداد فى شتى المجالات. ولم يعد هناك خطوط حمراء لا نتجاوزها. فقد تجاوزنا كل الخطوط!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٠ من رجب ١٤٢٦هـ الموافق ٢ من أغسطس ٢٠٠٥م.

* نتكلم بحرية مطلقة عن الفساد الاقتصادى على جميع المستويات، خاصةً فى الإدارة الحكومية، والقطاع العام وعملية خصخصته، وفى مجالات الدعم والصحة والتعليم والبحث العلمى والمواصلات والاتصالات، وفى الإسكان والزراعة والصناعة والطاقة والتعدين، وفى البنوك والتجارة الداخلية والخارجية، وفى المحليات، وما أدى إليه هذا الفساد من اختلاسات منظمة للمال العام، ونهب متضخم لأموال البنوك، واستيلاء مستمر لأراضى الدولة.

* نتكلم بحرية مطلقة عن الفساد الاجتماعى، وما قد يؤدى إليه من هدم «مقصود» لأحد ثوابت هويتنا ومجتمعنا، ألا وهى «مؤسسة الزواج» فتناقش بحرية الانفلاتات من هذه المؤسسة فيما عرف «بزواج المحارم» أو التحرش بالمحارم، و «الزواج المثلى»، وظاهرة «زواج الشباب» غير الشرعى كالزواج العرفى وزواج الطوابع وزواج الوشم وزواج الكاسيت وزواج الدم وزواج «الويك إند» وزواج «الفرند» وزواج المسيار.. إلى آخره، ضاربًا بعضنا عرض الحائط بالضوابط الشرعية، ومحذرًا بعضنا الآخر من إباحة ما حرم الله تعالى، وهو كبيرة «الزنا».

* نتكلم عن كل هذا، بل أكثر منه بكثير، فى مجالسنا وفى اجتماعاتنا وفى مؤتمراتنا، وفى مظاهراتنا، وفى حلقات نقاشنا الحية أو من خلال الراديو والتليفزيون والنت، وفى كتاباتنا فى العديد من صحفنا التى تنمو عددًا وحرية يوما بعد يوم. نتكلم على كل شىء من خلال الكلمة



المسموعة أو المقروءة أو المرئية، دون أن يحدث لنا أى مكروه، بالطبع باستثناء بعض تجاوزات أمنية مؤسفة -حكومية أو خاصة- والتى انحسرت كثيرًا وأخيرًا أثناء المظاهرات، وباستثناء اختطاف بعض رؤساء تحرير صحف حزبية «محترمة»، وتلقينهم درسًا نسوه، والحمد لله، فور وصولهم إلى بيوتهم!

* وإليك أيها القارئ العزيز بعض -وأقول: بعض فقط- نماذج من هذه الحرية فى الكلام. ولمحدودية المساحة المتاحة للمقالة، سأركز على الجانب السياسى، فمثلاً نسمع فى مؤتمر حاشد: «إننا لا نريد الأب أو الابن أو الأم أو روحهم غير المقدسة». وآخر يصف الوضع القائم «بجمهوركية آل مبارك»، أو «الفراعنة الجدد: الأب والأم والابن». ثم نأتى لانتخابات الرئاسة، فيصفها أحدهم بأنها «مسرحية غير محكمة، بل بالغة الرداءة والسقوط، وتسمى زورًا بتعديل دستورى وانتخاب رئيس جمهورية بين متعددين..». وباستثناء المانشيتات الفجة للصحف المسماة بالقومية، مثل: «لأول مرة الشعب يختار من يحكمه»، و «مبارك.. عصر من الإنجازات»، تقرأ مانشيتات أخرى تقول: «مسرحية الترشيح للرئاسة.. كامل العدد»، و «خطاب التمديد المباركى»، و «لماذا تطالب مصر بالخلع؟»، ثم نقرأ: «هل قدرنا أن نحكم بنظام فاقد الأهلية، عديم الرجاء؟»، ومن ثم نقرأ: «المقاطعة موقف سياسى، ونرفض أن نكون ديكورًا فى مسرحية هزلية».

* ثم أخيرًا، نقرأ النتيجة المحددة سلفًا: «فاليوم لا بديل عن مبارك، وغدًا لا بديل عن التوريث». فيحتج البعض قائلا: «البلد مش تركة أبوهم». ولكن تظل النتيجة واقعيًا: «أنا أعلم يقينًا.. أنه فى هذه المرة لا رئيس إلا الرئيس». ثم يكون حكم البعض على الانتخابات أن: «يوم ٧ سبتمبر، يوم ما يسمى بالانتخابات الرئاسية، هو موعد سحب الاعتراف بشرعية بقاء الرئيس.. من منصبه». وذلك لأننا: «لا نظن أن الرئيس الحالى.. خطر بباله للحظة واحدة أنه يخوض انتخابات جادة بقواعد من شفافية ونزاهة، أو أنه قد يهدَّد بخسارة مقعده الرئاسى. فهو يدرك -أكثر من غيره- أنه ليست هناك انتخابات رئاسية بمعناها الحقيقى، وأن ما يحدث -فى أفضل الأحوال- استفتاء مقنع يأخذ «سمت الانتخابات»!

* وبعد، هذا غيض من فيض، وقليل جدًا من كثير جدًا. ولقد حاولت بقدر المستطاع أن أبتعد عن الكلام الجارح -وهو كثير- والذى يشخصن مسألة الرئاسة بصورة فجة. كما ابتعدت عن العبارات التى يأباها إسلامى ويرفضها قلمى وتعافها مصريتى، بل إنسانيتى. ومع ذلك، يبقى السؤال: لماذا كل هذا الاحتقان الذى ظهر من حرية الكلام؟ أولاً: حرية الكلام دون تأثير فى الفعل العام والوضع القائم تمثل مُنتهى القهر بالنسبة للشعب، ومُنتهى الاستبداد بالنسبة للحاكم. وثانيًا: الإجابة عن السؤال بسيطة، وهى أنه كانت هناك فجوة بين الكلام والفعل منذ «انقلاب» يوليو ١٩٥٢. وأخذت هذه الفجوة تزداد وتتسع يومًا بعد يوم، حتى تم الفصل

التـام بين كلام النـاس وفعل النظام. . ومـن ثم، انتهت فـعـلاً وعمـلاً «مصداقية» النظام!

* وكان آخر مســمار فى نعش هذه المصداقية، هو التعديل التـعجيزى للمـادة ٧٦، الذى جعل من انتـخابـات الرئاسة فـعلاً مـسرحـية هزليـة وكـوميـديا سوداء، لا فـحوى لهـا، ولا معنى. ومن هنا أقـول صادقًـا ومخلصًـا: إنه على الرئاسة فى ولايتـها الخامـسة أن تتخلى عن التـقليد الاستبـدادى فى الحكم، وهو عدم الاكتراث بنبض الشـارع وآمال الشعب المشروعة، وعليها -لإعادة هذه المصداقيـة حقًا- أن تتبنى فعلاً وعملاً، لا تكتيكًا ولا مناورات، مطالب حركات وهيئات وتجمعات الإصلاح والتغيير «كحد أدنى». . مباشرةً بعد السابع من سبتمبر.

***

خير الكلام:

﴿ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٣].

المقالة الخامسة عشر:

استنبات تكنولوجياتنا المحلية.. والتغيير(*)

* حتى يستريح القارئ العزيز بعض الشىء من واقع المناورات السياسية المكشوفة، والأنباء المحزنة والأحداث المؤسفة لوطننا وأمتنا، ولكى نبتعد بعض الشىء عن أخبار التفجيرات وتداعياتها من تقتيل واغتيالات وترويع وتخويف وتدمير، آثرت أن أكتب اليوم عن أمل ممكن وطموح مشروع ومطلوب وهو: استنبات تكنولوجيا محلية كأساس لإحداث تنمية مستدامة فى وطننا وأمتنا. فهذا الاستنبات ممكن ومشروع ومطلوب إذا صدقت النية وصح العزم وشمرنا جميعًا عن سواعدنا كخلية نحل «إنمائى» للحاق بقطار التنمية والتقدم.

* ففى ظل عصر العولمة كعملية، والأمركة كطريقة من طرق هذه العملية، أو ما تسمى بالليبرالية الجديدة، لا مخرج لدولنا الإسلامية وأمتنا من حالة التخلف التى نعيشها إلا من خلال إحداث تغيير حقيقى وشامل فى شتى المجالات وعلى جميع الأصعدة والمستويات، يعتمد أساسًا على التنمية الذاتية بديلاً عن استيراد نموذج التحديث الغربى، حتى لا نظل مستهلكى حضارة ومستخدمى منتجات حضارية أنتجها غيرنا. ومن ثم،

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٣ من رجب ١٤٢٦هـ الموافق ١٨ من أغسطس ٢٠٠٥م.

نركن إلى الدعة والخمول والتخلف، ونظل فقط كائنات استهلاكية. وعليه.. يتعين العمل الجاد على إحداث هذه التنمية على جميع المستويات: المحلية، والمناطقية، والقطرية، والإقليمية، والأمة الإسلامية ككل، وذلك من خلال الدعم المخطط والمدروس فى المجالات التنظيمية العلمية والتقنية والتنفيذية؛ بهدف التحول من كائنات استهلاكية فقط إلى كائنات إنتاجية واستهلاكية.

* وللتخلص من ثقافة الاستهلاك والتنميط وفقًا للنموذج الغربى، والتى -فرضتها-، ومازالت تفرضها بإصرار علينا الليبرالية الجديدة، ومن ثم التخلص من آثار التبعية للآخر، يتعين تفعيل المجتمع المحلى والعمل على تنميته تنميةً جادةً ومستدامة، من منطلق اعتباره بحق البداية الحقيقية لتنمية قطرية، ثم تنمية على مستوى الأمة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال الاستخدام العلمى المقصود للخامات المحلية، التى نعرفها جيدًا من التراث التقنى المتراكم والمرتبط باستخدامها عبر الزمن.

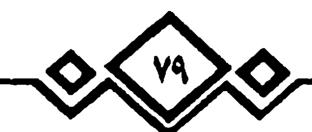
* وهذا يتطلب النظر نظرةً شاملة لعملية التنمية على أنها عملية لا تهتم فقط «بالأشياء»، وإنما تهتم أيضًا وبالدرجة نفسها -إن لم يكن أكبر- «بالناس». وهذا هو جوهر الفكر الاقتصادى الإسلامى فى مجال إعمار الأرض. وهذا -بدوره- يحفز الفرد ليس فقط على مزيد من الانتماء لمجتمعه، بل على مزيد من المشاركة الجادة فى تنمية مستدامة. كما تجنب التنمية الذاتية للخامات المحلية دولنا وأمتنا استيراد أخطاء الغرب



البيئية فى الإنتاج والاستهلاك، وتجنبها أيضًا استيراد أساليب معالجة هذه الأخطاء من الغرب مرة أخرى.. ومن ثم، تحررنا من التبعية.

* وانطلاقًا من أن المجتمع المحلى هو لبنة المجتمع ككل، فإن المحلية تتيح للفرد مساحة للتفاعل فى حدود طاقته على المشاركة الإيجابية فى بناء وإعادة بناء مجتمعه، مما يجعله -خلال الزمن- يرفع من كفاءة هذا التفاعل، ويزيد تراكميًا من إيجابية المشاركة.. ولكى يؤدى الفرد دوره الحيوى فى مجتمعه المحلى، يتعين وصل المحلية بالمناطقية وبالقطرية وبالإقليمية وبالإسلامية، بل بالعالمية، والأخذ فى الاعتبار الطاقة الاستيعابية للمحلية لتقبل هضم عوامل التأثير الخارجية.

* ووفقًا للمهتمين بتنمية المحليات، تبدأ «المحلية»، وتتطور وتزدهر من خلال الترابط العضوى والفنى بين: الخامات المحلية، وتصنيعها، واستهلاك منتجاتها. وهذه الدوائر الثلاث: إنتاج الخامات والتصنيع والاستهلاك المحلى تولد ابداع منتجات جديدة متوافقة مع الأذواق المحلية، ومع البيئة، وتشجع استنبات تكنولوجيات جديدة متناغمة مع السياق المحلى، ومن ثم تعمل على توفير العمل المنتج والمبدع لأبناء المحليات ولبناء هذه المحليات. والصلة الحضارية بالخامات المحلية لها علاقة قوية بقضية التنمية؛ لأن استخدام الخامات المحلية فى عملية التنمية يتأسس على الثقافة المتوافرة بالفعل للتعامل مع هذه الخامات، أو ما يسمى: «التراث التقنى» المتراكم، فالخامات المحلية تدفع إلى تصنيعها.



وهذا التصنيع يعنى أننا ننظر بأعيننا نحن لخاماتنا نحن لمصلحتنا نحن. ومن ثم استنبات واستنباط تكنولوجياتنا نحن.

* وعلى ذلك، يتعين تسجيل التراث التقنى المحلى «كشفرة» وراثية للبيئة المحلية، محملة بالثقافة التى تتسق مع خصوصيتنا الحضارية. والتراث التقنى بهذا المعنى يمثل ركيزة الاحتفاظ بهذه الخصوصية. ومن ثم، يمثل الإبداع التكنولوجى المحلى ثلاثية متكاملة للتنمية، تبدأ بالخامات المتوافرة رخيصة التكلفة، ذات الألفة النفسية، ثم التراث التقنى والذى يدفع إلى التشغيل وإبداع التصاميم والاستخدامات الجديدة للخامات، ثم أخيرًا الصناعات الصغيرة والتى تمثل الترجمة الاقتصادية لهذا الإبداع التكنولوجى.

* ولكى يحدث ذلك، لابد من إعادة الحيوية لمحلياتنا، ونساعدها على مقاومة تيار السوق والتنميط والتغريب الذى تغذيه قوى الليبرالية الجديدة أو الأمركة المتوحشة، والتى تريد «تسليع» الحياة وتنميط العالم لمنفعتها ومصلحتها. وهذا التحصين، أو المقاومة، يمكن أن يتم عن طريق بناء الجماعية، وتقوية التضامن والتكافل والروابط العائلية والمشاركة، وغيرها من القيم التى تحض عليها هويتنا الإسلامية، ويمكن أن يتحقق ذلك بامتياز من خلال إشاعة قيم الحرية والعدل والمساواة فى مجتمعاتنا، ومن خلال تحول ديمقراطى حقيقى ممكن ومطلوب ومأمول فى حياتنا السياسية.



* وبالرغم من أن هذا الجهد الإنمائى لن يحدث إلا ذاتيًا، فإننا لا يمكن أن ننغلق على أنفسنا، بل ننفتح إيجابيًا على الآخر، ونتعامل معه من منطلق الند للند، والاعتماد المتبادل وليس التابع للمتبوع. نأخذ منه ما يتفق واحتياجاتنا نحن مادام لا يحل حرامًا أو يحرم حلالاً. فالحكمة ضالة المؤمن. ولكن يظل الأساس هو العمل الحثيث على استنبات تكنولوجياتنا فى النهاية.

***

خير الكلام:

﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّى قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴾ [هود: ٦١].

المقالة السادسة عشر:

قراءة صادقة لخطاب ترشيح «صادق»(*)

* من مسلمات المنطق وبدهيات الحياة أن «بالأضداد تُفهم الأشياء». فالخير لا يُعرف إلا بوجود الشر، والجميل لا يُلاحَظ إلا بوجود القبيح، والحسن لا يميز إلا بوجود الرديء. كما أن من نواميس حركة الحياة أن «الوعد بالشيء» أمر في المستقبل، لا يوجد على أرض الواقع أصلاً، أو بالدرجة المأمولة، عند الوعد، وإلا ما تم الوعد به و«الأمل» في حدوثه. وقد يكون «الوعد» ممكنًا ومطلوبًا ومأمولاً، وقد يكون صعب المنال أو مستحيل التحقيق. لكن، يظل في النهاية أمرًا قابلاً للتحقيق فقط في المستقبل.

* وتأسيسًا على ما سبق، يعد خطاب الترشيح الذى قدمه السيد الرئيس في شبين الكوم لخوض انتخابات الرئاسة من أصدق الخطابات الرئاسية. فباستثناء الجزء الخاص بالإنجازات، شمل الخطاب العديد من الوعود المأمولة والأهداف المبتغاة في شتى المجالات: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٦ من رجب ١٤٢٦هـ الموافق ١١ من أغسطس ٢٠٠٥م.

* ففى المجال السياسى، وعد السيد الرئيس بإقامة «مجتمع عصرى متطور . . . ومواطنون أحرار فى بلد ديمقراطى». وهذا يشير بوضوح إلى أن الواقع الذى نعيشه، أو نئن تحت وطأته، يعانى «حرية» منقوصة وديمقراطية شبه غائبة. وهذا هو الصدق بعينه، فالسجون، التى تتوسع يومًا بعد يوم، مازالت تعج بالآلاف من «سجناء الرأى». وهذا خير شاهد على هذا النقص الواضح فى الحرية. بل إن تحجيم وتقزيم العمل السياسى بعامة، وأنشطة الأحزاب والقوى السياسية بخاصة، فى ظل القوانين الاستثنائية، وعلى رأسها قانون الطوارئ، مثال صارخ لهذا النقص.

* وكان الرئيس موفقًا تمامًا عندما وعد بفصل حقيقى بين السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتأكيد الاستقلال المناسب لكل منها، «إصلاحات تعيد تنظيم العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق مزيدًا من التوازن فيما بينهما، ويعزز دور البرلمان فى الرقابة والمساءلة. إصلاحات تعزز دور مجلس الوزراء، وتوسع اختصاصاته، وتوسع المدى الذى تشارك فيه الحكومة رئيس الجمهورية فى أعمال السلطة التنفيذية».

* فالواقع المشاهَد يشير بما لا يدع مجالاً لأى شك إلى تداخل خطير بين هذه السلطات، بل إلى توغل شديد الوضوح للسلطة التنفيذية، وبالذات المؤسسة الرئاسية والجهاز الأمنى، على اختصاصات ومسئوليات السلطتين التشريعية والقضائية. ومن هنا، كان الصدق كل الصدق فى



خطاب الترشيح عندما شدد الرئيس على ضرورة إجراء إصلاح تشريعى دستورى يعالج هذه الاختلالات الخطيرة فى بنائنا السياسى بما يكفل قيام كل سلطة بمسئولياتها على الوجه «المناسب»، ويحدد، بل يحد، من سلطات رئيس الجمهورية، والتى اتسعت بنصوص دساتير «الثورة» من دستور ١٩٥٦ وحتى دستور ١٩٧١، لتشمل تقريبًا «كل شىء»، نعم: «كل شىء»!

* وفى هذا تشدد دراسة صادرة عن جريدة الأهرام على حقيقة السلطات المطلقة للسيد الرئيس، صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى عام ١٩٨٦، «وبعبارة أخرى، لقد احتكر رئيس الجمهورية حق التفكير للمجتمع، وتحديد اختياراته. وبعد هذا، قد يكون هناك للآخرين الحق فى التفكير فى حدود ما استقر عليه الرئيس». وهذا، كما أكدت تعليقًا على ذلك فى مقالة لى بجريدة النور عام ١٩٩٠م، هو أس كل المشكلات التى نعانيها؛ لأنه لا يمكن لأى فرد مهما أوتى من إمكانات وقدرات أن يحتكر التفكير نيابة عن المجتمع بأسره!

* وجاء أيضًا فى خطاب الترشيح التزام الرئيس بأن «تكون الانتخابات المقبلة انتخابات تنافسية حرة ونزيهة». وكلنا يعلم الفجوة الواسعة بين هذا الالتزام المأمول والواقع الأليم للانتخابات، خاصةً البرلمانية، باستثناء الحالة الشهيرة فى عهد السيد ممدوح سالم، خلال أكثر من نصف قرن. فالتزوير والتزييف والبلطجة كانت السمات الأساسية، وهذا أيضًا يمثل أحد أهم

أسباب ما نعانيه من مـشكلات. فالنائب المزيف لا يمكن أن يكون مشرعًا أصلاً أو مراقبًا محترمًا للآداء!

* وبعد أن أكد إيجاد فرص تمثيل الأحـزاب والمرأة فى مجالسنا النيابية وتعـزيز دور المحليـات، ودعم الجانب المؤسـسى فى إدارة الدولة، انتـقل السيد الرئيس إلى الجانب الاقتصادى والاجتمـاعى، فوعد باقتصاد متقدم بدلاً من الاقتصاد الذى يعانى حالة مزرية من التخلف والركود، وأكد أنه مازال يـؤرقه «البطالة والسكن والأسـعار والمواصـلات وتكاليف الدروس الخـصـوصـية والعـلاج والدواء ومـعـاناة أرباب المعـاشـات ومـشكلات العشوائيـات». ثم شدد على التزامه ببناء «مجتـمع يأمن فيه المواطن على عرضـه وعمله برجال شـرطة يسهرون على نفـاذ القانون واحترام حـقوق الإنسان. . .». وهنا، لست فى حـاجة إلى مزيد من التـعليق على صدق التشخيص، وعلى إمكانية تحقيق الأمل الموعود للخروج من الواقع المتردى اقتصاديًا واجتماعيًا وأمنيًا!

* وحيث إن الجمـيع يعلم بما يقرب من اليقين أن الرئيس بمشـيئة الله آتٍ. . آتٍ لا محالة لولاية جديدة، لأسـباب كثيرة نعلمها جـميعًا؛ لعل علىٰ رأسهـا الشروط التعجـيزية لتعديل المـادة ٧٦، والتى منعت منعًا باتًا ترشيح أى مسـتقل لانتخابات الرئاسـة القادمة، لاستئـثار الحزب الوطنى الديمـقراطى بـ«جُل» مـقاعد المجـالس النيابـية والمحليـة القائمـة؛ وبفوز الرئيس الذى نأمل أن يكون من خلال مـا وعد به من انتخابات «تنافـسية

حرة ونزيهة»، بعيدة عن مهزلة «التسعينيات» التى جرّت علينا كل المصائب التى عانيناها، ومازلنا نعانى، فى شتى المجالات، ندعو الله تعالى أن ينسحب الصدق فى التشخيص إلى العزم والتصميم فى التنفيذ والتحقيق لمطالب مأمولة طال انتظارها وفعلاً نستحقها كمواطنين صابرين محتسبين، على أن يتم هذا التنفيذ من خلال إطار مؤسسىّ حقيقى وفاعل، بعيدًا عن الفساد والمفسدين. . . اللهم آمين

***

خير الكلام:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ ۝٢ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢ ، ٣].

المقالة السابعة عشرة

مثال صارخ للتخريب: هدم مدرسة(*)

* التغيير سنة من سنن الحياة، وناموس من نواميس الكون، والتغيير المطلوب والمأمول فى وطننا وأمتنا، على جميع المستويات من الفرد وحتى المجتمع، هو التغيير نحو حياة «أفضل»، هو العمل الجاد والمستمر لتحسين نوعية الحياة. والحياة الفاضلة، المحسنة نوعًا، والمأمولة هى الحياة الطيبة الكريمة التى تليق بالإنسان الذى كرّمه خالقه سبحانه وتعالى. وهذا المستوى من الحياة البشرية هو الذى وضعه خالق البشر، ورسم معالمه، وحدد غايته، وفصل وسائل تحقيقه فى الكتاب والسنة.

* وبمناسبة ما تسمى «بانتخابات الرئاسة»، تعج الساحة السياسية ووسائل الإعلام المسموعة والمقرءوة والمرئية بوعود براقة وآمال طموحة للتغيير نحو الحياة الطيبة الكريمة والمأمولة. وعلى رأس المبشرين بهذه الوعود والآمال يأتى السيد الرئيس كمرشح للرئاسة لولاية «خامسة». ومن ضمن وعوده الأساسية تحسين خدمة التعليم بعامة، وبناء (٣٥٠٠) مدرسة على وجه الخصوص.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١١ من شعبان ١٤٢٦هـ الموافق ١٥ من سبتمبر ٢٠٠٥م.



* وهنا أدخل مباشرةً فى موضوع هذه المقالة، وهو أن ما يقوله الرئيس يتم تمامًا عكسه من قبل جهازه التنفيذى والأمنى. هو ينادى بالبناء وهم يعملون بجد واجتهاد على الهدم. هو ينادى بالإصلاح وهم يشمرون عن سواعدهم للتخريب. والمثال الصارخ على ذلك «جريمة» هدم مدرسة «الجزيرة» الخاصة بالعجمى، غرب الإسكندرية، فوق أثاثاتها وأجهزتها ومكتبتها، وتسوية «كل شىء» بالأرض؛ من جحافل قوات الأمن المركزى الأشاوس بآلياتهم الآثمة، وذلك يوم السبت (٢٠/٨/ ٢٠٠٥)!

* استمعت إلى تفاصيل هذه الجريمة النكراء والفعل الآثم من إحدى مدرسات هذه المدرسة، وهى ترويها بعين دامعة وقلب مكلوم أمام مؤتمر حاشد بالإسكندرية. تكلمت عن المدرسة، وكيف أنها أُسست على أحدث طراز معمارى تعليمى، وكيف أنها جُهزت بأحدث الأجهزة، وأحدث المكتبات، وأحدث الوسائل التعليمية، وأحدث الملاعب والوسائل الترفيهية، وكيف تم تدريب مدرسات المدرسة -خريجات كلية التربية- على كيفية تربية الطفل ليكون مبدعًا، وكيف تم تصنيف الأطفال فى هذه السن المبكرة وفقًا لقدراتهم وملكاتهم الإبداعية بالوسائل التربوية المعتمدة. وجاءت نتيجة السنة الأولى لعمل المدرسة محققة لطموحات هيئة التدريس وإدارة المدرسة وآمال أولياء الأمور فى أطفالهم.

* تم الهدم الإجرامى الآثيم لمدرسة تقع على ستة آلاف متر مربع، تخدم خمسمائة تلميذ، ويعمل بها أكثر من خمسين معلمًا وموظفًا

وعاملاً، أعدوا جميعًا إعدادًا مهنيًا مقصودًا لتحقيق أحدث وأرقى خدمة تعليمية. تم هذا الجرم البشع رغم حصول القائمين على هذا المشروع التربوى على «كل» الموافقات الممكنة وفقًا للنظام العام والقانون. فقد تم الحصول على خطاب من «هيئة التخطيط العمرانى» بتاريخ (٢٥/ ٨/ ١٩٩٩م) بأن المنطقة غير مخططة، وعلى موافقة السيد محافظ الإسكندرية على إنشاء المدرسة بتاريخ (١٨/ ١/ ٢٠٠٢م)، وعلى موافقة «جهاز حماية أملاك الدولة» على إصدار الترخيص المطلوب بتاريخ (٢٥/ ٢/ ٢٠٠٤م)، وعلى موافقة «اللجنة العسكرية للقوات المسلحة بالمنطقة الشمالية» على السير فى إجراءات الترخيص، وعلى موافقة «هيئة الأبنية التعليمية» على الترخيص المبدئى للمدرسة بتاريخ (٣/ ٩/ ٢٠٠٢م).

كما أصدر السيد وكيل أول وزارة التربية والتعليم بالإسكندرية قرارًا تنفيذيًا رقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٤ م بتشغيل المدرسة، وإخطار جميع الجهات المعنية بذلك. وأخيرًا، وافق السيد المحافظ على التشغيل بتاريخ (١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م).

«وعليه، فتحت المدرسة أبوابها لتلاميذها عامًا دراسيًا كاملاً».

وصدرت نتائج التلاميذ لتعكس أحدث الوسائل التقنية فى الإنشاء والإداة والتدريس، معتمدة من وزارة التربية والتعليم. كما تمت أعمال التنسيق للعام الدراسى الجديد (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م). بل كانت المدرسة فى الأيام الأخيرة من النادى الصيفى التعليمى التربوى لتلاميذها.

* صحيح، لم يكن هناك تصريح بالبناء من الحى، لأنها خارج خط التنظيم. ومع ذلك، هناك قضية مرفوعة بخصوص تعنت الحى فى استخراج رخصة البناء. وفى هذه الأثناء صدر قرار إزالة المبانى رقم (٣٨٩) لسنة ٢٠٠٤م. ولكن السيد المحافظ وافق على إرجاء قرار تنفيذ الإزالة بتاريخ (١٦/ ١٠/ ٢٠٠٤م)، ثم مرة ثانية بتاريخ (١٨/ ١٢/ ٢٠٠٤م)، ثم مرة ثالثة بتاريخ (١٥/ ٨/ ٢٠٠٥م). ومع ذلك، وبالرغم من كل هذه الموافقات والقرارات، وقعت جريمة الهدم!

* وفى تحقيق إجراه موقع «أمل الأمة»، أجمع أولياء الأمور بلا استثناء على استمرار تعليم أبنائهم بهذه المدرسة. وأكدوا ذلك بالقول: «حتى لو نصبنا خيامًا وتعلم أولادنا على التراب أو الحصير، ما تركنا المدرسة أبدًا، ولن ننقل أبناءنا خارجها». ويشدد والد تلميذة بالقول: «الهدف الأساسى مما حدث هو هدم مدرسة إسلامية تربى جيلاً مسلمًا مخلصًا لدينه ووطنه». ويضيف ولى أمر آخر : «المدرسة ذات توجه تربوى إسلامى، وهو ما دفع المحافظة وأمن الدولة للوقوف فى وجهها، فهم لا يريدون قيمًا ولا أخلاقًا، بل يتمنون أن يعم الفساد»!

* وأمام هذه الجريمة لمحاولة إنهاء تجربة مدرسة ناجحة بكل المعايير التربوية، أتذكر بكل أسى، فضيحة المدرسة «الوهمية» التى تم إعدادها على عجل لكى تزورها لورا بوش فى الإسكندرية. كما أتذكر، بكل أسى، تقليد أجهزتنا التنفيذية والأمنية الأعمى لطريقة العدو الصهيونى فى التدمير والهدم، وإن كان العدو الصهيونى يهدم المنازل، وليس المدارس.



كما أتذكر، بكل أسى، التدخل السافر لسفير الإدارة الأمريكية الجديد بمهاجمته للأزهر وتأكيده على ضرورة تغيير مناهج التعليم فى مصر. وأخيرًا، أتذكر بكل أسى ما كتبه أحد تلاميذ المدرسة، معبرًا عن بقية زملائه وزميلاته، «مدرستى ليه بتهدموها يا أشرار»!

* وتكملة لما كتبه هذا التلميذ النابه إن شاء الله، أقول: هل هدم نموذج مدرسى ناجح بشهادة «جميع» أولياء الأمور، والتربويين المنصفين، هو إصلاح وتغيير نحو حياة أفضل، نحو حياة طيبة كريمة يتم فيها تقديم خدمة تعليمية تتفق مع روح العصر، وتتسق فى الوقت ذاته مع مبادئنا وقيمنا؟ الإجابة بالتأكيد بالنفى. وعليه، إذا لم يتخلص النظام من هذه الازدواجية المقيتة بين ما يقول وما يعمل، سيظل يعانى من الفقدان التام لمصداقيته. ومن ثم يستمر التغيير إلى الخلف، وإلى مزيد من التخلف الذى يفرزه الاستبداد والفساد. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

***

خير الكلام:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لاَّ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١١ - ١٣].

المقالة الثامنة عشرة

ماذا قالوا عن الانتخابات الرئاسية؟!(*)

* بدايةً، أود توكيد حقيقة أنه لو لم يُفرّغ تعديل المادة (٧٦) من الدستور من مضمونه بوضع شروطٍ تعجيزية أمام رجالات مصر المستقلين، لما حدث الاغتيال البشع والاغتصاب الآثم لفرحة الديمقراطية التى طال انتظارها لأكثر من نصف قرن، بل قرون، يوم الأربعاء، السابع من سبتمبر الماضى.

* إذ لو استمع النظام إلى صوت العقل ومنطق الأحداث، وليس إلى صوت ترزية القوانين وفحيح حملة المباخر للمستبد، ولأسباب كثيرة، لبلغ عدد الحضور ما يقرب من (١٣) مليونًا، أى: بنسبة (٤٠٪) من عدد الناخبين المسجلين، ولفاز الرئيس -لأسباب كثيرة أيضًا ليس من بينها فى الغالب التزييف والتزوير- بنسبة تتراوح بين (٥٠٪) و(٦٠٪)، ولنقل (٥٥٪)، أى: عدد أصوات يقرب من (٧,٥) مليون.

* لو حدث ذلك، لكانت الفرحة حقيقية للرئيس ولحزبه ولمصر وللتعددية الحزبية. ولكان ذلك انتصارًا حقيقيًا، وبدايةً جادةً للتحول

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٨ من شعبان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٢ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

الديمقراطى، ولحصلنا -عن جدارة- على احترام العالم أجمع، وفزنا بالتعليقات المنصفة من المراقبين المحليين والدوليين. ولكن واقع ما حدث فى هذا اليوم «الحزين» برغم ما انطوى عليه من إيجابيات متواضعة من حيث آليات وميكانيكية عملية التصويت، ومن حيث الشفافية والنزاهة، يمثل إشارة لا تخطئ بأن التحول الديمقراطى قد بدأ فعلاً ويستحيل الرجوع عنه، هذا الواقع سلب من قلوبنا -قبل أعيننا- فرحةً نستحقها وحقًا طال انتظاره. ويعكس هذا المشهد الأليم تعليقات المراقبين الدوليين!

* فجريدة «الفاينانشيال تايمز» تتساءل فى افتتاحيتها المعنونة «انتخابات مصر المنقوصة»: «هل يجب إدانة ممارسة انتخابية كتلك التى حدثت فى مصر باعتبارها مهزلة حكم استبدادى مطلق يتجمل بنتيجة محددة مسبقًا لديمقراطية مظهرية؟! أم قبولها باعتبارها بداية بسيطة؟» وتميل الجريدة اللندنية إلى الخيار الثانى بالقول: «إن هناك شكوكًا فى أن تاج مبارك ينزلق من على رأسه». صحيح، تستطرد الجريدة قائلة: «إن هذه الانتخابات الرئاسية -الأولى من نوعها فى مصر- افتقدت إلى عنصر جوهرى، وهو عدم إعطاء الشرعية لحركة المعارضة الوحيدة المنظمة، وهى «جماعة الإخوان المسلمين»، إلا أن التغييرات السطحية أو الشكلية تتحول أحيانًا إلى تغييرات جوهرية. وهذا يعتمد على كيفية التغيير، وعدد المصريين الذين يريدونه»!

* وكتب «مايكل سلاكمـان» فى جريدة «نيويورك تايمز» يقول: «بينما لم تنفض مصـر عن نفسها بعـد عقوداً من حكم الحاكم الـواحد والحزب الواحد. . تمكن الناخبـون من التصويت لشخص آخـر إلى جانب حسنى مبارك». ثم استطرد قائلاً: «هذه الانتخـابات كانت بعيدةً تمامًا عن النزاهة والحرية. . استنادًا إلى زيارات لمراكز الاقتراع حول العاصمة، لكنها كانت خطوة للأمام، مهـما كانت صغيرة، لـدولة تعيش فى ظل حالة الطوارئ من عقـود»! وكتـبت جريدة «واشنطـن بوست» فى افتـتاحيـتهـا المعنونة «انتخابات مصر غير الحرة» قبيل إعلان النتائج تقول: «. . أمر الرئيس بأن تحصى النتائج فى موقع مركزى على يد أشخاص اختارهم بعناية، وعندما تعلن النتائج الإجمـالية. . . لن يكون هناك ما يدعو أى شـخص للتعامل معها بجدية»!

* وفى «الأيكونومـيست البـريطانية» نقـرأ تحت عنوان «الانتخـابات مجرد خطوات تجـريبية على الطريق للديمقـراطية»: «التغيـيرات مازالت ضحلة -فى منطقـة الشرق الأوسط- حتى فى مصـر، التى أجرت أول انتـخابات رئاسـية، لـكن الديمقراطيـة لم تعـد أملاً كـاذبًا، بل هى فى الطريق». ثم استطردت مؤكدة أن «الانتخابات المصرية كانت معركة غير متكافـئة، مرتبة على عـجل، سيئة التـحكيم، وكأنها مبـاراة بين ملاكم ضخم ضد مـجموعة من الدجاج»، و«على الرغم من أنها كـانت مجرد سبـاق سيـاسى بسيط فى أكـبر وأقـدم وأكثـر الدول العربيـة عمـقًا فى

الاستبداد.. إلا أنها أوحت بتسارع زخم التغيير فى منطقة معروفة بالتخلف السياسى»!

* وأخيرًا، يحذر «چون فيليبس» فى تقرير له بجريدة «واشنطن تايمز»، عنوانه «الانتخابات الرئاسية تلقى ترحيبًا برغم المخالفات».. قائلاً: «سيخطئ مبارك كثيرًا لو ظن أن فوزه فى الانتخابات الرئاسية سيُسكت المعارضة، أو يمهد الطريق لانتقال سهل للسلطة إلى ابنه جمال»!

* وبعد... هذا غيض من فيض حول مسألة التحول الديمقراطى «الوليدة» فى مصر. وبالرغم مما قيل ويقال عن انتخابات الرئاسة، فإن ما حدث فى مصر خلال الشهور القليلة الماضية -خاصةً منذ اقتراح تعديل المادة ٧٦ وحتى الآن- لمؤشر شديد الوضوح أمام الرئيس المنتخب يشير بشكل قاطع وحاسم إلى حقيقة أن الشعب المصرى، صاحب السيادة، قد شب عن الطوق، ووصل إلى مرحلة نضج سياسى لن يقبل بعدها أن يُحكم بأساليب -ولا أقول: ألاعيب- الحكم السابقة، ولن يرضى من الرئيس المنتخب بأقل مما وعد به فى برنامجه الانتخابى من إصلاح دستورى (على رأسه تعديل «تعديل المادة ٧٦»)، وإصلاح سياسى (على رأسه إلغاء القوانين الاستثنائية وأولها قانون الطوارئ، وتحول ديمقراطى فعلى)، وإصلاح اقتصادى واجتماعى (على رأسه محاربة الفساد ومعالجة

البطالة) وإصــلاح ثقـافى (على رأسـه الـعـودة إلى مـبـادئنا وقــيـمنا وخصوصياتنا) . . إصلاح شامل وكامل يحقق فعلاً وعملاً، لا شعارات: «مجتمع عصرى لمواطنين أحرار فى بلد ديمقراطى».

***

خير الكلام:

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

المقالة التاسعة عشرة

ماذا بعد الانتخابات الرئاسية؟(*)

* انتهت الانتخـابات الرئاسية، بحلوها وبمرها -وكان كثـيرًا، انتهت هذه الانتخابات، بشكليتـها الزاعقة، وبمضمونها الضـحل، بسبب التعديل المجحف للمـادة ٧٦ من الدستور. انتهـت هذه الانتخابات كتـجربة أولى ببعض الإيجابيـات وكثير من السلبيـات، التى تعوّدنا -بكل أسف- على بعضها، والبعض الآخر جديد علينا كـالوافدين والحبر الفسفورى «الطائر» إن وجد! انتـهت هذه الظاهرة، ولا أقـول: «المهرجـان التهريجـى» المبدد للإمكانات والمضـيع للإرادات، ولا أقول المسـرحية المـجوجـة أو المهزلة المعروفة نتيجتها مسبقًا، حاملةً جل مساوئ الانتخابات السابقة، وإن كانت بدرجة أقل من ترغيب وترهيب، ورشـاوى وتهديد، وتلاعب فى كشوف مغلوطة أصلاً وتسويد، إلى آخره.

* انتهت الانتخابات الرئاسية حاملةً بامتـياز شهادة عدم الاعتراف بهذا التـهريج الديمـقراطى من الإعـلام العالمى، ووصـمهـا بأنها كـسابقاتـها «البرلمانية» غير شرعية؛ لأنها مزيفة ومزورة، وتسليم على استحياء، ومن أجل المصالح ونظير تنازلات واضحة وفاضـحة من النظام يعلمها الجميع،

(*) نشرت بـجريدة «آفاق عـربية» يوم الخـميس ٢٥ من شـعبـان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٩ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

من الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى بما حدث كخطوة فى طريق طويل لإرساء الديمقـراطية، مع «التوصيـة» ولا أقول «الأوامر» بمراعاة التـقاليد «الديمـقراطيـة» بشكل أدق وأشـمل فى الانتخـابات البـرلمانية (مـجلس الشعب) فى نوفمبر المقبل!

* وبالرغم من رفضنا لأى تدخل فى شئوننا، ولأى مـساس بسيادتنا، إلا أن نظامنا، بتصـرفاته الرعناء، وبتعوده الشاذ على الـتزوير والتزييف، خـاصةً أن الوضـع كان لا يحتـاج بالمرة لمثل هذه الممـارسـات الخاطئـة والآثمة، وأن النتيجة -بعد التعديلات العجـيبة والشروط التعجيزية للمادة ٧٦- كانـت مضـمونة لمرشح النظام -وإن كـانت بنسبـة أقل من ٨٨٪- يستدعى بقوة مثل هذه التدخـلات، بل قد يجعلها -بكل أسف- ضرورة لضمان حـد أدنى من الحرية والنزاهة والشفـافية فى الانتخابات الـبرلمانية المقبلة، خاصةً إذا أخذنا فى الاعتبـار رغبة «التوريث» التى زادت حدتها، من خلال إطار مؤسسى شكلى!

* ومع ذلك، أفرزت انتخابات ٧ سـبتمبر الماضى رئيسًـا منتخبًا، ولا نقـول كـما قـالت بعض أجـهـزة الإعـلام الأجنبيـة «أفـضل ديكتـاتور ديمقـراطى»، ولا نصف كما وصـفت افتتـاحية جريدة مـصرية مسـتقلة العملية الانتخابية بأنها «مثـال حى على القابلية للاستحمار» التى تقود فى نظرنا إلى القـابليـة للاستـعـمار، فـالاسـتخـراب. وبالرغم من شكليـة الانتخابات وصـورية العملية الانتخـابية وما تضمنتـه من تجاوزات، لدينا الآن رئيس منتخب بحكم الدستور والقانون والنظام العام!

* وعليـه، ذهبت السكرة وجاءت الفكرة، وعلى الـرئيس أن ينفـذ برنامـجه خـلال فتـرة ولايتـه، أى: الست سنوات المقـبلة. صحـيح أن البرنـامج رغم ما احتـواه من أرقام وأهداف كـمية خاصـةً فى المجالات الاقتصادية والزراعية والصناعـية والأيدى العاملة، إلا أنها لم تكن محددة بميزانيات استثمـارية وزمنية. ومع ذلك تبقى أهداف تصرخ، ويطالب كل أفراد المجـتمع، بل يصرخ أيضًـا، بضرورة «التـحقيق». . أمـا فى المجال السياسى، وهو مفتاح كل الإصلاحات والتغيير المطلوب والمأمول فى شتى المجالات الأخرى من حياتنا، فـالبرنامج شمل العديد من الوعود المطلوبة والمأمولة، وعلى رأسها الحرية والنزاهة والشفافية فى الانتخابات، والفصل بين السلطات والحد من توغل السلطة التنفـيذية والأمنية بعامة، ومـؤسسة الرئاسة وسلطة الرئيس بخاصـة، على السلطات الأخرى، وتحديد واضح لسلطات ومـسئـوليات المجـالس النيـابية (مـجلسىّ الشعب والشـورى)، وكذلك مـجلس الوزراء، ومحاربة جـادة للفساد والمفـسدين. . كل ذلك بهدف بناء مجتمع ديمقراطى عصرى حر ومتقدم.

* ومن ثم، فـأولى الخطوات التنفـيذية لوضع هـذا البرنامج مـوضع العمل والتحقـيق هى إلغاء جميع القوانين الاستثنائيـة وعلى رأسها قانون الطوارى، وإلغاء الحبس الاحتيـاطى، وإطلاق حرية سجناء الرأى، وإلغاء محاكـمة المدنيين أمام المحـاكم العسكرية. هذه الخطوة يتعين إتمامـها بعد حلف اليمـين مباشرةً، ويتـعين ألا تستبـدل بها «أسوأ منها»، حـتى يبدأ النظام فى استعـادة بعض مصداقيته التى فـقدها تمامًا وبالكامل، والخطوة

التالية أو الموازية تتمثل فى وضع «ضمانات حقيقية» للعملية الانتخابية من خلال «تنقية شاملة للجداول الانتـخابية»، وصناديق «زجاجية»، وإشراف فعلى وكامل للقضاء بـعد إصدار قانون استقلال القضاء، واعـتماد تعميم الرقم القومى كوثيقة انتخابية، وبصمة حبر فسفورى حقيقى، وإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات بعـيدًا عن السلطة التنفيذية، وبالذات وزارتى الداخلية والعدل.. إلى آخر هذه الضمانات التى يعرفها الجميع.. باختصار: نريد عملية انتخابية «حقيقـية» كمؤشر على جدية الرئيس المنتخب فى الوفاء بما وعد به، وكمدخل أساسى للإصلاحات المأمولة والمطلوبة والممكنة.

***

خير الكلام:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

المقالة العشرون:

التغيير ودعوة الرئيس المنتخب «للعمل معًا» لصنع المستقبل!(*)

* استمرارًا لوعوده خلال الحملة الانتخابية للفوز بالرئاسة، وبعد أداء اليمين الدستورية أمام مجلس الشعب يوم الثلاثاء الماضى (الموافق ٢٧ من سبتمبر ٢٠٠٥)، والذى كان نصه: «أقسم بالله العظيم أن أحافظ على النظام الجمهورى، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، أكد «الرئيس المنتخب» أنه لارجعة عن مواصلة الإصلاح وتدعيم بنيان «ديمقراطيتنا». كما شدد على أن الانتخابات التشريعية المقبلة ستكون «حرة ونزيهة»، وأن البرلمان المقبل سينهض بدوره، و«سنمضى معًا فى المزيد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية وتطوير البنية الحاكمة لحياتنا السياسية والاقتصادية». ثم اختتم أول خطاب له كرئيس منتخب بالقول: «أدعو كل أبناء الوطن -أغلبية ومعارضة- كى نعمل معًا لبناء المجتمع العصرى المنشود والمستقبل الذى نسعى إليه».

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٠ من رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ١٣ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

* واستبعادًا لما يقرب من ربع قرن من الرئاسة كان يمكن أن يتم خلالها تنفيذ هذه الوعود، ونسيانًا -مقصودًا- لمرارة ما تخللها من مظاهر الاستبداد والفساد، وعفوًا -حقيقيًا ولكن مشروطًا- لما جرته هذه المظاهر من تخريب للبنية الحاكمة لحياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسميم لحياتنا العامة والخاصة، وبعيدًا عما أصاب انتخابات الرئاسة من عوار وشكلية سواءً بسبب التعديل المعيب للمادة (٧٦) من الدستور، وشروط هذا التعديل التعجيزية، وما شاب الاستفتاء حوله من مخالفة دستورية وتجاوزات، أو بسبب ما اعترى هذه الانتخابات من ممارسات معهودة، واحجام غالبية من لهم حق التصويت عن الاشتراك فيها، فنحن الآن أمام طور جديد فى حياة وطننا ومجتمعنا، يرقى إلى عقد اجتماعى جديد بين الرئيس المنتخب والشعب، بين الحاكم والمحكومين.

* يكرر الرئيس المنتخب أمام ممثلى الشعب وعوده الانتخابية الداعية إلى إصلاح وتغيير فى شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويدعو أبناء الوطن، على اختلاف فئاتهم وانتماءاتهم وخياراتهم وعقائدهم، للعمل معًا صفًا واحدًا لصناعة المستقبل الممكن والمأمول الذى نستحقه جميعًا. وأبناء الوطن، على اختلاف مشاربهم، فى الوقت ذاته، يلحون على ضرورة الإمساك بهذه الفرصة، التى تكاد تكون الأخيرة، حتى لا تفلت منا جميعًا، فنظل نعيش فى غياهب، بل دوامة، الاحتقان والتخلف والتبعية.

* وتحقيق هذا العقد الاجتماعى الممكن بالعمل على تنفيذه على أرض الواقع يتطلب بالإضافة إلى تحديده -كما تم فى الخطاب الرئاسى- بالقول والكلمات، الفعل والعمل، وفقًا لبرنامج شديد الوضوح يتكوّن من شقين: الأول، يتمثل فى أن يسارع الرئيس المنتخب باتخاذ خطوات فورية وعملية لكى يسترد النظام «مصداقيته» التى فقدها لدى الشعب. هذه الخطوات تشمل: إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وعلى رأسها قانون الطوارئ، الإفراج عن جميع سجناء الرأى، وضع ضمانات حقيقية يعرفها الجميع لإجراء انتخابات مجلس الشعب المقبلة حتى تكون فعلاً وليس كلامًا حرة ونزيهة، وعلى رأس هذه الضمانات: إشراف حقيقى وكامل للقضاء، حرية تشكيل الأحزاب بمجرد «إخطار» وإلغاء كل ما يُعوق هذه الحرية من لجان ومحاكم وقوانين، وأخيرًا احترام حرية الكلمة وإطلاق حرية إصدار الصحف.

* هذا الشق الأول يتعين أن يتم فى الأيام القليلة المقبلة. أما الشق الثانى، فذو طبيعة طويلة الأجل نسبيًا، بمعنى أنه يتعين القيام به خلال السنتين الأوليين من السنوات الست للرئاسة. ويشمل هذا الشق باختصار إصلاحًا دستوريًا حقيقيًا يتضمن إعادة تعديل المادة (٧٦) من الدستور بما يكفل السماح لمرشحين أكفاء من الأحزاب والمستقلين أن يتقدموا للترشيح فى انتخابات الرئاسة، وتعديل مواد الدستور لتحقيق فصل واضح بين السلطات الثلاث يضمن تحديد، بل تحجيم، سلطات رئيس الجمهورية، على ألا تزيد مدد رئاسته -عن طريق الانتخاب- على فترتين متتاليتين.

كمـا يتعين أن يتـضمن هذا الإصلاح أن تتـسق مواد الدستـور مع توجه المجتـمع والاقتـصاد نحو الديـمقراطيـة سيـاسيًا، واقـتصـاديات السوق اقتصاديًا.

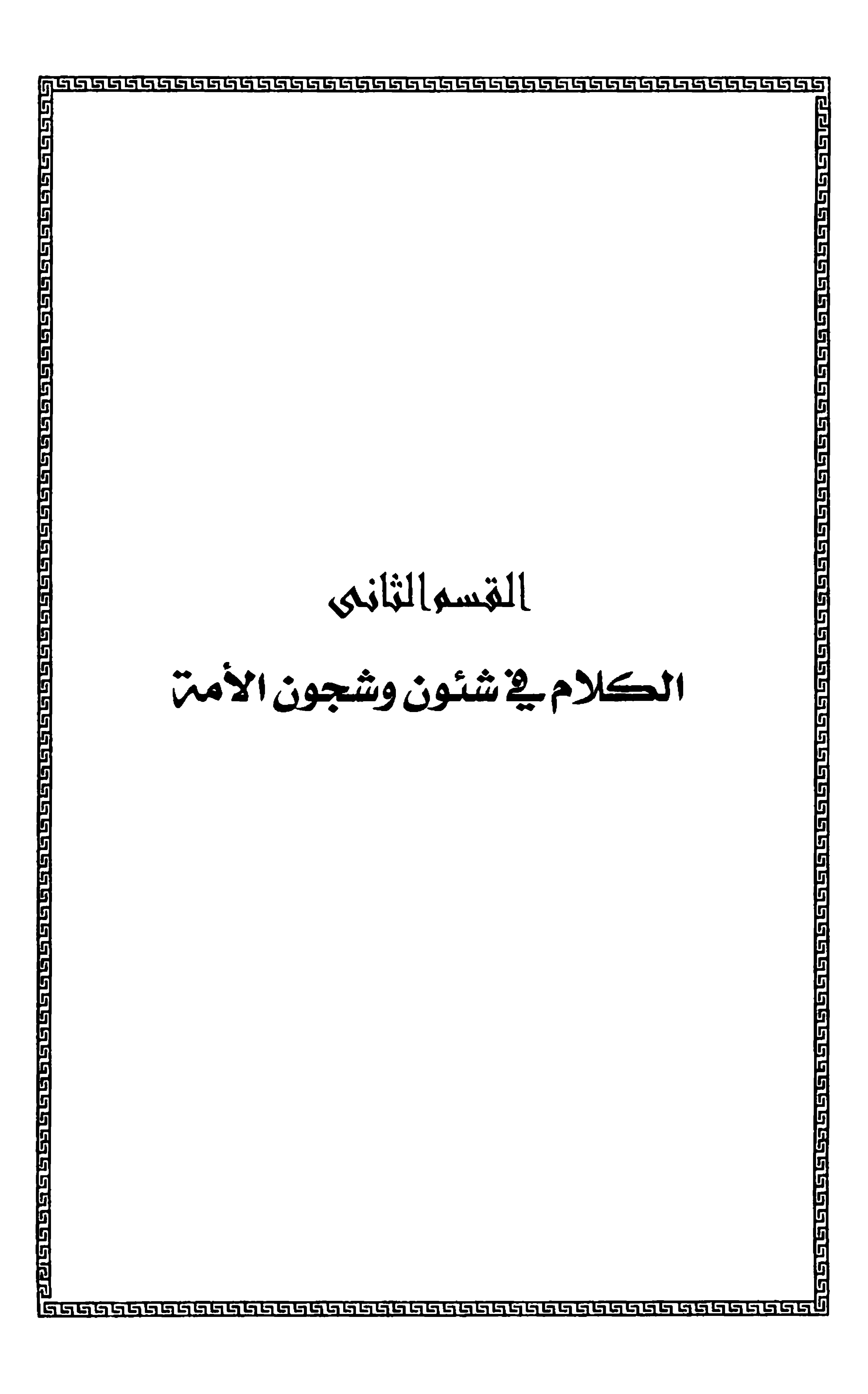
* والعنصر الثانى فى هذا الشق هو إحداث تنمية اقـتصادية واجتماعية متوازنة ومـستدامة بالعـمل على الاستخدام الأشمل والأكـفأ لما لدينا من موارد اقتصادية، وهى ليست باليسيرة وعلى رأسها المورد البشرى، شريطة تصمـيم برامج تتسق مع خصـائص هذه الموارد، فى إطار من نظام ثواب وعقاب واضح، ومحاربة جادة وشاملة لمظاهر الفساد والإفساد.

* ويمكن، حقيقـةً، وبعون الله وتوفيقه، أن يتحقق الكثـير مما نصبو إليه سياسيًـا واقتصاديًا واجتماعيًـا خلال السنوات الست المقبلة، إذا ما تم احترام الحـقوق الأساسية للمواطنين، وإذا مـا تمت معاملتهم كمـشاركين أحرار فى الشأن العام، وليـسوا كعبيد فى ضـيعة النظام، وإذا ما تم ذلك وفقًا لهوية المجتمع ومن خلال ثوابته الرئيسة.

***

خير الكلام:

﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١١٥].



القسم الثاني

الكلام في شئون وشجون الأمة



تمهيد:

* يحتوى هذا القسم على عشر مقالات حول شئون وشجون الأمة. وتدور هذه المقالات حول صمت الأنظمة العربية والإسلامية، بل عجزها نتيجة ضعفها وتخلفها، حيال قضاياها المصيرية، وعلى رأسها القضية العراقية والقضية الفلسطينية. كما تؤكد معظم هذه المقالات على تنامى وانتشار المقاومة الباسلة للمحتل الأنجلو أمريكى الغاشم، موضحةً المأزق الشديد الذى يعيشه المحتل بسبب الازدياد المستمر فى ضراوة المقاومة.

*** وعليه، يشمل هذا القسم المقالات التالية:**

المقالة الحادية والعشرين: ثقافة الاستسلام وعجز القمة.

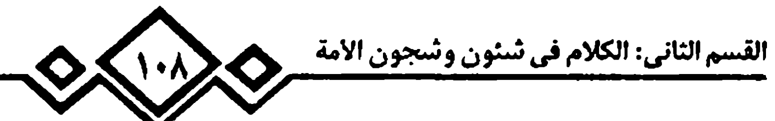
المقالة الثانية والعشرين: المرتزقة الجدد والحالة الكويتية.

المقالة الثالثة والعشرين: العمدة حقيقةً عمدة.

المقالة الرابعة والعشرين: تقرير التنمية الإنسانية فى العالم العربى.

المقالة الخامسة والعشرين: عامان على بسالة مقاومة واحتلال غاشم.

المقالة السادسة والعشرين: ديمقراطية المحتل.



المقالة السابعة والعشرين: إحصاءات هزيمة امبراطورية.

المقالة الثامنة والعشرين: أحداث لندن ودعوة ثالثة للتعقل.

المقالة التاسعة والعشرين: ليس أمام المحتل الأنجلو أمريكي إلا الرحيل.

المقالة الثلاثون: أما آن للطاغوت الأمريكي أن يتعظ؟



المقالة الحادية والعشرين:

ثقافة الاستسلام وعجز القمة(*)

* نفورًا من الإحباط، وبعيدًا عن القنوط، واستبعادًا لجلد الذات، ما حدث فى قمة الجزائر، وهى القمة العربية السابعة عشرة، هو العجز بعينه والضعف ذاته. فقرارات هذه القمة تكاد تكون صورة طبق الأصل من قرارات القمم السابقة. بل هى تكرار ممجوج لعموميات البيانات الختامية لهذه القمم -وخصوصًا قمتى بيروت وتونس -حول السلام والإصلاح.

* فأمام التحدى المزدوج الذى تواجهه الأمة، والمتمثل فى التخلف والاستبداد فى الداخل، والعجز والاستسلام لاختراق السيادة والاستقلال من الخارج، جاءت قمة الجزائر، كما قال أحد الكتاب، لترسيخ «الوضع القائم» أو «لمنع التدهور»، وكان يقصد بذلك تحصين الجامعة العربية من الانهيار. ولكننى أقصد الوضع القائم المهين والمشين للأمة، والذى يتصف بتدهور ما بعده تدهور. وهذا الذى أغرى ويغرى «الآخر» بمزيد من الضغط واختراق السيادة . إنها حالة شديدة الوضوح «للقابلية للاستعمار». ومن ثم، فإن هذه القمة هى بحق قمة «القاع».

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢١ من صفر ١٤٢٦هـ الموافق ٣١ من مارس ٢٠٠٥م.

* فبعد أن أكدت القمة ما جاء فى قمة تونس من عموميات حول ضرورة الإصلاح والتطوير، انتقلت بشكل واضح وفاضح إلى التشديد على إشاعة ثقافة الاستسلام؛ إذ تقدم الأردن بمشروع للتطبيع مع العدو الصهيونى «قبل» أن ينفذ شروط التطبيع، أى التطبيع الكامل قبل الانسحاب الكامل. علّه يتشجع فيبدأ، يبدأ فقط، مفاوضات سلام!

* وبالرغم من رفض هذا المشروع، واستبداله بتوكيد مبادرة بيروت القائمة على الأرض مقابل السلام بثوابته المعروفة، إلا أننا أمام حالة صارخة من ثقافة الاستسلام.

* فمع تأكيد القمة هذه المبادرة، نجد أن العدو كان قد رفضها بمجرد إقرارها، بل داسها قبل أن يغادر معظم القادة بيروت بدباباته، ولا أقول أحذيته الشارونية الثقيلة، وهو الآن، وعلى لسان وزير خارجيته، يكرر رفض المبادرة ومحاولة تفعيلها، قبيل الجلسة الختامية للقمة!

* وهذا يرجع بالأساس إلى أننا كأنظمة عربية قد جردنا أمتنا من حقها الفطرى فى اختيار «الخيار» المناسب من بين العديد من الخيارات، وتمسكنا بإصرار غريب بأن الخيار الاستراتيجى المؤبد والوحيد هو السلام. وعليه، يكون عدونا مخبولاً حقًا إذا لم ينتهز هذا الضعف المهين والوهن المشين، فيعيث فينا قتلاً وتدميرًا وتشريدًا وإلحاقًا وحصارًا ونهبًا وسلبًا، خاصةً فى فلسطين والعراق. فليس أمام أنظمتنا بجيوشها الجرارة سوى خيار «السلام»، أو قل حقيقةً «الاستسلام»!

* من هنا، كرست قـمة الجزائر حالـة «العجز» العربى، التى امـتدت آثارها المدمرة إلى بقـية الدول الإسلامـية. كنا ننتظر كحـد أدنى أن تقول القمة: إن خياراتنا مفتوحة بالنسـبة لقضايانا جميعًا، وأننا نرفض التدخل الأجنبى لمعالجتـها، وكنا ننتظر موقفًا مـحددًا واضحًا لقضـايانا الفلسطينية والعـراقيـة والسـودانيـة والسوريـة واللبنانيـة. ولكن هذا، فى ظل واقع أنظمتنا، من الأمانى المستحيلة!

* فمتى تعـود الأنظمة العربية والإسلامـية إلى رشدها؟ ومتى تعكس قوة شـعوبهـا الحقيـقية؟ ومـتى تعى دروس لا أقول تاريخـها، ولا الأمم الناهضة المعاصرة التى دافعت عن أرضها وعرضها، بل دروس «الانتفاضة الفلسطينية» و«الفلوجة العراقيـة»، والصومال ولبنان تجاه الغزو الأمريكى، فتقف بإمكاناتها الكثيرة.. الكثيرة أمام هذه الهجمة الشرسة؟

لن يتم ذلك إلا من خلال إصلاح حقيقى وشامل، ومصالحة جادة مع شعوبها فى إطار من هويتها «الإسـلامية». هنا، وهنا فقط، يصبح للقمم العربية والإسلامية معنى ومدلول وفعل، وقرارات حقيقية تُنفَّذ، ولا تحتاج إلى هيئة أو آلية لتنفيذها.

***

خير الكلام:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف: ٢، ٣].

المقالة الثانية والعشرون:

المرتزقة الجدد والحالة الكويتية(*)

* بعيدًا عن نصرة الشعوب المستضعفة، واستبعادًا لحملة محاربة ما يسمى بالإرهاب، واستحضارًا لكذبة أسلحة الدمار الشامل العراقية، وفرية التحرير والسلام والديمقراطية، تكشف الأيام عن الوجه القبيح للإدارة الأمريكية، الذى ينم عن ارتزاق فج، ونهب منظم، وسلب لا يحتاج إلى إثبات.

* فبجانب الامتصاص، أو الشفط، اليومى المستمر على مدار الساعة لأجود وأقل تكلفة بترول فى العالم، وهو بترول العراق، كجائزة كبرى للغزو المجرم والآثم الذى قامت به وأصرت عليه هذه الإدارة للعراق، طالعتنا جريدة «الحياة» فى عددها رقم (١٥٣٢٤) يوم الأربعاء (١٦ مارس، ٢٠٠٥م) بتحقيق إخبارى قدمه الصحفى حمد الجاسر، عن مثال صارخ لابتزاز أمريكى فاضح يمثل قمة النهب والسلب لثروات المنطقة.

* فنحن نعلم جميعًا كيف بدأت كارثة الخليج، المسماة بحرب تحرير الكويت، وكيف انتهت، والدور الأمريكى من بدايتها إلى نهايتها،

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٢ من ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ من أبريل ٢٠٠٥م.

والعجز العربى والإسلامى حيالها. وبدون الدخول فى تفاصيل هذا التحقيق الخطير، الذى كنت أود نقله حرفيًا لكى يتأكد القارئ العزيز عن مدى السلب والنهب الذى نتعرض له، وما خفى فى كثير من بلداننا بالقطع أعظم وأخطر، إلا أننى سوف أعرض لنقاطه الرئيسة، التزامًا بالمساحة المتاحة لى فى جريدتنا الغراء.

* أكد الجاسر فى نهاية تحقيقه ما نعلمه جميعًا، وهو أن الكويت ترتبط مع واشنطن باتفاق تعاون أمنى ودفاعى منذ عام ١٩٩٢م. وبمقتضى هذا الاتفاق تستخدم القوات الأمريكية الأراضى والمرافق الكويتية فى تدريباتها وعملياتها العسكرية فى العراق طوال سنوات الحظر والحصار، ثم كثفت الاستخدام عند الغزو وبعده، باعتبار الكويت قاعدة لوجستية لا غنى عنها. ولقد تعززت العلاقات أكثر بإعلان واشنطن العام الماضى (٢٠٠٤م) أن الكويت وُضعت ضمن «لائحة الحلفاء المهمين» لواشنطن خارج حلف «الناتو». وبصفة عامة، يشدد الجاسر على أن المرافق الكويتية يتم استخدامها «بالمجان» مما يضع ثقلاً كبيرًا على البنية التحتية الكويتية.

* وقد يكون هذا مفهومًا، على اعتبار مشاركة القوات الأمريكية بدور رئيس فى تحرير الكويت. كما قد يكون مفهومًا ما قدمته الكويت من مشتقات نفطية «مجانية» إلى الجيش الأمريكى قبل غزو العراق وخلاله بلغت قيمتها (٤٥٠) مليون دولار، كما يذكر الجاسر نقلاً عن الدكتور ناصر الصانع -عضو مجلس الأمة الكويتى- «مساهمةً منها فى إسقاط النظام العراقى».

* ولكن غير المفهوم هو أن تستـمر الكويت، بعد حرب العراق، «فى تقـديم الإمدادات دون أن يدفع الأمـريكيون ثمنًا لهـا». فكان أن أرسلت الكويت رسـالةً إلى واشنطن تطلب التفـاهم على سداد مـا قيـمتـه نحو (٥٠٠) مليون دولار من المستحقات الكويتية.

* وجـاء الرد فجًـا، إن لم يكن وقحًـا، من رامسـفيلد وزير الدفـاع الأمريـكى، مؤداه، نقـلاً عن جاسـر على لسان الصـانع، «أن الولايات المتحـدة حررت الكويت من الاحـتلال العـراقى، وأن الكويت دولة ثرية بفـضل الفوائض النفطيـة، وليس هناك داعٍ لتطالب بهـذه المبالغ». ولقـد أثارت هذه الرسالة. . «امتعاضًا شديدًا» لدى الحكومة الكويتية «لما تضمنته من عبـارات فجـة. . . ولما تحملته الكويـت من تكاليف مالية وسـياسـية وأمنية».

* ولقد استـدعت الحكومة الكويتية السفيـر الأمريكى وأعربت له عن تحفظهـا على ما ورد فى الرسـالة. فقـامت واشنطن بإرسال رسـالة ثانية بلهجة أفضل «ولكن مضمونها لم يتغير كثيرًا، وهو أن الحكومة الأمريكية تتوقع من الكويت تساهلاً فى شأن الإمدادات النفطية للجيش الأمريكى». وبعد اتصالات، يذكر الجاسر نقلاً عن الصانع، أن الكويت عرضت سعرًا تفضيليًا لكى يسدد الجانب الأمريكى ما عليه، وهو(٢١) دولارًا للبرميل. «فردت واشنطن بأنها مـستعدة لدفع (٧) دولارات فـقط للبرميل». - أى نحو سُبع قيمة البرميل حسب سعر السوق الذى يتجاوز الـ (٥٠) دولارًا.

* وبحسب المصادر، كما يروى الجاسر، فإن الكويت سترسل وزيرىّ الخارجية والطاقة إلى واشنطن قريبًا للتفاوض على هذا الموضوع. ولا أعتقد أن هذا المثال الصارخ للابتزاز والنهب والسلب يحتاج إلى مزيد من التعليق.

***

خير الكلام:

﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧٥].

المقالة الثالثة والعشرين:

العمدة.. حقيقةً.. عمدة(*)

* كلنا في داخل الأمة وخارجها يعلم تمامًا ما اتسم به الرئيس الأمريكي من كذب وافتراء وتحايل، بجانب غطرسة وتبجح واستعلاء، تجاه العالم العربي، خاصةً فيما يتصل بغزو واحتلال العراق. وكلنا يعلم مدى تحيزه الواضح والفاضح للكيان الصهيوني على حساب الحقوق المشروعة لشعبنا الفلسطيني، لدرجة أنه يعتبر الإجرام الشاروني المستمر على مدار الساعة من قتل وتشريد وتدمير وتجريف دفاعًا عن النفس، وأن المجرم شارون «رجل سلام».. بينما يصر على أن المقاومة الفلسطينية المشروعة إرهاب، والفصائل المقاومِة جماعات إرهابية!

* وكلنا يعلم مدى عجز الأنظمة العربية، الذي تجسد بشكل مشين في مواقفها المتخاذلة تجاه ما حدث ويحدث في العراق وفلسطين والسودان ولبنان، وانعكس في قممهم، خاصةً القمة الأخيرة في الجزائر، والتي أكدت هذا العجز بالإصرار المهين على التمسك بخيار استراتيجي وحيد وهو السلام أو بالأصح الاستسلام، وبمبادرة من طرف واحد، وهي مبادرة بيروت للسلام.. أو الاستسلام. ووصل العجز إلى مداه وبلغ التخاذل

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٩ من ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ من أبريل ٢٠٠٥م.

ذروته عندما تبنى القادة العرب، طوعًا أو كرهًا، المفردات نفسها -تقريبًا- التى يتداولها بوش الصغير تجاه الشأن الفلسطينى. وأخذ كل منهم يخطب ود السفاح شارون، بطريقة أو بأخرى، كرجل سلام.

* وفى مقابل ذلك، استضاف عمدة لندن «كين ليفنجستون» فضيلة الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى، ودافع عنه أمام الضغوط الصهيونية التى أرادت منع دخوله إلى المملكة المتحدة بحجة أنه مفتى العمليات الاستشهادية. ثم طالعتنا وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بمقتطفات مطولة من مقالة لعمدة لندن عن: «شارون والسياسة الإسرائيلية»، والتى نُشرت فى جريدة الـ «جارديان» يوم الجمعة الموافق ٤ مارس ٢٠٠٥م.

* ومن هذه المقتطفات، يتضح جليًا مدى الفهم الدقيق والعميق من قِبل العمدة للشأن الفلسطينى، ومدى التقييم الأمين والعادل للقضية برمتها، ومدى همجية المشروع الصهيونى ووحشية الإجرام الشارونى، ومدى شجاعة ونزاهة الرجل فى أن يكشف بجلاء عن كل ذلك؛ بل مدى بسالة وفدائية العمدة فى أن يجلى الحقائق دون خوف أو وجل!

* سجل ليفنجستون فى مقالته الوثائقية أن الكيان الصهيونى «قام على التطهير العرقى ضد الشعب الفلسطينى» و«على إخراج آلاف من أهل فلسطين من أراضيهم بالقوة والإرهاب» و«أن ما قامت به عصابات مثل أرجون واشتيرن، وما قامت به حكومات الكيان الصهيونى المتعاقبة، بعد

ذلك، يماثل ما قام به الصربى «كاراديتش» لإخراج البوسنيين من أراضيهم بالقوة والإرهاب. وتمارس حكومة الكيان الصهيونى الحالية السياسة نفسها من خلال مصادرة الأراضى الفلسطينية وإقامة المستعمرات فوقها، ورفض عودة اللاجئين إلى ديارهم.

* ثم يشدد العمدة على حقيقة أن شارون «مجرم حرب» يجب أن يودع السجن من جراء ما قام به من جرائم فى حق الشعب الفلسطينى، لا أن يكون رئيسًا للوزراء. ويدلل على ذلك بالقول إن «لجنة كاهان أدانته بالنسبة لمذابح صبرا وشاتيلا، كما أنه لا يزال يمارس الإرهاب المنظم ضد الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن السجون الصهيونية تضم أكثر من سبعة آلاف سجين فلسطينى». وأخيرًا، ينسف العمدة خرافة «المعاداة للسامية»، مؤكدًا أن سياسات حكومات الكيان الصهيونى هى السياسات المعادية حقًا للإنسانية من خلال التطهير العرقى والتمييز العنصرى!

* أهناك مجال للمقابلة، ناهيك عن المقارنة، بين شجاعة وأمانة هذا العمدة البريطانى، والهرولة الجبانة لقادتنا الأشاوش لإرضاء شارون وكيانه الصهيونى؟! إنه حقًا وحقيقةً عمدة!!

***

خير الكلام:

﴿ قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة: ٥١].

المقالة الرابعة والعشرين:

تقرير التنمية الإنسانية فى العالم العربى(*)

* بعد تعديلات أساسًا فى الشكل والأسلوب وليس بصفة عامة فى الجوهر واللب، كما أكد محرروه، صدر تقرير التنمية الإنسانى فى العالم العربى لعام ٢٠٠٤م عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة. ويُعد هذا التقرير من حيث الترتيب التقرير الثالث. ويتناول هذا العام مسألة الحريات.

* ولقد تأخر صدور هذا التقرير لبعض الوقت بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية نسخته الأصلية، التى اتسمت بلهجة انتقادية للسياسات الأمريكية والصهيونية فى المنطقة. إذ أرجعت جزئيًا أزمة الحرية إلى ممارسات الاحتلال الأمريكى للعراق، وممارسات الاحتلال الصهيونى للأراضى الفلسطينية.

* فبالرغم من محاولة التقرير التركيز على حقائق الواقع، وتوخى الدقة فى عرضها فى الحالتين، والموضوعية فى التحليل، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت تقويم التقرير للحالتين. ويبدو واضحًا أنها

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٦هـ الموافق ٥ من مايو ٢٠٠٥م.

لا تقبل من التقرير سوى كونه آداة تستخدمها لتحقيق مخططاتها وسياساتها فى المنطقة، كما فعلت بالنسبة للتقريرين السابقين. ومن ثم، كان التهديد بمنع «الجزرة»، والمتمثلة فى عدم الالتزام بالمساهمة فى التمويل.

* كما رفضت مصر النسخة ذاتها، بسبب ما جاء فيها من نقد للممارسات غير الديمقراطية التى يقوم بها النظام تجاه بعض الأحزاب والقوى السياسية، مما شكل انتهاكًا واضحًا ومستمرًا للحقوق الأساسية للمواطن المصرى، ويصطدم مباشرةً مع مبدأ التداول الطوعى للسلطة ومسألة الشرعية.

* ومع ذلك، جاء التقرير فى صورته النهائية ناقدًا لمجمل الأوضاع فى الوطن العربى، مشددًا على شبه غياب للحرية بعامة، والممارسة الديمقراطية الحقيقية، واحترام حقوق الإنسان، على وجه الخصوص. وأكد حقيقة أن ما تم، ويتم حتى الآن، من بعض القشورالإصلاحية ما هو إلا عملية تجميلية لإبقاء الحال على ما هو عليه. وبدون القيام بإصلاح شامل وحقيقى كمطلب داخلى مُلح ستكون النتيجة فى ظل الاحتقان الداخلى الواضح، والضغوط الخارجية السافرة، مزيدًا من اضطراب الأمن والاستقرار، مما يهدد الأمل فى قيام تنمية مستدامة بكل أبعادها.



* ويشدد التقرير على ضرورة تبنى برنامج عمل تشغيلى لإحداث الإصلاح المطلوب، ولا يقتصر على تعديلات دستورية وقانونية بعيدة عن التطبيق، فى ظل مناخ غير صحى محكوم بالأجهزة الأمنية، ومفعم بثقافة الفساد. وينتهى التقرير إلى القول بأن المخرج الوحيد من احتقان الداخل وغطرسة وضغوط الخارج هو «الحرية»، بمعنى إجراء إصلاحات حقيقية مبرمجة، لتوفير وضمان مناخ ديمقراطى صحى يُقنع المواطن بالمشاركة الجادة عملاً وفعلاً فى الشأن العام.

* وبدون ذلك، سيظل المواطن العربى يعانى قهرًا سياسيًا فاضحًا، واستغلالاً اقتصاديًا واضحًا، وتظل الأنظمة تعانى فقدانًا للشرعية وتآكلاً فى المصداقية وعزلة شديدة بينها وبين شعوبها، مما يضاعف من السخط وعدم الرضا داخليًا، ويكثف من الضغوط والتدخلات خارجيًا، ومن ثم يهدد الاستقلال ويخرق السيادة.

* والمخرج تأكيدًا وتكرارًا هو إشاعة الحرية ونشر الديمقراطية كمطلب وحق للمواطن العربى. وهنا.. لن تستطيع القوى الخارجية، وبالذات الأمريكية والصهيونية أن تعيث فى أرضنا فسادًا وإفسادًا، ونهبًا وسلبًا، ودمارًا وتدميرًا، كما يحدث فى أفغانستان والعراق وفلسطين!

* والشرط لتحقيق ذلك يتمثل فى مصالحة بين الأنظمة والشعوب العربية، وفقًا لهويتها، والتى تقدس حقوق الإنسان، وتعلى قيم الحرية والعدل، والمساواة، وتعمل على قيام حياة ديمقراطية سليمة.

***

خير الكلام:

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢].

المقالة الخامسة والعشرين:

عامان: على بسالة مقاومة واحتلال غاشم(*)

* مضى عامان على الاحتلال الأمريكى الإجرامى لعراقنا الشقيق.. فاستنادًا إلى حزمة آثمة من الأكاذيب والافتراءات والادعاءات، ابتداءً من أسلحة الدمار الشامل، وتحرير العراق ومحاربة الإرهاب.. وانتهاءً بإشاعة الديمقراطية، ونشر السلام والاستقرار، والحرية والتنمية، تم غزو واحتلال العراق!

* فالواقع العراقى الأليم، يدحض كل هذه الأكاذيب والافتراءات والادعاءات، فالقتل اليومى المستمر فى العراقيين ثابت من ثوابت المحتل، والتنكيل والتعذيب والاغتصاب ليس فقط فى سجن أبو غريب، بل ظاهرة عامة فى سجون المحتل. والنهب والسلب لثروات العراق، خاصةً النفط، يجرى يوميًا على قدم وساق. والتدمير الشامل والمنظم لكل مظاهر الدولة الحديثة، خاصةً البنية التحتية الاقتصادية، والصناعية، والعلمية والثقافية، والعسكرية، والأمنية، بل التاريخية والحضارية، تم بتخطيط إجرامى فاضح!

* وعليه.. يعلم الجميع ليس فى العراق والأمة فحسب، بل فى العالم أجمع، حقيقة أهداف هذا الإجرام الأمريكى، الذى لا يستند إلى شريعة أو شرعية أو حق أو دين سوى شريعة الغاب والقوة الباطشة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٤ من ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق ١٢ من مايو ٢٠٠٥م.

وشرعية اليمين الأمريكي المتصهين، وحق النهب والسلب، ودين الهيمنة والسيطرة «الإمبراطورية»، والهدف المباشر هو «نفط» العراق لاستكمال السيطرة على نفط المنطقة وطرق نقله أو استنزافه ومحاولة الهيمنة ليس على حاضر دول المنطقة فقط، بل العمل على تشكيل وتحجيم مستقبلها، بما يتفق والمصالح الأمريكية والصهيونية.

* ومنذ أن تم الاحتلال الإجرامي بسقوط «بغداد» المفجع والغريب والمريب، صدقت تنبؤاتنا باشتعال المقاومة المشروعة والضارية، ليس في الفلوجة الباسلة فقط، بل في كل أرجاء العراق ضد هذا المحتل ومن تحالف معه، هذا المحتل الذي أعاد من جديد استعمار (أو استخراب) القرن التاسع عشر بصورة أبشع وأشنع؛ إذ اشتعلت المقاومة منذ الأيام الأولى للاحتلال، واشتد عودها، وانتظمت صفوفها، وتنوعت أسلحتها وتكتيكاتها، وزادت ضراوتها يوما بعد يوم.

* فبعد أن وصفها المحتل بأنها عمليات عشوائية لفلول النظام البائد، عاد واعترف -من خلال تصريحات قادته- بوجودها، بل بتطورها وتنظيمها الدقيق، وضرباتها الموجعة.. وكانت حصيلة الخسائر التي تكبدها منذ الاحتلال في التاسع من أبريل ٢٠٠٣م وحتى الآن أضعاف ما تكبده في عملية الغزو ذاتها، أو خلال المدة نفسها (عامين) في فيتنام، سواء في الطائرات والدبابات والمدرعات، أو الأفراد، أو العتاد والأموال!

* ويثبت هذا ما أكدته جريدة أمريكية (يو إس تودي) بالقول: إن «إبداع المقاومة» أنهك أقوى جيش في العالم. ونقلت الجريدة عن تقارير

سرية للجيش الأمريكى أن «المقاومة قد تستمر لعشرة أعوام مقبلة، وأن عملياتها لم تتأثر بتسليم السلطة الرمزى للعراقيين».

وتشير هذه التقارير -كما ذكرت الجريدة- إلى اعتماد المقاومة على أسلحة ومعدات تمكنها من الهجوم على القوات الأمريكية على قارعة الطريق، وأنها تمتلك «صواريخ أرض-جو قابلة للإطلاق»، كما تؤكد أن «المقاومة أتقنت حرب العصابات»، وأن عملياتها تضاعفت منذ شهر يونية ٢٠٠٤م؛ حيث وصلت إلى نحو ٥٠ هجمة يوميًا!

* ثم يأتى -منذ أيام قليلة- التقرير النهائى للجنة الرئاسية الأمريكية حول حرب العراق ليؤكد أن تقديرات المخابرات الأمريكية حول العراق كانت خاطئة تمامًا، وقادت إلى حسابات خاطئة تمامًا، ومازالت هذه الحسابات شائعة، مما ألحق ويلحق أضرارًا جسيمة بالمصداقية الأمريكية!

* فتحيةً للمقاومة العراقية، وهل تتعظ أنظمتنا، وتتصالح مع شعوبها وفقًا لهويتها، وتقف فى المكان الصحيح لدعم المقاومة المشروعة ليس فى العراق وفلسطين فقط، بل فى كل أرض إسلامية تتعرض للهجمة الشرسة لليمين الأمريكى المتصهين؟! ندعو الله تعالى أن يكون ذلك.

***

خير الكلام:

﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

المقالة السادسة والعشرين:

ديمقراطية.. المحتل(*)

* يتغنى الرئيس بوش صباح مساء بالانتخابات العامة العراقية التى جرت -تحت الاحتلال- وصُنعت على عينه، فى ٣٠ يناير ٢٠٠٥م، كخطوة نموذج لإرساء «الديمقراطية» فى العراق، وكمثال يحتذى فى بقية دول المنطقة، اختيارًا وإجبارًا، تنفيذًا لمشروعه المسمى «بالشرق الأوسط الكبير».

* ونسى أو تناسى أن كل المؤسسات، إذا جاز أن تستحق هذا الاسم، التى قامت فى العراق منذ بداية الاحتلال السافر بسقوط بغداد فى ٩ أبريل ٢٠٠٣، هى نتاج الاحتلال ومن تعيين قادته أو تحت إشرافهم من مجلس الحكم إلى الحكومة الانتقالية إلى المؤتمر الوطنى، فمؤسسات ما بعد انتخابات يناير ٢٠٠٥م!

* هذه الديمقراطية، التى يتباهى بها بوش، كانت تحت ظلال البنادق والصواريخ والدبابات والمدرعات والطائرات، إنها حقًا ديمقراطية «القتل» و«التعذيب» و«التدمير» و«النهب» و«السلب». فبينما أصرت الإدارة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٨ من ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٦ من مايو ٢٠٠٥م.

الأمريكية على خروج كل القوات السورية وأجـهزة الاستخبارات السورية من لبنان قبل الانتخابات العامة لمنع أى تأثير سلبى فى العملية الانتخابية، ولتوفيـر المناخ المناسب للناخبين للإدلاء بأصواتهم بحـرية حقيقـية وتامة، اعتبرت الإدارة هذا المطلب نفسه فى الحالة العراقية مثاليًا، بل واقعيًا، هذا رغم الاختلاف الشديد -من حـيث المبررات والأسباب، والكم والكيف، والوسائل والأهداف، والآثار والنتـائج- بين الاحتلال الأمـريكى الغاشم والمدمر لأى استقرار والوجود السورى «الناعم» والهادف للاستقرار!

* كما تناسى بوش أن المؤسسات الشكلية التى قامت وتقوم فى العراق فى ظل الاحتـلال، بل تغير اسـتراتيجيـته مائة وثمـانين درجة من رفض كامل وقاطع لأى تدخل فى عملية الاحتلال سواء من دول كبرى «كفرنسا والصين وروسيـا» أو من منظمات اقليمـية (كحلف الـناتو) أو من المنظمة الدولية (هيئة الأمم المتحدة)، إلى طلب، ألم يكن استجداء، المعونة ليس من دول كبرى فقط، بل من دول صغرى (كأوكرانيا، وبولندا، وبلغاريا، والفلبين)، بالإضـافـة إلى حلف الناتو والمنظمـة الدوليـة، تناسى أن هذا التسليم بنقل السلطة الشكلى، وتغيير استراتيجيـته كان نتيجة طبيعية لشدة وضرواة المقـاومة العراقـية الباسلة مـنذ سقوط بغـداد وحتى الآن، والتى كبدت العدو المحتل خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات والأموال!

* فأى ديمقراطيـة هذه، تلك التى تأتى برئيس كردى للعراق، يتـهمه البعض بتـقديم «عرقـيته الكردية» على «عـراقيته العـربية والإسلامـية»،



فيصرخ فى أوائل أيامه الرئاسية بأن القوات الأمريكية «ليست قوات احتلال، وإنما هى قوات صديقة؟!

* وأى ديمقراطية هذه، تلك التى تسمح بحضور وزير الدفاع الأمريكى «رامسفيلد»، دون إذن من أحد، إلى بغداد لكى يحسم، أو بالأصح يأمر، تحديدًا من يتولى الوزارات السيادية الرئيسة (الدفاع والخارجية والداخلية والنفط) بل أيضًا الوزارات الأخرى؟!

* إنها حقًا ديمقراطية المحتل، ولا مخرج للإدارة الأمريكية أمام ضراوة المقاومة المشروعة وفداحة خسائر المحتل فى «المستنقع العراقى» الذى يصغر أمامه تمامًا «المستنقع الفيتنامى» إلا بالخروج كليةً وبأسرع وقت من العراق، وترك العراق للعراقيين لبناء بلدهم من جديد على أساس الثوابت المعروفة.

***

خير الكلام:

﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة: ١١، ١٢].

المقالة السابعة والعشرين:

إحصاءات هزيمة «امبراطورية»(*)

* تمثل الخطأ الفادح للقوات الأمريكية والبريطانية الغازية لعراقنا فى وهم الاعتقاد وتمنى التقدير بأن العراقيين سوف تقابلهم بالورود وأناشيد الترحيب والزغاريد، وكانت المفاجأة المذهلة لهؤلاء الغزاة «الجدد» قيام المقاومة العراقية منذ الأيام الأولى للاحتلال، وتعملقها خلال أيام قليلة من حيث الانتشار، والعدد والمعدات، والأساليب والتكتيكات، والآثار والنتائج. ومن ثم، جاءت التقارير الأمريكية والبريطانية بعد عامين من الاحتلال متواترة لتؤكد خطأ الحسابات، خاصةً بالنسبة للوضع بعد الحرب، وتلقى باللائمة على أجهزة الاستخبارات!

* ولماذا يصدق إعلامنا، بل يكاد يكرر حرفيًا، ويصدق معه ما تنشره أجهزة إعلامهم الجبارة والمتخصصة فى التعتيم والتضليل وإخفاء الحقائق، بعد أن ادعت وافترت وكذبت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية فيما يتصل بالشأن العراقى بعامة وأداء المقاومة الباسلة بخاصة منذ بداية الغزو وحتى الآن؟! فتقاريرهم هم تدحض إدعاءاتهم وتفضح افتراءاتهم وتكشف أكاذيبهم بالنسبة لأسباب الغزو، وما ارتكبه الغزاة من جرائم مشينة

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٢ من جمادى الأولى ١٤٢٦هـ الموافق ٩ من يونية ٢٠٠٥م.



وممارسات غير إنسانية -مثل ما حدث فى أبو غريب والفالوجة- فى حق الشعب العراقى من ناحية، وبالنسبة لضراوة المقاومة العراقية، وما كبدته للعدو من خسائر فادحة فى الأرواح والمعدات والأموال من ناحية أخرى.

* فبالنسبة لعدد عمليات المقاومة، نجد أن الاعتراف الأمريكى، بعد تعتيم مقصود، وطول تردد، يحدده بما يتراوح بين (٨٠) إلى (١٢٠) عملية فى اليوم. فهل تسفر هذه العمليات عن مقتل (١٥٠٠) قتيل منذ الغزو وحتى الآن؟ الرقم الأقرب إلى الحقيقة هو ما تقدمه مصادر المقاومة العراقية. فاستنادًا إلى «شبكة البصرة»، تتراوح العمليات بين (٢٥٠) إلى (٣٠٠) عملية يوميًا، وأن عدد القتلى فى صفوف القوات الأمريكية وفقًا لتقديرات المقاومة لا يقل عن (٣٠) ألف قتيل. وتؤكد الشبكة أن هذا التقدير هو الأقرب إلى الواقع. و«ستثبت السنين المقبلة صحة هذا الرقم»!

* فإذا ما أضفنا ما أكده تقرير «مركز قدامى المحاربين الأمريكيين» بأن عدد الجرحى والمعاقين إعاقة خطيرة -أجبرتهم على الخروج من الخدمة- بلغ نحو (٥٠) ألف جندى، بالإضافة إلى ما يقرب من (١٥) ألف مصاب بإعاقات نفسية خطيرة، تؤثر على مستقبل حياتهم وحياة أسرهم، فإننا إذًا نتكلم عن حوالى مائة ألف بين قتيل وجريح ومعاق نفسيًا. وإذا ما أخذنا فى الاعتبار متوسط عدد «الأسرة الأمريكية» والأقارب والأصدقاء، فإن رقم الضحايا -النفسيين- لهذه الحرب قد يصل إلى نحو مليون أمريكى!

* كما تشير المصادر الأمريكية إلى عدد الأمريكيين الذين شاركوا بصورة أو بأخرى فى الحرب، بلغ نحو مليون أمريكى، وهذا يعنى، بحساب عوائل المشاركين، أن حوالى ثلاثة ملايين أمريكى يعرفون حقيقة هذه الحرب وآثارها السلبية ونتائجها المدمرة على استقرار وتماسك المجتمع الأمريكى.

* أما على الصعيد الاقتصادى، فلقد كبدت المقاومة الاقتصاد الأمريكى خسائر فادحة ومتزايدة. فعلى عكس ما توقعه صقور الإدارة اليمينية المتصهينة، لم يتحول العراق -حتى الآن- كبقرة نفطية حلوب لزيادة الربح وفرص العمل. واضطرت إدارة بوش أن تمول الغزو والاحتلال من الخزينة الأمريكية. ونتيجة لذلك، ووفقًا للبيانات المتاحة، فى عام ٢٠٠٤م، قفز عجز الميزانيةإلى (٦٠٠) مليار دولار، والدين الداخلى إلى نحو (٧,٥) تريليون (التريليون ألف مليار)، والدين الخارجى إلى (٦,٥) تريليون. وهذا يشير إلى مشكلة اقتصادية طاحنة، إلم تكن كارثة، تجابه المجتمع الأمريكى. إذ تجاوز الدين الكلى ضعف الناتج القومى، أى أن المجتمع الأمريكى يستهلك أكثر من ضعف ما ينتج. وهذه هى مقدمة انهيار اقتصادى حقيقى!

***

خير الكلام:

﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٢٧].

المقالة الثامنة والعشرين:

أحداث لندن.. ودعوة ثالثة للتعقل(*)

* بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م بأسبوع كتبتُ بجريدة «الوفد» ما نصه أنه «. . . أصبح من الضرورى. . . البدء فوراً فى محاولة قراءة ما حدث. . . بقدر من الهدوء وبكثير من التعقل وضبط النفس لتشخيص الواقع الأليم واكتشاف دوافع هذه السابقة الفريدة. . . . لمحاولة تحديد بعض الدروس المستفادة من هذا الحدث الجلل والفاجعة الموجعة أمريكيًا وإنسانيًا حتى يمكن أن نصل جميعًا إلى عالم أكثر أمنًا وأكثر رخاءً وأكثر سلامًا».

* وشددتُ فيما كتبت على حقيقة أن «القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوچية والأمنية ليست ضمانًا أكيدًا لأمن الإنسان وأمن الوطن وأمن العالم، وأن التمسك بقيم الحق والعدل والمساواة والخير والحرية والديمقراطية واحترام حقوق وآدمية الإنسان وكرامته. . هو السياج المنيع لضمان الأمن والأمان للإنسان والوطن والعالم». كما شددت على أن «الشراكة وليس الانفراد فى إدارة شئون العالم وتفعيل دور المؤسسات

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٥ من جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ الموافق ٢١ من يولية ٢٠٠٥م.

الدولية واحترام الشرعية الدولية هى صمام الأمن والأمان لضمان مستقبل واعد للإنسانية».

* وأخيرًا، أكدت أن «واجب الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القطب الوحيد.. أن تُعمل العقل وتضبط النفس وتفعّل حقيقة المؤسسات الدولية والمجتمع الدولى والشرعية الدولية، وألا تنفرد برد فعل متعجل وغير مدروس تحت ضغط الرأى العام الداخلى والمحرضين من الخارج». فتسهم، دون أن تدرى فى تأجيج صناعة سوداء، ألا وهى: صناعة الكراهية. «فتكون النتيجة عكسية ومدمرة، تولد إرادة وتصميم يؤدى إلى رد فعل رهيب ومرعب من قِبل الضعفاء والمظلومين...».

* وبعد عام من أحداث الثلاثاء الدامى، وبعد ما يقرب من عام من الحرب الظالمة ضد الشعب الأفغانى المسلم، كتبت تحت عنوان «دعوة ثانية للتعقل» بجريدة «آفاق عربية» ما نصه: «.. بعد كل هذه الأحداث المتلاحقة والمفجعة يتضح لكل ذى بصر وبصيرة أن الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب هى فى حقيقتها ضد الإسلام والمسلمين، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستوعب الدرس ولم تتعقل، وإنما استغلت الأحداث لمزيد من بسط سيطرتها على العالم وفرض سطوتها على الشعوب وإحكام قبضتها على منابع الثروات...». «وبارهاب لا نظير له فى تاريخ البشرية، وجهت الإدارة الأمريكية القسط الأكبر من هذه الحرب إلى العرب والمسلمين فى «صليبية»، شرسة، ...، ووفقًا لشريعة... أبشع بكثير من شريعة «الغاب» بلا وازع من عرف أو خلق أو دين أو ضمير»!

* ثم شددتُ أخيرًا على أن «أمن الوطن والسلام العالمى لا يتحقق أبدًا بحشد مظاهر القـوة واستخدامهـا ظلمًا وعدوانًا واستكبـارًا، وإنما يتحقق فقط باحقاق الحق واشاعة العدل فى إخاء إنسانى ووئام بشرى وحب لبنى الإنسان، بعيـدًا عن صهيونية مجـرمة أو صليبية حـاقدة أو عنف أعمى، وبعيدًا عن كل تعصب وكل عنصرية فى جو حقيقى من الحرية والعدل».

* ثم انتهيتُ إلى الحقيـقة المرة وهى أن الإدارة الأمريكية «لم ولن تركن إلى التعقل أمام أحداث سبتمبـر أو غيرها من الأحداث. وأنها تعتقد يقينًا، وهذا بالقطع اعتـقاد شديد الخطأ والخطورة، «أن لديهـا القوة الكافيـة وأنها الأقوى، وبمنطق القوة تستطيع أن تتصرف فى شئون العالم ومستقبله...»!

* وتوالت الأحداث المفـجعة على العـرب والمسلمين بخـاصة، وعلى العالم بأسـره بعامة: فى فلـسطين والعراق وافغـانستان، وفى السـعودية والمغرب ومـصر، وإندونيسـيا وباكسـتان وكشـمير، والبـوسنة والهرسك وكوسوفـا، والشيشان ومدريد؛ ومـا لحق بهذه الأحداث من هدر واضح لحقوق الإنسان، وامتهان فاضح لآدميته، بل ثوابت ورموز معتقداته، كما حدث فى أبو غريب وجوانتامو وغيرها. وكان الإصرار الغريب والعجيب على المعالجـة الأمنية والعـسكرية لهذه الأحداث وفـقًا لمنطق الحـرب ضد الإرهاب من قِبل الإدارة الأمـريكية وربيـبها الثـالوث الغربى المتـمثل فى حكومات المملكة المتحدة وأستراليا وإسبـانيا، وتوابعها من الأنظمة العربية والإسلامية!

* وكانت النتيجة المحزنة، أن استمرت الأحداث المأساوية، فتمت الأسبوع الماضى تفجيرات لندن، التى أودت بحياة أكثر من (٥٥)، وأدت إلى جرح أكثر من (٧٠٠) من الأبرياء، على يد شاب من مسلمى المملكة المتحدة، الذين وُلدوا فيها. وبالرغم من أنهم من أسر ميسورة ماديًا، إلا أنهم عاشوا تفرقة عنصرية واضحة فى بلدهم، وبالقطع تألموا لما يحدث يوميًا للمسلمين من ظلم شديد، وامتهان ومهانة فى كثير من بقاع العالم!

* فهل يعى قادة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بخاصة، وبقية دول الثمانى المتقدمة بعامة، وقادة دولنا على وجة الخصوص، الدرس، ويؤمنون بأن مظاهر القوة والظلم والاستكبار لن تحقق أمن الوطن وسلامة العالم، وإنما يتحقق ذلك فعلاً وعملاً بالحق والعدل والمساواة، والأخاء والحب، والحرية والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وآدميته وكرامته؟ نرجو من الله تعالى ذلك.

***

خير الكلام:

﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ﴾ [المائدة: ٢].



المقالة التاسعة والعشرين:

ليس أمام المحتل الأنجلو أمريكى إلا الرحيل(*)

* كتبت بعد أيام قليلة من الغزو الأنجلو أمريكى الإجرامى لعراقنا أقول: فليتوقع المحتل الآثم، بعد أن يفيق العراقى من هول الصدمة وشدة الكارثة، مقاومة ضارية ليس لها مثيل فى تاريخ مكافحة الشعوب للمحتلين الغاصبين.

* وصدق ما تنبأت به، أسرع بكثير مما كنت أتصوره، إذ أخذت المقاومة العراقية الباسلة يشتد عودها وتتطور وتنتشر أسلحتها وأساليبها وعملياتها، وتزداد نتائجها كمًا وكيفًا يوما بعد يوم سواء فى عدد القتلى والجرحى من أفراد العدو ومن يعاونه أو العتاد والمعدات من عربات مدرعة ودبابات وآليات مختلفة وأسلحة وحتى طائرات.

* وبعد أن اعتبر قادة العدو المحتل -السياسيون والميدانيون- أن هذه المقاومة عبارة عن عمليات فردية عشوائية وهامشية لا أثر لها، عاد واعترف بتنظيمها المحكم، وأسلحتها الحديثة والمتنوعة، وأساليبها المتقدمة وضراوتها المتزايدة والموجعة، وتصاعد عملياتها إلى أن بلغت ما يقرب من الخمسين عملية فى اليوم فى بعض الفترات.

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٤ من شعبان ١٤٢٦هـ الموافق ٨ من سبتمبر ٢٠٠٥م.

* وبالرغم من إدعاءات المحتل الكاذبة، وأكاذيبه الفاضحة، وافتراءاته الواضحة كمبررات لهذا العدوان الإجرامى الغاشم والمعروفة الآن للكافة على مستوى العالم إلا أن بوش وبلير لم يكذبا كثيرًا من حيث المبدأ وليس من حيث «نوعية» السلاح بخصوص أسلحة الدمار الشامل.. ففعلاً وعملاً يوجد بعراقنا الحبيب سلاح دمار شامل بالملايين، رهيب أشد الرهبة، ومبيد أشد الإبادة؟ ألا وهو «الإنسان العراقى» الذى يأبى القهر ويرفض الظلم ولا يقبل الهوان ويتمرد على الهيمنة والاستغلال، خاصةً إذا جاءت هذه المساوئ من أجنبى محتل!

* فمع مقتل واختطاف العشرات من المتعاونين مع العدو المحتل يوميًا جاءت الأنباء فى الأسبوع الأول من أغسطس هذا العام (٢٠٠٥م) لتؤكد ضراوة المقاومة ونجاحها «الموجع» فى تكبيد العدو خسائر فادحة فى الأرواح والعتاد إذ قُتل يوم الأربعاء (٣/٨/ ٢٠٠٥م) أربعة عشر فردًا من مشاة البحرية الأمريكية «المارينز» ومترجم مدنى قرب منطقة حديثة غرب بغداد، وذلك بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من مقتل ثمانية من المارينز فى المنطقة نفسها. وذكرت شبكة «سى إن. إن» الأمريكية أن حصيلة القتلى الأمريكيين -ناهيك عن البريطانيين والإيطاليين وغيرهم- فى العراق فى غضون هذا الأسبوع الدامى بلغت أكثر من أربعين قتيلاً. وأضافت أن إجمالى الخسائر الأمريكية فقط منذ بداية الغزو تجاوز ألفا وثمانمائة قتيل! وفى تصريح أخير لمسئول

أمريكى، تجاوز عدد القتلى حاجز الألفين وعدد المصابين حاجز الخمسة عشر ألف مصاب!

* وفى الوقت نفسه -أى خلال الأسبوع الأول من أغسطس ٢٠٠٥م- أفاد استطلاع للرأى أن الأمريكيين قلقون على سمعتهم فى العالم، خاصةً فى الدول الإسلامية. إذ حسب الاستطلاع الذى نشرت نتائجه مجلة «فورين أفيرز» فإن ثلاثة من أربعة أمريكيين عبروا عن تخوفهم من انعدام الثقة ومشاعر الكراهية التى تثيرها واشنطن فى الدول الإسلامية، ويعتقد ثلثا المشاركين فى الاستطلاع أن بقية دول العالم لها أيضا رأى سلبى فى الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة عليها أن تلجأ للعمل الدبلوماسى والاقتصادى بدلا من العمل العسكرى.

* كما كشف أحدث استطلاع للرأى العام الأمريكى نشرته مجلة «نيوزويك» الأمريكية فى الأسبوع الثانى من الشهر نفسه عن أن (٦١٪) من الأمريكيين مستاءون من سياسة بوش فى العراق، خاصةً مع تزايد عدد القتلى والمصابين بين الجنود الأمريكيين. وأكد نحو نصف الذين شملهم الاستطلاع أن الولايات المتحدة لم تنجح فى مهمتها لإرساء الأمن والديمقراطية فى العراق. وأفاد الاستطلاع أن (٢٦٪) فقط من المشاركين يوافقون على بقاء القوات الأمريكية فى العراق ويأمل (٣٨٪) أن يبقى الجنود الأمريكيون فى العراق مدة لا تتجاوز السنة، فى حين يرى (١٣٪) أن يبقوا لمدة سنتين، بينما يطالب نحو (١٢٪) بعودتهم اليوم.

* ومع تزايد ضراوة المقاومة وتزايد القتلى الأمريكيين يتزايد عدد الأمريكيين المناهضين للحرب فى العراق. ومن ثم، يومًا بعد يوم تثبت المقاومة العراقية أن «العرقنة»، أى المستنقع العراقى أشد فتكًا وتأثيرًا فى فشل الإدارة الأمريكية من «الفتنمة» أى المستنقع الفيتنامى فى فشل الإدارة الأمريكية آنذاك. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك، التجمع المناهض للحرب فى أمريكا والذى أسسته أم أمريكية فقدت ابنها الجندى فى العراق والتى تعتصم الآن مع مجموعة من هذا التجمع قرب مزرعة بوش، وتقول إنها ستبقى فى خيمة بالعراء طوال شهر أغسطس إلى أن يقول لها الرئيس «فى سبيل ماذا قُتل ابنها؟» وكان بوش قد صرح منذ أيام من مقره الصيفى بأن تضحيات القوات المسلحة هى فى سبيل قضية نبيلة «على حد زعمه»، وهنا طالب التجمع بعودة القوات الأمريكية للبلاد. ودعا بوش إلى إرسال ابنتيه «جنيى» و«بربارة» إلى العراق إذا كانت الحرب نبيلة لهذه الدرجة!

* ومع ذلك، ورغم كل ذلك نجد بوش يشدد على تمسكه ببقاء القوات الأمريكية فى العراق حتى إكمال المهمة، مهمة نشر الحرية علىٍ حد زعمه، وهى أكذوبة تجسدها مسرحية «الدستور» الآن، ويرفض بشدة تحديد جدول زمنى للانسحاب، ويعتقد أن الانسحاب قبل الأوان سيكون خيانة للعراقيين! ويبدو أن المحتلين الجدد لا يعتبرون من الدرس الذى

تعلمه بقسوة المحتلون القدامى. فالمحتل مهما تجبر.. ومهما استغل.. إن عاجلاً أو آجلاً لابد أن يرحل، وليس أمام بوش سوى الرحيل العاجل حقنًا لدماء الأمريكيين والعراقيين على السواء!

***

خير الكلام:

﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

———— - ————

المقالة الثلاثون:

أما آن للطاغوت الأمريكى أن يتعظ؟(*)

* بدايةً، ومن منطلق عقيدتنا وتأسيسًا على تعاليم ديننا الحنيف، لا نملك إلا أن نأسى على الضحايا الأبرياء ونتعاطف مع المنكوبين نتيجة الكوارث، ولكننا نسارع ونسلم بأنه «لا يقع فى ملكه سبحانه إلا ما يريد» لتعتَبر الإنسانية، وتصحح مساراتها المعوجة أو المغلوطة، وتقوم بتبعة إعمار الأرض لخير البشرية كجزء أصيل من عبادة الخالق تبارك وتعالى، التى هى الغاية من الوجود البشرى على ظهرها.

* فمنذ إعصار الحادى عشر من سبتمبر، الذى استغله الرئيس الأمريكى وإدارته اليمينية المتصهينة، لإعلان حربه العجيبة الغريبة، والظالمة على ما يسمى بالإرهاب، التى كانت ومازالت حربًا على الإسلام والمسلمين، بدأها بأفغانستان ثم العراق، وهو -أى الرئيس الأمريكى- وإدارته بل وشعبه، محاصر حصارًا شديدًا ومدمرًا، بصورة شبه يومية، بعدد كارثى مدمر من الأعاصير -أعاصير إنسانية وأعاصير ربانية- عله يذّكر أو يخشى!

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ٣ من رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ٦ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

* فأما الأعاصير الإنسانية، فتتمثل فى المقاومة الباسلة لقواته المجرمة «المحتلة» لأفغانستان والعراق. فبالرغم من التعتيم الإعلامى الشديد، فإن ما يتسرب من معلومات ضئيلة وشحيحة عما يجرى فى أفغانستان يشير -بما لا يدع مجال لأى شك- إلى تنامى ضربات المقاومة الأفغانية، لدرجة النجدة والاستعانة حيالها بقوات من حلف الأطلنطى «الناتو»! أما المقاومة العراقية الباسلة، فعملياتها التى فاقت أكثر من خمسين عملية فى اليوم الواحد، وتكتيكاتها الحديثة، وأسلحتها المتنوعة، ونتائجها المبهرة والموجعة.. جعلتنى أطلق عليها بحق بعد الغزو الأنجلوأمريكى الآثم بعدة شهور فقط «إعصار المقاومة».

* وبشهادة قادة العدو، فإن عمليات المقاومة العراقية لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تنظيم أو تنظيمات دقيقة ومتقدمة تمويلاً وتدريبًا وتخطيطًا وتنفيذًا.. إنها بحق «مستنقع» يصغر أمامه «المستنقع الفيتنامى»، بل يؤكد المحللون الأمريكيون أن تكلفته فى الأرواح والجرحى وتكلفته المادية فاقتا -خلال السنتين الماضيتين- ما تكبدته الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب فيتنام. ومن ثم، يخطئ من يختزل المقاومة العراقية، كما تريد الإدارة الأمريكية، فى «الزرقاوى» وأتباعه، وإلا صدقنا مع هذه الإدارة -كما توهمت فى بداية الغزو- أن العراقيين «سيقابلون القوات بالورود والزغاريد»! ولعل نتائج استطلاعات الرأى المتواترة والحديثة، التى تشير بجلاء إلى التدنى المستمر فى شعبية الرئيس الأمريكى، والتى تطالب



بإصرار بضرورة وسرعة رحيل القوات من العراق والعودة إلى أرض الوطن، خير شاهد على ضراوة هذا الإعصار المقاوم للمحتل!

* أما الإعاصير الربانية -المباشرة- فيأتى الإعصار «كاترينا» الذى ضرب الجنوب الأمريكى كأشد إعصار من حيث القوة التدميرية فى البشر والممتلكات طوال التاريخ الأمريكى، لدرجة أن بعض المحللين الأمريكيين يؤكدون أن تكلفته من الأرواح والأموال فاقت تكلفة الحربين فى أفغانستان والعراق.

* هذا، بجانب أنه كشف عن الوجه الآخر -ولا أقول القبيح- للحياة الأمريكية، التى مازالت تتسم بقدر ليس باليسير من الفقر المدقع، والعنصرية البغيضة، والأداء التنفيذى المتحيز والردىء والبطىء من قبل الإدارة الأمريكية، لدرجة جعلت الدولة الأقوى والأكثر ثراءً فى العالم تستنجد من بقية دول العالم طلبًا للمعونة!

* ولقد تبع إعصار «كاترينا» إعصار «ريتا» فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر. وأدى هذا الإعصار حتى الآن إلى نزوح أكثر من مليون شخص من ولايتى تكساس ولويزيانا.. ورغم تراجع قوته بعض الشىء، يؤكد الخبراء أنه قد يُحدث أضرارًا مادية كبيرة.. هذان الإعصاران فى شهرين متتاليين أديا إلى مقتل المئات، إلّم تكن الآلاف، وتشريد الملايين من السكان، وتدمير المساكن والمنشآت والمصانع والشواطئ، ووقف شبه تام «حوالى ٩٩٪» لعملية إنتاج النفط الخام، ومصانع التكرير فى منطقة

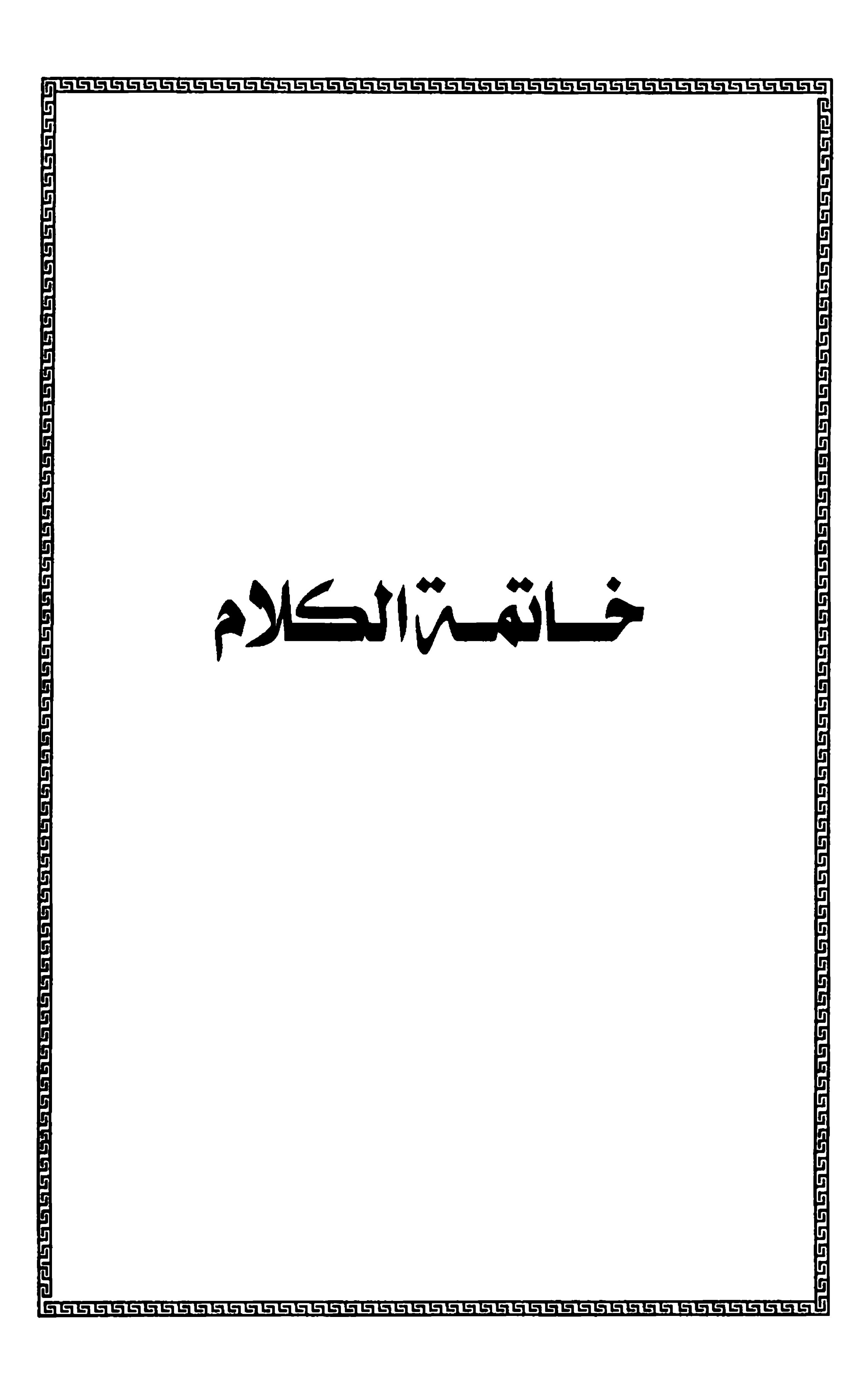
خليج المكسيك. وتقدر تكلفة هذا الدمار حتى الآن بأكثر من (١٥٠) مليار دولار.

* وبعد، أفلا يتعظ الرئيس الأمريكي من هذه العبر؛ فينهى مشروعه الإمبراطوري بوقف حربه الظالمة على الإسلام والمسلمين تحت دعوى محاربة ما يسمى بالإرهاب، ويتخلى عن تصميمه غير المبرر بعدم الانسحاب من العراق، ويوقف مخططه الشيطاني بإشعال حرب أهلية بين العراقيين من خلال «فرض» دستور يرسخ الطائفية وتفتيت العراق، ويتوقف عن نهب البترول العراقي، وينسحب من أفغانستان، ويتوقف عن تأييده الأعمى للعدو الصهيوني على حساب الحقوق المشروعة للفلسطينيين. ويحاول أن يتصرف فعلاً وعملاً كقطب أوحد في هذا العالم يعمل على احترام الشرعية الدولية والمؤسسات الدولية، ويعمل على نشر العدل والخير والسلام. ثم أخيرًا يوجه جهده الأكبر لمشكلات الداخل الأمريكي التي ظهرت جليةً بفعل هذه الأعاصير؟؟ كل ذلك من أجل خير الشعب الأمريكي والبشرية جمعاء.

***

خير الكلام:

﴿ وَنُخَوِّفُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلاَّ طُغْيَانًا كَبِيرًا ﴾ [الإسراء: ٦٠].



خاتمة الكلام

المقالة الحادية والثلاثين:

كلمة أخيرة.. لقارئى العزيز(*)

* عزيزى القارئ. . أكتب إليك لأستميحك عذرًا. . وأعتذر لك لتوقفى -الذى آمل أن يكون مؤقتًا- عن الاستمرار فى الكتابة تحت هذا العمود.

* فلقد كتبت -فى تقديرى المتواضع- كل ما يمكن أن يقال فى مجال التغيير نحو الأفضل فى جميع مناحى حياتنا فى مصر وفى أمتنا العربية والإسلامية. وأعدك أن يصدر ما كتبته تحت هذا العمود. . كجزء ثالث، وأخير، حول «التغيير».

* إذ أن الجزء الأول كان حول «سُنة التغيير»، والجزء الثانى كان حول «مصطلحات فى قاموس تخلف الأمة»، والجزء الثالث سيكون -بمشيئة الله تعالى- تحت عنوان: «أزهى عصور الكلام».

* فهل تتكرم علىَّ بمنحى استراحة محارب بالقلم أو إجازة مجاهد بالكلمة، علىّ أعود أكثر نشاطًا وجهادًا -بعون الله وتوفيقه؟ وإن كان لى أن أقول لك كلمة أخيرة فهى: تمسك واعمل للتغيير. . التغيير. .

(*) نشرت بجريدة «آفاق عربية» يوم الخميس ١٧ من رمضان ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠ من أكتوبر ٢٠٠٥م.

التغيير.. حتى يندحر الاستبداد، وحتى ينهزم الفساد، ومن ثم تتحقق الحياة الطيبة، ونعيش حياة عزيزة كريمة تليق بنا، ونستحقها كدولة إسلامية وكأمة إسلامية.

* ولن ننجح -لا قدر الله- فى إحداث هذا التغيير الممكن والمطلوب والمأمول إلا إذا كان كل ما نقوم به من أجل حياة أفضل، فى إطار شرع الله عز وجل، ووفقًا لضوابطه وأحكامه.

* وإلى لقاء عسى أن يكون قريبًا بإذن الله تعالى.

***

خير الكلام:

﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].



الفهرس

الموضوع الصفحة

القسم الثانى: الكلام فى شئون وشجون الأمة:

خاتمة الكلام